THE UNIVERSITY of York
Centre for Applied Human Rights

مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية
Al-Kawakibi Democracy Transition Center

impunity watch

BAROMÈTRE DE LA JUSTICE TRANSITIONNELLE

بارومتر العدالة الانتقالية

العدالة الانتقالية في تونس:
كما تخيلناها و كما نعيشها
ملخص الدراسات الميدانية

2016 • 2014

La justice transitionnelle en Tunisie :
Perceptions et expériences
Résumés des études empiriques

2014 • 2016

Transitional Justice in Tunisia :
Perceptions and experiences
Summaries of emperical studies

November • 2016 • نوفمبر

العدالة الانتقالية في تونس :
كما تخيلناها و كما نعيشها
ملخص الدراسات الميدانية

2014·2016

La justice transitionnelle en Tunisie :
Perceptions et expériences
Résumés des études empiriques

2014·2016

Transitional Justice in Tunisia :
Perceptions and experiences
Summaries of emperical studies

Equipe de recherche	فريق البحث
Kora Andrieu	السيدة كورا أندريو
Wahid Ferchichi	السيد وحيد الفرشيشي
Simon Robins	السيد سيمون روبينس
Ahmed Aloui	السيد أحمد علوي
Hajer Ben Hamza	السيدة هاجر بن حمزة

November · 2016 · نوفمبر

العدالة الانتقالية في تونس :
كما تخيلناها و كما نعيشها
ملخص الدراسات الميدانية

تأليف

السيدة كورا أندريو
السيد وحيد الفرشيشي
السيد سيمون روبينس
السيد أحمد علوي
السيدة هاجر بن حمزة

الكتاب

الحجم : صفحة 29.7/21 صم
الورق : 115 غ (الداخلي) + 350 غ (الغلاف) - Couché
عدد الصفحات : 172 صفحة
الطّبعة : الاولى
تصميم الغلاف و الإعداد الفنّي : أنيس المنزلي
ALPHAWIN STUDIO / anismenzli@hotmail.fr

تم إعداد هذه الدراسة بمساهمة من :

سحب من هذا الكتاب 250 نسخة في طبعته الاولى

ISBN : 978-9938-14-905-0

يمكن الحصول على الصيغ الكاملة للدراسات الأربعة لبارومتر العدالة الانتقالية باللغة العربية و الفرنسية و الانقليزية في موقع مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية **http://www.kawakibi.org**

Les versions intégrales des 4 études du Baromètre de la justice transitionnelle, sont disponibles en trois langues, sur le site : **www.kawakibi.org**

Complete versions of the 4 studies of the Transitional Justice Barometer are available in three languages (Ar, Fr, Eng) on the website of Kawakibi Center **www.kawakibi.org**

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية و جامعة يورك و Impunity Watch

نوفمبر 2016 • تونس

www.kawakibi.org

الفهرس

بيوغرافيا فريق بارومتر العدالة الانتقالية 5

المقدمة 13

الدراسة الأولى : 23

«مشاركتك ...ترجعلك الأمل» مشاركة الضحايا في مسار العدالة الانتقالية في تونس.

الدراسة الثانية : 54

المنطقة الضحية و جبر الضرر الجماعي في تونس، معتمديتي عين دراهم و سيدي مخلوف «فقيرة رغم ثرواتها»

الدراسة الثالثة : 96

التاريخ و الذاكرة الجماعية في تونس : مفاهيم متباينة، تدريس التاريخ المعاصر و صورة بورقيبة اليوم

الدراسة الرابعة : 130

البحث العلمي و العدالة الانتقالية في تونس

قائمة المراجع 150

Table des matières 4

Biographie de l'équipe du Baromètre de la justice transitionnelle 5

Introduction 13

La première étude :

« Participer…c'est avoir de l'espoir » la participation des victimes au processus de justice transitionnelle en Tunisie 23

La deuxième étude :

La zone victime et les réparations collectives, Ain Drahem et Sidi makhlouf « Si riches et pourtant si pauvres… » 54

La troisième étude :

Histoire et mémoire collective en Tunisie : des notions contrastées, enseigner l'histoire récente et la figure de Bourguiba aujourd'hui 96

La quatrième étude : La recherche scientifique et la justice transitionnelle en Tunisie 130

Bibliographie 150

Table of Contents 4

Biography of Barometer Team 5

Introduction 13

The first study :

«To participate is to have hope…» victim participation in Tunisia's transitional justice process 23

The second study :

The victim zone and collective reparations in Tunisia, Ain Drahem and Sidi makhlouf « So rich and yet so poor …» 54

The third study :

Contrasting notions of history and collective memory, Teaching the recent history and the figure of Bourguiba today 96

The fourth study : Research and transitional justice in Tunisia 130

Bibliography 150

فريق بارومتر العدالة الانتقالية

أحمد العلوي /

باحث في القانون بمركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، و بصدد إعداد رسالة الدكتوراه في القانون العام حول «العدالة و العدالة الانتقالية». متحصل على الاستاذية في العلوم القانونية و الماجستير في القانون بكلية العلوم القانونية و السياسية و الاجتماعية بتونس، ينشط ضمن الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية.

ساهم في إعداد دراسات من بينها «العدالة الانتقالية في تونس: غياب استراتيجية واضحة و غلبة الارتجال 14 جانفي23- أكتوبر 2011»، «العدالة الانتقالية في تونس، و صدر القانون أكتوبر 2011 - ديسمبر 2013» و « الهياكل الرسمية لحقوق الانسان في تونس». كما شارك في العديد من الدورات التدريبية و الملتقيات و الندوات ذات العلاقة بحقوق الانسان و العدالة الانتقالية.

أمين الغالي /

يشغل أمين الغالي منصب مدير مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية حيث يساهم في مجال الديمقراطية و الاصلاح في المنطقة العربية. حاليا يركز العمل على الانتقال الديمقراطي في تونس بالتحديد على مواضيع الاصلاح السياسي والمؤسساتي، الانتخابات و العدالة الانتقالية. قبل عمله في مركز الكواكبي (منذ 2008) شغل أمين الغالي عدد من المناصب في منظمات غير حكومية دولية و اقليمية. كما يقدم الغالي محاضرات في جامعة أوروبية EIUC في مدينة البندقية في ايطاليا. أمين الغالي متحصل على ماجيستير في قانون التنمية من جامعة روني ديكارت بفرنسا و أستاذية في التصرف من جامعة هيوستن من ولاية تكساس بالولايات المتحدة.

سيمون روبينس /

باحث و ممارس في مجالات العدالة الانتقالية و القانون الانساني و حقوق الانسان. أعمال الاستاذ روبينس تهدف إلى جعل احتياجات الضحايا في صلب المجهودات الرامية إلى مواجهة ارث الماضي. مما جعل مقارباته تركز أساسا على الجوانب «العلاجية» لماضي الانتهاكات. يعمل الاستاذ روبينس الآن على مشاريع ترتكز على الابعاد النقدية و المجددة في مجال العدالة الانتقالية في النيبال و مصر و تونس و من اهتماماته قضية المفقودين و التي خص لها كتابا.

سيمون روبينس هو باحث رئيسي في مركز حقوق الانسان التطبيقية بجامعة يورك و يعمل مستشارا لدى عديد المنظمات الدولية .www.simonrobins.com

كورا أندريو /

باحثة سياسية تخصصت في البحث و في العمل على المجتمعات الخارجة من فترات الصراع. اشتغلت مباشرة بمكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان بتونس حول برنامج العدالة الانتقالية و مع بعثة الأمم المتحدة بمالي و عملت سابقا في جنوب افريقيا مع مركز الدراسات حول العنف و المصالحة...و تعمل الان مع بعثة الامم المتحدة إلى ليبيا حول تعزيز المصالحة.

كورا أندريو تحصلت على الدكتوراه في الفلسفة السياسية من جامعة السوربون بفرنسا و على ديبلوم العلاقات الدولية من معهد لندن للعلوم الاقتصادية و السياسية، و ديبلوم في القانون الدولي لحقوق الانسان من مؤسسة العلوم السياسية بباريس.

ألفت و نشرت عديد الدراسات و المقالات حول العدالة الانتقالية. و منها كتابها المنشور عند Gallimard باريس 2012 حول "العدالة الانتقالية من جنوب افريقيا إلى رواندا".

منال قوبعة /

منال قوبعة متحصلة على الماجستير في العلوم المالية من المعهد العالي للتصرف- تونس. تشغل منصب المديرة المالية والادارية بمركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية منذ 2008 ، قبل ذلك عملت في منظمة «فريدم هاوس بتونس» كمسؤولة منح تدير المشاريع في المنطقة العربية. تسيّرالسيدة منال قوبعة الجوانب اللوجستية و المالية للمشاريع و تشرف على الأنشطة الوطنية والاقليمية و الدولية بمركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية.

هاجر بن حمزة /

بعد أن حصلت على درجة الاستاذية في علم الاجتماع سنة 2009 بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس تليها درجة الماجستير في علم السكان بنفس الكلية سنة 2013، هاجر بن حمزة هي حاليا بصدد إنجاز أطروحة الدكتوراه في علم السكان متخصصة في دراسة الهجرة وقد شاركت في العديد من المشاريع حول الهجرة، حقوق الإنسان والسكان.

منذ مارس 2015، التحقت بمركز الكواكبي للتحول الديمقراطي كباحثة حول موضوع العدالة الانتقالية في تونس كجزء من مشروع «بارومتر العدالة الانتقالية».

الاستاذ وحيد الفرشيشي /

أستاذ مبرز في القانون العام بجامعة قرطاج بكلية العلوم القانونية و السياسية و الاجتماعية حيث يدير بها ماجستير بحث. وحيد الفرشيشي هو باحث رئيسي لدى كل من المعهد العربي لحقوق الانسان و مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية. نشر العديد من المؤلفات حول حقوق الانسان و العدالة الانتقالية.

وحيد الفرشيشي مهتم بالشأن العام، فقد كان عضوا في الهيئة الوطنية للتقصي حول الرشوة و الفساد، وفي اللجنة التي أشرفت على الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية و نسق عمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية في تونس، و هو اليوم عضو مكتب التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية، و الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، و يترأس الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية.

Equipe Baromètre de la Justice Transitionnelle

Ahmed Aloui /

Ahmed ALOUI est Chercheur en Droit au sein du centre Al Kawakibi pour les transitions démocratiques, il prépare sa thèse de Doctorat au sein de la Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales de Tunis, qui porte sur la « La justice et la justice transitionnelle », et titulaire du diplôme de Master en Droit.

Ahmed ALOUI est actif dans le cadre de l'Association Tunisienne de Défense des Libertés Individuelles (ADLI).

Il a participé à l'élaboration du livre « La justice transitionnelle en Tunisie, Absence de stratégie et prépondérance de l'improvisation : janvier/ octobre 2011 », Tunis 2012, Il a également participé à l'élaboration de l'étude « Gouvernance des droits de l'Homme en Tunisie », Tunis 2013, à l'élaboration de l'étude « La justice transitionnelle en Tunisie : Enfin la loi », Tunis 2014.

Kora Andrieu /

Kora est politologue, spécialisée sur la justice transitionnelle dans les sociétés fragiles, en conflit ou post-conflit, tant d'un point de vue technique qu'académique. Elle a travaillé directement en faveur de l'opérationnalisation du processus de justice transitionnelle en Tunisie, pour le Haut-Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme. Elle a également soutenu l'installation de la Commission Vérité, Justice et Réconciliation du Mali, en tant qu'officier des droits de l'Homme près la Mission Intégrée de l'ONU pour la Stabilisation du Mali (MINUSMA). Auparavant, elle a travaillé pour le Centre pour l'Etude de la Violence et la Réconciliation en Afrique du Sud, le Centre International pour la Justice Transitionnelle (ICTJ) à New York, ainsi que pour le Ministère Français des Affaires Etrangères et la Coopération allemande (GIZ). Elle assiste actuellement la Mission Intégrée des Nations Unies en Libye (UNSMIL) dans la conception et la mise en œuvre d'une stratégie de réconciliation nationale en Libye. Kora Andrieu est titulaire d'un Doctorat de Philosophie Politique de la Sorbonne (Paris IV), d'un Master de Relations Internationale de la London School of Economics (LSE) ainsi que d'un Master de Sécurité Internationale de Sciences-Po Paris. Elle est l'auteur de nombreux articles et ouvrages sur la justice transitionnelle et la théorie politique, notamment La justice transitionnelle. De l'Afrique du Sud au Rwanda, publié aux éditions Gallimard à Paris (2012).

Hajer Ben Hamza /

Ayant obtenu un diplôme de maitrise en sociologie en 2009 à la Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis suivi par un diplôme de master en démographie dans la même faculté en 2013, Hajer Ben Hamza est actuellement doctorante en démographie spécialisée dans les études sur la migration et impliquée dans plusieurs projets sur la migration, les droits de l'Homme et la population.

Depuis mars 2015, elle exerce au Centre Al-kawakibi pour les Transitions Démocratiques en tant que chercheuse travaillant sur la thématique de la justice transitionnelle en Tunisie dans le cadre du projet « Baromètre de la Justice Transitionnelle ».

Wahid Ferchichi /

Professeur agrégé en Droit Public, dirige un Master de recherche à l`Université de Carthage, Faculté des sciences juridiques, politiques et sociales de Tunis, Tunisie **www.fsjpst.rnu.tn** Chercheur principal auprès de l'Institut arabe des Droits de l'Homme et du Centre al Kawakibi pour les transitions démocratiques, Wahid Ferchichi a élaboré  un ensemble d`études et de recherches portant sur les thématiques des droits humains et de la justice transitionnelle, co-dirige et publie périodiquement dans le magazine Legal Agenda **www.ledal-agenda.com**.

Membre actif de la vie publique, Wahid Ferchichi était membre de l'Instance nationale d'investigation sur les affaires de corruption et malversation, de la commission nationale du dialogue national sur la justice transitionnelle et coordonnateur des activités de l'ICTJ en Tunisie. Aujourd'hui, il est membre de l'Instance nationale de protection des données à caractère personnel **www.inpdp.nat.tn** , du bureau de la Coordination nationale de la Justice transitionnelle www.cnijt.com , président de l`Association de défense des libertés individuelles **www.adlitn.org**.

Amine Ghali /

Amine Ghali est directeur du Kawakibi Democracy Transition Center (KADEM) travaillant sur des questions de démocratie, réforme et transition dans la région Arabe. Actuellement, il focalise sa contribution sur la transition démocratique en Tunisie, précisément sur les questions de réformes politiques et institutionnelles, les élections et la justice transitionnelle. Avant de rejoindre KADEM, (position occupée depuis 2008), il a travaillé dans un nombre d'organisations régionales et internationales. Ghali enseigne comme conférencier invité au European Inter University Center EIUC à Venise, Italie. Amine Ghali est titulaire d'un Master en Droit du Développement de l'Université René Décarte à Paris et une maitrise en Gestion Internationale de l'University of Houston, Texas.

Manel Koubaa /

Manel Koubaa a obtenu un Master Finance de l'Institut Supérieur de Gestion-Tunis. Elle occupe le poste de directrice administrative et financière au Centre Al-Kawakibi pour les transitions démocratiques depuis 2008. Auparavant, elle a travaillé comme responsable des subventions à Freedom House Tunis, en gérant des projets à travers les pays Arabes. Mme Koubaa dirige les aspects logistiques et financiers des projets et supervise les activités nationales, régionales et internationales du Centre Al-Kawakibi pour les transitions démocratiques.

Simon Robins /

Simon Robins est praticien et chercheur dans les thématiques de la justice transitionnelle, la protection humanitaire et les droits humains. Son travail est conduit par un désir de mettre les besoins des victimes des conflits au cœur des efforts pour faire face à cet héritage, ce qui a conduit à son engagement selon des approches thérapeutiques axées sur les antécédents de violence. Il travaille actuellement sur des projets en adoptant une approche critique et novatrice de la justice transitionnelle au Népal, en Tunisie et en Egypte. La question des personnes disparues dans les conflits armés constitue un pilier de son travail : il a consacré un livre à sujet, critiquant les discours de la justice transitionnelle. Il est un chercheur principal au Centre pour les Droits de l'Homme Applique à l'Université de York, et il est consultant pour un ensemble d'organismes internationaux. (www.simonrobins.com)

Barometer Team

Ahmed Aloui /

is a researcher in law at Al Kawakibi center for Democratic Transitions and currently is a PhD student at the Faculty of Legal, Political and Social Sciences of Tunis from which he received a master degree in law. Ahmed is an active member in the Tunisian Association Defending Individual liberties. Ahmed helped was one of the contributors to both reports on transitional justice in Tunisia published in 2012 and 2014. Also he contributed in elaborating studies on "Governance of human rights in Tunisia" in 2013 and 2014.

Kora Andrieu /

Kora is a political theorist specialized in transitional justice in developing, fragile and post-conflict societies, both from a technical and a research-oriented perspective. She has worked

for the operationalization of the transitional justice process in Tunisia, with the Office of the High Commissioner for Human Rights in Tunisia and supported the installation of the Malian Truth, Justice and Reconciliation Commission, with the United Nations Integrated Mission for Stabilization in Mali (MINUSMA). She has previously worked in South Africa with the Centre for the Study of Violence and Reconciliation (CSVR), the International Center for Transitional Justice (ICTJ) as well as the French Ministry of Foreign Affairs and the German cooperation (GIZ). She is currently assisting the United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL) to design and implement a national reconciliation strategy in Libya. Kora Andrieu holds a PhD in Political Philosophy from the Sorbonne University, a MSc in International Relations from the London School of Economics and Political Science (LSE) and a MA in International Security from Sciences-Po Paris. She is the author of various articles and books on transitional justice, including La justice transitionnelle. De l'Afrique du Sud au Rwanda, published by Gallimard in Paris (2012).

Hajer Ben Hamza /

Having obtained Sociology's Master Degree in 2009 at the Faculty of Human and Social Sciences of Tunis followed by a Master's Degree in Demography in the same university in 2013, Hajer Ben Hamza is currently a PhD student in Demography specialized in migration studies who got involved in several projects on migration, human rights and population.

Since March 2015, she joined the Al-Kawakibi Centre for Democratic Transition as a researcher working on the theme of transitional justice in Tunisia as part of the "Barometer of Transitional Justice."

Wahid Ferchichi /

Professor in Public Law, he is leading a research Master at the Faculty of Legal, Political and Social Sciences, Tunis, Tunisia www.fsjpst.rnu.tn . Wahid Ferchichi is a Senior Researcher at the Arab Institute of Human Rights and at al Kawakibi Center for Democratic Transitions. He developed a series of studies and researches on human rights and transitional justice fields. He co-directs and regularly publishes in the Legal Agenda magazine www.ledal-agenda.com . Whahid Ferchichi is active in public life. He was a member of the National Fact-Finding Commission on Corruption and Embezzlement in 2011 and a member of the National Technical Committee Overseeing the National Dialogue on Transitional Justice in 2012. He worked as ICTJ coordinator in Tunisia. Today he is a member of the National Personal Data Protection Agency www.inpdp.nat.tn , a member of the National Coordination of Transitional Justice office www.cnijt.com , and the president of the Tunisian Association of Defending Individual Liberties www.adlitn.org.

Amine Ghali /

Amine Ghali is the Director of Kawakibi Democracy Transition Center (KADEM) working on issues of democracy, reform and transition in the Arab region. Currently he focuses his contribution on the democracy transition process in Tunisia, especially on political and institutional reform, on elections and on transitional justice issues. Before joining KADEM (position held since 2008), he worked in a number of regional and international NGOs. Ghali is an invited lecturer to the European Inter University Center EIUC in Venise, Italy. Amine Ghali, holds a Masters Degree in International Development Law from Université René Decarte, Paris; and a Bachelor Degree in International Management from University of Houston, Texas.

Manel Koubaa /

Manel Koubaa obtained a Master's Degree in Finance from the "Institut Supérieur de Gestion - ISG Tunis". She holds the position of Finance and Admin Manager at Al-Kawakibi Democracy Transition Center since 2008. Prior to that, she worked as Grant Officer at Freedom House in Tunis, managing projects a cross Arab region. Mrs. Koubaa runs logistical and financial aspects of projects and she supervises national, regional and international activities of Al-Kawakibi Democracy Transition Center.

Simon Robins /

A practitioner and researcher with an interest in transitional justice, humanitarian protection and human rights. His work is driven by a desire to put the needs of victims of conflict at the heart of efforts to address its legacies, and this has led to his engaging with victim-centred and therapeutic approaches to histories of violence. He is currently working on projects taking a critical and innovative approach to transitional justice in Nepal, Tunisia and Egypt, including engaging in research in collaboration with transitional justice mechanisms. The issue of persons disappeared and missing in armed conflict remains a focus of his work: he has published a book on this topic, critiquing discourses of Transitional Justice. He is a Senior Research Fellow at the Centre for Applied Human Rights at the University of York, and consults for a range of international agencies. (www.simonrobins.com)

مقدمة

Introduction

بارومتر العدالة الانتقالية في تونس

نوفمبر 2014 • نوفمبر 2016

وُلد مشروع بارومتر العدالة الانتقالية في ضوء ما لوحظ من غياب للأدوات المفاهيمية اللازمة لمتابعة مسار العدالة الانتقالية وتقييمه، وهو ثمرة تقارب بين الشركاء الثلاث : جامعة يورك ومنظمة Impunity Watch ومركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية.

منذ البداية، اتخذ البارومتر تمشيا تشاركيا وشاملا لكل الأطراف. وقد انتظم في تونس يوم 20 جانفي 2015 لقاء أول مع عديد المتدخلين في مجال العدالة الانتقالية في تونس (هيئة الحقيقة والكرامة، أهم الوزارات المعنية، ممثلي المجتمع المدني، مجموعات الضحايا، والمؤسسات الدولية). وكان الهدف من اللقاء تطوير مشروع تجريبي، انطلاقا من جملة من الملاحظات والاحتياجات المحدّدة، يتمحور حول أربعة دراسات ميدانية. ولئن تناولت كلّ من هذه الدراسات موضوعا بعينه، فإنها كانت كلّها مرتبطة بمسار العدالة الانتقالية (مشاركة الضحايا، تهميش الجهات، الذاكرة الجماعية، البحث)، ومكّنت من تغطية جميع أنحاء الجمهورية التونسية، وإجراء مقابلات مع مئات الضحايا والناشطين والباحثين.

1. ما هو بارومتر العدالة الانتقالية ؟

هو آلية بحث تشاركية تساهم في الدعوة إلى مقاربة للعدالة الانتقالية تركّز على الضحايا ومجتمعاتهم المحلية. وقد تمّت تعبئة الضحايا لهذا الغرض في إطار هذا المشروع، وتشجيعهم للمشاركة في المسار من خلال أنشطة مختلفة لبناء القدرات في هذا المجال.

وقد مكن البارومتر من تقييم الاحتياجات والانتظارات والتصورات المتعلقة بالعدالة الانتقالية التي يحملها الضحايا ونشطاء المجتمع المدني في عديد جهات البلاد. وهو يندرج في إطار منهجي أعمّ تمّ تطويره من قبل جامعة يورك فيما يتصل بالبحث القائم على المشاركة، ومنظمة Impunity Watch فيما يتعلق بمشاركة الضحايا. وبذلك يكون البارومتر مبادرة بحثية جماعية تستند إلى منهج تشاركي وتنطلق من تحقيقات ميدانية نوعية حول المجتمعات المحلية التي تشملها الدراسات.

2. منهجية البارومتر

اتبع البرنامج منهجية بحث نوعية تستند إلى الترميز المتكرر والاستقرائي للمعطيات. وتراوح عدد المستجوَبين في كلّ دراسة بين 30 و 80 شخصا.

ويندرج مشروع البارومتر ضمن تمش متعدد الاختصاصات إذ ينتمي فريق البحث إلى مجالات تخصص متنوعة: العلوم القانونية، العلوم الاجتماعية، الانثروبولوجيا، والخبرة المؤسساتية.

وفي إطار التمشي التشاركي الذي انبنى عليه مشروع البارومتر، تمّ اختيار مواضيع الدراسات على أساس استشارات واسعة مع المتدخلين المعنيين، مع الأخذ بعين الاعتبار توصيات الضحايا وممثليهم.

3. الأنشطة وأهم النتائج

تمّ الحرص على أن تكون أنشطة البارومتر قريبة من المجتمعات المحلية المعنية من خلال تنظيم حلقات نقاش وإجراء مقابلات فردية وإنجاز بحوث ميدانية. وقد قام أعضاء فريق البحث بالتنقل إلى عديد المناطق أين أقاموا مع سكان الجهات. ومكنت هذه المجهودات فريق البحث من التعرف بشكل أفضل على الجمعيات المحلية، والتواصل مع المحاورين المعنيين في إطار إنجاز البحوث الميدانية. فكان الفاعلون المحليون فعلا شركاء حقيقيين في جمع المعطيات ذات الصلة بالمجموعات المعنية.

4. البحوث والمنشورات

تمّ في إطار مشروع بارومتر العدالة الانتقالية إنجاز أربع دراسات وتمّ نشرها وتوزيعها في ثلاث لغات : العربية والانقليزية والفرنسية.

« مشاركتك ترجّعلك الأمل : مشاركة الضحايا في مسار العدالة الانتقالية في تونس »

تمّ إنجاز هذه الدراسة في ولايات الشمال الشرقي (تونس ونابل وبنزرت) والوسط الغربي (القصرين وسيدي بوزيد). وتمّ تقديمها بتونس في 20 أكتوبر 2015.

« المنطقة الضحية وجبر الضرر الجماعي في تونس : معتمديتيْ عين دراهم وسيدي مخلوف : فقيرة رغم ثرواتها »

تمّ إنجاز هذه الدراسة في ولايتي جندوبة (الشمال الغربي) ومدنين (الجنوب الشرقي). وتمّ تقديمها بتونس في 31 ماي 2016.

« التاريخ والذاكرة الجماعية في تونس : مفاهيم متباينة - تدريس التاريخ المعاصر وصورة بورقيبة اليوم »

تمّ إنجاز هذه الدراسة في المدارس الابتدائية والمعاهد الثانوية بولايتيْ قفصة (الجنوب الغربي) وسوسة (الوسط الشرقي). وتمّ تقديمها بتونس في 6 أكتوبر 2016.

« البحث العلمي والعدالة الانتقالية في تونس »

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض الإنتاج العلمي المتعلق بالعدالة الانتقالية في مختلف الجامعات التونسية (تونس، سوسة، صفاقس، القيروان) ومراكز البحث (مركز تاريخ تونس المعاصر، مركز النشر الجامعي، مركز الدراسات القانونية والقضائية)، والمؤسسات (التميمي والتليلي) والمنظمات غير الحكومية (مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية، الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية ، مخبر الديمقراطية، محامون بلا حدود، المركز الدولي للعدالة الانتقالية...) والمنظمات الدولية. وتمّ تقديم هذه الدراسة بتونس في 15 نوفمبر 2016.

5. دعم المجتمعات المحلية

طوال فترة عمله، تعامل بارومتر العدالة الانتقالية مباشرة مع المجتمعات المحلية في مختلف الجهات التي شملتها الدراسات. وقدّم الدعم لجمعيات في عين دراهم (ولاية جندوبة):جمعية أشبال خمير و جمعية خمير للبيئة و التنمية وسيدي مخلوف (ولاية مدنين): السيد الهاشمي ذويب و السيدة سوسن مبروك لإعداد مَلَفّيْ «المنطقتين الضحيتين» وإيداعهما لدى هيئة الحقيقة والكرامة. وقد تمّ إيداع الملف الخاص بعين دراهم يوم 25 فيفري 2016 والملف الخاص بسيدي مخلوف في 31 ماي 2016.

كما قدّم البارومتر الدعم لجمعية مواطنون في قفصة لإنجاز عمل تاريخي توثيقي حول مناضلي فترة الاستقلال بمنطقة سيدي عيش (ولاية قفصة). وقد تمّ في إطار هذا النشاط الجمعياتي إعداد فيلم وثائقي وكُتيّب حول معركة سيدي عيش الشهيرة (نوفمبر 1954)، وهو ما يمثّل مساهمة قيّمة في حفظ الذاكرة الجهوية والوطنية.

6. التحديات والصعوبات التي واجهت البارومتر

أقرّ فريق البحث التابع لبارومتر العدالة الانتقالية بوجود عديد العقبات التي واجهتهم أثناء إنجاز التحقيقات الميدانية. فقد كان

من الصعب مثلا الحصول على ثقة الضحايا والجمعيات المحلية حتى يتمكن أعضاء الفريق من التواصل مع مجموعة واسعة من الأفراد. غياب الثقة مردّه شعور بخيبة الأمل تجاه مسار العدالة الانتقالية الذي انطلق منذ أكثر من خمس سنوات و كثرة الأنشطة التي تمّ إنجازها أو التي هي بصدد الإنجاز في هذا المجال.

من ناحية أخرى، وبالنظر إلى التعريف الواسع لمصطلح "الضحية" في القانون المتعلق بالعدالة الانتقالية، لم يكن باستطاعة البارومتر التواصل مع جميع الفئات المعنية. لذلك فإن اختيار المواضيع والمستجوَبين قد يبدو للبعض عشوائيا، بالرغم من المجهودات المستمرة لفريق البحث للالتزام بالموضوعية والحياد.

كذلك كان من الصعب إجراء مقابلات مع الرجال والنساء بطريقة متساوية، خصوصا في المناطق النائية أين ترفض النساء الكلام ومازالت توجد مواضيع محرّمة. هذه الصعوبة تعكس في حد ذاتها إحدى التحديات الكبرى التي تواجه مسار العدالة الانتقالية في تونس.

Le Baromètre de la justice transitionnelle en Tunisie

Novembre 2014 • Novembre 2016

C'est du constat de l'absence d'outil conceptuel de suivi et d'évaluation du processus de justice transitionnelle en Tunisie, et d'un rapprochement entre trois partenaires (l'Université de York, Impunity Watch et le Kawakibi Democratic Transition Center), qu'est né le projet d'un Baromètre de la justice transitionnelle.

D'emblée, la démarche du Baromètre a été fortement participative et inclusive. Le 20 janvier 2015, une première rencontre avec de nombreux intervenants en matière de justice transitionnelle en Tunisie (notamment l'Instance Vérité et Dignité, les principaux ministères concernés, des représentants de la société civile, des groupes de victimes et des organismes internationaux), a été organisée à Tunis afin de développer, sur la base des remarques et des besoins exprimés, un projet empirique axé autour de quatre études de terrain. Ces quatre études, portant chacune sur des thèmes différents, mais tous liés au processus de justice transitionnelle (participation des victimes, marginalisation des régions, mémoire collective, recherche), ont permis de couvrir l'ensemble du territoire de la Tunisie et d'interroger des centaines de victimes, d'activistes, et de chercheurs.

1. Qu'est-ce que le Baromètre de la justice transitionnelle ?

Le Baromètre est un mécanisme de recherche participative qui contribue à plaidoyer pour une approche de la justice transitionnelle mieux centrée sur les victimes et sur leurs communautés. Ces dernières ont donc été mobilisées à cette fin dans le cadre du projet, et encouragées à participer au processus à travers diverses interventions de renforcement des capacités.

Le Baromètre a ainsi permis d'évaluer les besoins, les attentes et les conceptions de la justice transitionnelle des victimes et des acteurs de la société civile dans plusieurs régions du pays. Il s'inscrit dans un cadre méthodologique plus général, développé à la fois par l'Université de York, en terme de recherche participative, et par Impunity Watch, sur la participation des victimes. De ce fait, le Baromètre est plutôt une initiative collective de recherche, pensée selon un modèle participatif et appuyée par des enquêtes qualitatives auprès des groupes concernés.

2. La méthodologie du Baromètre

Le Baromètre a respecté une méthodologie de recherche qualitative selon un codage itératif et inductif des données. Le nombre d'enquêtés par étude allait de 30 à plus de 80.

Le Baromètre s'inscrit dans une démarche pluridisciplinaire, et ses chercheurs relèvent de spécialités variées : sciences juridiques, sciences sociales, sciences politiques, anthropologie et expertise institutionnelle.

Conformément à la démarche participative voulue par le projet, le choix des études s'est toujours fait sur la base de consultations élargies avec des intervenants pertinents, prenant toujours en considération les recommandations des victimes et de leurs représentants.

3. Activités et résultats principaux

Les activités du Baromètre ont été menées toujours au plus près des communautés à travers des focus groups, des entretiens individuels, ou des enquêtes de terrain. L'équipe de recherche a ainsi effectué de nombreux déplacements en région, résidant avec les habitants des zones les plus reculées. Ces efforts ont permis à l'équipe de recherche de mieux connaitre les associations locales, et d'entrer en contact avec des interlocuteurs pertinents dans le cadre des enquêtes. Ainsi les acteurs locaux ont-ils été de réels partenaires dans le recueil des données auprès des communautés concernées.

4. Travaux de recherche et publications

Dans le cadre du Baromètre, quatre études ont été réalisées, publiées et diffusées en arabe, anglais et français.

- **« Participer c'est avoir de l'espoir : Participation des victimes au processus de la Justice transitionnelle en Tunisie »**, Cette étude a été menée dans les gouvernorats du Nord-Est (Tunis, Nabeul et Bizerte) et du Centre-Ouest (Kasserine et Sidi Bouzid) et présentée à Tunis le 20 octobre 2015.

- **« La zone victime et les réparations collectives en Tunisie : Ain Drahem et sidi Makhlouf : 'Si riches et pourtant si pauvres'... »**. Cette étude a été menée dans le Gouvernorat de Jendouba (Nord-Ouest) et de Mednine (Sud-Est), et présentée à Tunis le 31 mai 2016.

- **« Histoire et mémoire collective en Tunisie : des notions contrastées, Enseigner l'histoire récente et la figure de Bourguiba aujourd'hui »**. Cette recherche a été menée dans les écoles et lycées du gouvernorat de Gafsa (sud-Ouest) et de Sousse (Centre-Est), et présentée à Tunis le 6 octobre 2016.

- **« La recherche scientifique et la justice transitionnelle en Tunisie »**. Cette étude a voulu faire le point sur la production scientifique liée à la justice transitionnelle, dans les différentes universités (Tunis, Sousse, Sfax, Kairouan), les centres de recherches (le Centre de l'Histoire de la Tunisie contemporaine, le CPU, le CEJJ...), les fondations (Temimi et Telili), les ONG (Kawakibi, CNIJT, RNJT, Labo-démocratique, ASF, ICTJ...) et les organisations internationales. L'étude a été présentée le 15 novembre 2016 à Tunis.

5. Le soutien aux communautés

Durant tout son fonctionnement le Baromètre de la justice transitionnelle a travaillé avec des communautés des différentes régions touchées par son travail. Le projet a ainsi soutenu des associations de Ain Draham (Jendouba) (Achbel khemir et Khemir pour l'environnement et le développement) et de Sidi Makhlouf (Mr Hechmi Dhouib et MME Saoussen Mabrouk) (Mednine) dans la préparation et la soumission de leur dossier en tant que « zone victime », présenté respectivement à l'IVD le 25 février et le 31 mai 2016.

De même, le Baromètre a soutenu une association de Gafsa (Mouatinoun) pour engager un travail de documentation historique sur les combattants de la période de l'Indépendance à Sidi Aich (une délégation du gouvernorat Gafsa). Ce travail associatif s'est achevé par un film et un petit livret sur la célèbre bataille de Sidi Aich (novembre 1954), et constitue une contribution importante à la mémoire régionale et nationale.

6. Les défis du Baromètre

L'équipe de recherche du Baromètre reconnait l'existence de plusieurs obstacles rencontrés, et qui ont affecté l'impact de son travail. En particulier, il est apparu difficile d'obtenir la confiance des victimes et de leurs organisations locales, afin de pouvoir s'entretenir véritablement avec un large panel d'individus. La déception envers le processus, débuté il y a déjà plus de 5 ans, ainsi que la multiplicité des activités déjà menées ou en cours dans le domaine de la justice transitionnelle, expliquent sans doute en partie cette méfiance.

Par ailleurs, étant donnée la large définition des « victimes » donnée par la loi sur la justice transitionnelle, le Baromètre n'a pas pu s'entretenir avec toutes les catégories concernées. De ce fait, le choix des thématiques et des interlocuteurs a pu paraitre aléatoire à certains, en dépit des efforts permanents d'objectivité et de neutralité de l'équipe de recherche.

Enfin, interroger de manière paritaires hommes et femmes s'est révélé particulièrement difficile, surtout dans les zones reculées où les femmes refusent de parler, et où certains tabous perdurent. Cette difficulté est révélatrice d'un enjeu plus général du processus de justice transitionnelle en Tunisie.

The Transitional Justice Barometer, Tunisia

November 2014 • November 2016

The initial concept of the Transitional Justice Barometer was driven by a collaboration between three partners (The University of York, Impunity Watch and The Kawakibi Democratic Transition Center) in the period 2014 – 2016. Within this framework, a first meeting with a large number of transitional justice stakeholders (in particular The Truth and Dignity Commission, TDC, the key relevant ministries, civil society representatives, victims' groups and international organizations) was held on January 20th 2015 in Tunis. Driven by the observations of all attendees, this meeting permitted the development of a clearer and more detailed concept of the project which, during the period of its operation, has produced four empirical studies on the theme of transitional justice.

1. The Transitional Justice Barometer: Definitions and objectives

The Barometer is a research project that contributes to the strengthening of advocacy for a victim-centred and community-based approach to transitional justice. Within the framework of this project, victims' communities have been mobilized and encouraged to take part in the process.

The Barometer – as a participatory research project - has permitted the assessment of victims' needs, expectations and perceptions of the transitional justice process. This falls within a broader methodological framework and is developed both by the University of York, in terms of participatory research, and by Impunity Watch, concerning victim participation. Therefore, the Barometer is a collective research project, driven by a participatory model and supported by qualitative studies conducted among affected groups.

The Barometer has been a project focusing on victims, their needs, expectations and actual experience of the transitional justice process, as concerns the Truth and Dignity Commission, the courts, reparations programmes and all related elements.

2. The methodology of the Barometer

The Barometer established a working method which began with the creation of an interdisciplinary research team including legal research, social science, anthropology and institutional expertise, and with research conducted at an increasing rate over a two year period. The research methodology was principally qualitative. The Barometer also established a method of work, choosing an initial typology of victims and of themes as the object of the research studies, according to the nature of violations and the regions concerned by the first phase of the Barometer. These themes have been refined according to the recommendations of victims and their associations, according to the participatory approach of the project.

3. Activities and results

In emphasising qualitative research of the expectations of victims and of their conceptions of transitional justice, the activities of the Barometer have largely been driven by victims, through focus groups, individual interviews, or field studies. These efforts have permitted the research team to understand victims' activities linked to the transitional justice process and permitted them to contribute to the strengthening of their research capacities. As such, local actors have been genuine partners in data collection from concerned communities.

4. Research studies and publications

Within the framework of the Barometer project, four studies have been conducted, published and disseminated in Arabic, English and French.

« **To participate is to have hope : Victim participation in Tunisia's transitional justice process »** This study was conducted in the north-eastern (Tunis, Nabeul et Bizerte) and central western (Kasserine et Sidi Bouzid) governorates, and presented in Tunis on October 20th 2015.

« **The victim zone and collective reparations in Tunisia: Ain Drahem and Sidi Makhlouf : So rich and yet so poor... »** This study was conducted in the Governorate of Jendouba (north-west) and Mednine (southeast), and presented in Tunis on May 31, 2016.

« **Contrasting notions of history and collective memory in Tunisia, Teaching recent history and the figure of Bourguiba today »** This study was conducted in primary and secondary schools in the Governorate of Gafsa (south-west) and Sousse (central east), and presented in Tunis on October 6th 2016.

« **Research and transitional justice in Tunisia »** This study has sought to understand knowledge production linked to transitional justice in various universities (Tunis, Sousse, Sfax, Kairouan), research centres (Center for the History of Contemporary Tunisia, CPU, CEJJ), foundations (Temimi and Telili), NGOs (Kawakibi, CNIJT, RNJT, Labo-démocratique, ASF, ICTJ) and international organisations. The study was presented on November 15th 2016.

5. Support for communities

Throughout its operation, the Transitional Justice Barometer has worked with communities in different areas. The project has provided support to associations in Ain Draham (Jendouba Governorate):Achbel khemir and Khemir for Environment and development and Sidi Makhloof (Mednine Governorate) Mr. Hechmi Dhouib and Ms. Saoussen Mabrouk in the preparation and presentation of files making claims for these areas as 'victim zones', presented to the TDC on Feb. 25th and May 31th 2016 respectively .

Similarly, the Barometer project provided assistance to an association in Gafsa to carry out historical documentation on veteran combatants from the independence era in Sidi Aich (a district in the Governorate of Gafsa) :Mouatinoun. This community work culminated in the preparation of a film and a booklet on the famous battle of Sidi Aich (of Nov. 1954).

6. The challenges facing the project

The Barometer research team acknowledges several obstacles which derived largely from the fact that it was necessary to gain the trust of victims and their local organizations in order to engage in significant collaboration with them, above all given the disappointment often engendered by the initiation of the processes of the last five years or so. .

Furthermore, given the broad definition of the term "victims" set forth in the Transitional Justice law, the Barometer was unable to reach out to all relevant categories. Thus, despite the efforts of the research team to ensure objectivity and neutrality, the selection of themes and stakeholders may seem arbitrary, but reflect the limited ability to address all victim constituencies.

"مشاركتك ...
ترجعلك الأمل"

مشاركة الضحايا
في مسار العدالة الانتقالية
في تونس

أكتوبر 2015

"مشاركتك ...
ترجعلك الأمل"

مشاركة الضحايا
في مسار العدالة الانتقالية
في تونس

الفهرس

توطئة 2

الملخص التنفيذي 3

1. مقدمة 7

1.1 الممارسة الدولية للعدالة الانتقالية وآثارها في تونس 7

2.1 من أجل مقاربة تعريفية للعدالة الانتقالية : نقد للمقاربة التقنية / القانونية 8

3.1 مشاركة الضحايا في العدالة الانتقالية : لمحة عامة وتطور المشاركة 8

4.1 منهجية البحث 10

القسم الأول : مسار العدالة الانتقالية في تونس ومشاركة الضحايا 13

2. مسار العدالة الانتقالية في تونس 13

1.2 المحاكمات العسكرية والدوائر المتخصصة المرتقبة 13

2.2 الاستشارات الوطنية 14

3.2 هيئة الحقيقة والكرامة ولجان تقصّي الحقائق 15

4.2 جبر الضرر 17

3. مشاركة الضحايا : الإطار المفاهيمي 19

1.3 تصنيف أنواع المشاركة 20

2.3 أشكال المشاركة 20

3.3 **المشاركة :** مخاطرها ومزاياها 22

القسم الثاني : نتائج الدراسة 24

4. الضحايا والمسار 24

1.4 فهم مسألة التحول إلى وضع ضحية 24

2.4 **سياسة الضحايا :** أهو تنافس على صفة «الضحية»؟ 27

3.4 **طرق فهم العدالة الانتقالية :** "الاعتراف ثم يأتي الصفح" 30

5. مشاركة الضحايا في مسار العدالة الانتقالية 35

1.5 انماط فهم المشاركة 35

2.5 المشاركة غير المباشرة والتمثيلية 38

3.5 التوعية والمشاركة 45

4.5 النوع الاجتماعي والمشاركة 47

5.5 العوامل المعيقة لمشاركة الضحايا 48

الملاحق

64

ملحق عدد 1 : قائمة المستجوبين 64

ملحق عدد 2 : الاستمارات 69

ملحق عدد 3 : خرائط الاستجوابات 77

الملخص التنفيذي

كنتيجة مباشرة لثورة 2011، كان الجدل واسعا حول كيفيّة التعامل مع تركة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تونس.

وفي هذا الإطار كانت الادبيات الدولية للعدالة الانتقالية حاضرة في النقاشات والاختيارات القانونية التي حاولت أن تأخذ قدر الإمكان الخاصيات الوطنية والمحلية بعين الاعتبار. فكانت أوّل الأجوبة عن التساؤلات المتعلقة بتركة الماضي قانونية إجرائية مع الإيقافات التي تمّت يومي 14 و15 جانفي 2011. تلت ذلك كلّ النقاشات المتعلقة بالتعويضات وجبر الأضرار بصدور مرسوم العفو العام وإعادة التأهيل الوظيفي والتعويضات لجرحى الثورة ولأهالي الشهداء.

أمّا فيما يتعلق بالكشف عن الحقيقة فقد انطلق عمل لجان التقصّي منذ جانفي 2011 لكشف حقائق انتهاكات حقوق الإنسان في فترة الثورة والتقصّي حول الرّشوة والفساد طيلة فترة حكم بن علي والعمل على الإصلاحات السياسية الكبرى.

ثمّ كان تبني القانون الأساسي المتعلق بالعدالة الانتقالية وإحداث هيئة الحقيقة والكرامة كنتاج لحوار وطني. ونلاحظ في هذا الإطار أن تونس كغيرها من التجارب وضعت الضحايا في الصفوف الأولى في مجال العدالة الانتقالية. إلا أنه وبالنسبة للضحايا فإن الآليات التي وضعت لإشراكهم في المسار، وإن كانت غايتها إضفاء المشروعية عليه، إلا أنها لم تكن تتطابق مع انتظاراتهم وتصوّرهم لدورهم. فالحوار الوطني والحوارات الجهوية والقطاعية حول مسار العدالة الانتقالية «سابقا «لم تشرك مباشرة إلا عددا قليلا من الضحايا.

إن مسار العدالة الانتقالية في تونس جاء مجزئا و مسيّسا، يعكس التفرقة العميقة بين الإسلاميين والعلمانيين. فحكومة النهضة والتي حكمت البلاد بعد أوّل انتخابات حرّة قامت بتنفيذ برامج الحكومة الانتقالية فيما يتعلق بجبر الضرر والتعويض. إلا انه سرعان ما تمّ انتقادها على أساس أنها تفضل وتحابي مناضليها من المتضررين في فترة الاستبداد، خاصة وأن هؤلاء يمثلون جزءا كبيرا من ضحايا الاستبداد. هذه الانتقادات والتي غذتها التعويضات أدّت إلى الاتهامات بما يعرف «بالضحايا المزورين»، إلى جانب رفض جزء من الرأي العام العلماني للإسلاميين كضحايا خاصة عندما يتمّ ربطهم بالإرهاب.

في هذا الإطار تحاول هذه الدّراسة أن تتطرق إلى الطبيعة الحقيقية لمشاركة الضحايا في مسار العدالة الانتقالية، وما تعنيه لهم بحق هذه المشاركة في محاولة لصياغة توصيات قد تعزز دورهم في مراحل المسار.

وفي دراستنا هذه، تكون المشاركة في المسار بمعنى القدرة على التأثير لتحسين آليات العدالة الانتقالية، ودعم استقلالية الضحايا وتغيير علاقتهم بالدولة، فالدراسة الحالية جاءت في وقت يمكن فيه تزامنا مع المسار، تحسين الظروف وتغيير بعض العوائق أمام مشاركة الضحايا في مسار العدالة الانتقالية. وبصفة عامة تساهم هذه الدراسة أيضا في الحوار العالمي حول العدالة الانتقالية.

ولإنجاز الدراسة توخينا المقاربة الكيفية وهو ما جعلنا نلتقي بأكثر من مائة شخص في حوارات فردية ومجموعة نقاش في تونس وبنزرت ونابل وسيدي بوزيد والقصرين.

هذا العمل البحثي الذي ينجز لأوّل مرّة بالتركيز على رأي الضحايا في مسار العدالة الانتقالية، واحتياجاتهم وانتظاراتهم، ومدى فهمهم وتفاعلهم مع آليات العدالة الانتقالية.

وللقيام بهذا البحث تمّ إعداد استبيانات مختلفة بحسب علاقة المستجوبين بالعدالة الانتقالية، خصّصنا الاستبيان الأوّل للضحايا الذين شاركوا في المسار، أما الاستبيان الثاني فكان مخصصا للضحايا الذين لم يشاركوا في المسار. أما الاستبيان الثالث فخصصناه للناشطين

والخبراء التونسيين والدوليين في مجال العدالة الانتقالية.

كل الحوارات تمّ تسجيلها واستنساخها وتحليلها، لتكون بنية بحثنا مستمدّة من هذه اللقاءات والتي استعملنا عديد المقاطع منها كشهادات مباشرة طعمنا بها هذا العمل رغبة منا في تبليغ صوت الضحايا الذين غيّبوا لمدّة طويلة.

هذه الإرادة في إسماع صوت الضحايا كانت تحدّيا فعليا. من ذلك أن نسبة النساء الذين شاركن في الدراسة كانت 23 % فقط. فأغلب جمعيات الضحايا التي ساعدتنا في الوصول إلى الضحايا الذين استجوبناهم هي جمعيات يغلب عليها الرّجال، تنضاف إلى ذلك بعض الجوانب المحافظة والقيود الاجتماعية في بعض المناطق خاصة منها غير الحضرية، منعت عديد النساء من تقديم شهاداتهن.

نتائج الدّراســـة :

يدرك أغلب المستجوبين أن الضحايا ليسوا فقط الضحايا الذين تعرضوا مباشرة للانتهاك بل أن عائلاتهم هم أيضا ضحايا، فالنساء يصبحن ضحايا بمجرد حبس أزواجهن، إلا أن الحقوق المترتبة عن هذا الوضع ليست بالوضوح الكافي.

في نفس السياق لاحظنا بأن فكرة "المجموعة الضحية" و"المنطقة الضحية" كانت حاضرة وبوضوح في اللقاءات التي قمنا بها، والتي ركزت بكل وعي على الانعكاسات الهيكلية للانتهاكات على التشغيل وعلى فرص التعليم، إلا أنه تجدر الملاحظة أن عديد المستجوبين يرفضون أو يتحفظون على عبارة "الضحية" ويرون فيها عبارة سلبية لا تتناسب مع دورهم كناشطين ومناضلين من أجل العدالة.

إلى جانب ذلك تأثر مفهوم الضحيّة بتسييس المسار وتسييس الجدل حول مسار العدالة الانتقالية وخلق نوع من "التنافس" بين الضحايا بحسب انتماءاتهم الأيديولوجية : إسلاميين وعلمانيين. هذا الوضع استفادت منه بعض الأحزاب السياسية. هذا التسييس مثل أيضا عائقا هامّا أمام مشاركة الضحايا في المسار، معتبرين أن مسارا مسيسا لا يستجيب لحاجياتهم وانتظاراتهم.

يعتبر الضحايا، بصفة عامة أن العدالة الانتقالية هي اعتراف وردّ اعتبار، بينما لا تتمثل المحاسبة والمساءلة في العقاب فقط، بل تشمل أيضا الإقرار والاعتراف بأخطاء الماضي. فمفهوم العفو والمصالحة ترد عادة في أغلب اللقاءات بكثير من التحفظ والحذر ويربطها المستجوبون عادة باعتراف المسؤولين عن الانتهاكات بذنبهم.

فما يغلب على انطباع الضحايا أن العدالة الانتقالية لم تحقق إلى اليوم النتائج المنتظرة منها باستثناء الملتقيات والندوات الكثيرة كما أن العديد من الضحايا المستجوبين يعتبرون بكثير من الحسرة أن المسار يرتبط بحسابات ومصالح الساسة.

ومما زاد الضحايا اضطرابا هو تعدّد الآليات والهياكل المتدخلة "كلما كثر المتدخلين كلما قلّ ما سنحصل عليه". هكذا عبّر أحد الضحايا عن هذا الوضع. خاصّة وأنه ليشارك الضحايا في المسار يكون أغلبهم مضطرا لإيداع ملفاتهم أمام هياكل وهيئات متعدّدة ويخضعون لبيروقراطية معقدة.

مشاركة الضحايا في المسار :

يعتبر الضحايا المستجوبين أن كل علاقة بالمسار هي مشاركة فيها ليشمل ذلك الحوارات الوطنية، إيداع المطالب. وفي حالات عدّة يعتبر الضحايا المشاركة غير المباشرة شكلا من أشكال المشاركة في المسار من ذلك المشاركة في النشاط الجمعياتي وفي الدورات التدريبية والتظاهرات العامّة.

وبذلك يقرّ الضحايا بوجود "منظومة" للعدالة الانتقالية تشمل الآليات الرسمية والهياكل التي تشرف عليها والمنظمات والجمعيات التي تمثل فضاءا غير رسمي يثري الفضاء المؤسساتي.

ويكون للمجتمع المدني بحسب الضحايا الدّور المحدّد البلاغ أصوات الضحايا والتأثير في أصحاب القرار السياسي. فالمشاركة بالنسبة للضحايا هي وسيلة للانتفاع الفعلي بالمسار وإسماع صوت حاجاتهم وانتظاراتهم. كما كان الشأن أثناء المشاركة في الحوار الوطني الذي أدّى إلى صياغة القانون الأساسي للعدالة الانتقالية. فتقييم الضحايا لهذه المرحلة (مرحلة الحوار) هو تقييم إيجابي انتهى بالقانون الذي يعكس فعلا انتظاراتهم. وتكون المشاركة في هذا الإطار مصدر أمل ووسيلة للحصول على الاعتراف ولإعادة صياغة العلاقة بين الدّولة والضحية وبيان كيفية فهم المواطنة. "فمشاركة الضحايا هي بالنسبة لهم تعويض نفسي ومعنوي".

وطالما أنه لم يكن ممكنا إشراك الجميع في المسار أو على نطاق واسع في مسار العدالة الانتقالية. فكان للمجتمع المدني الدّور الهام كوسيط بين الضحايا ومسار العدالة الانتقالية، فكان المجتمع المدني هو الحاضر الأبرز.

إلا انه تجدر الملاحظة أنّ عديد الضحايا عبّروا عن إحساسهم بوجود هوّة بينهم وبين هذه المنظمات والجمعيات والتي اعتبروا جزءا منها "صناعة" بعيدة عن أهدافهم وتطلعاتهم.

فالتمثيلية برزت على أنها الأسلوب البديهي للمشاركة غير المباشرة، بالرّغم من أنها تثير عند عديد الضحايا التحفظ وبعض الريبة خاصة عندما يلاحظ الضحايا أن هذه الجمعيات ذات طابع نخبوي ولا يتمّ الاستماع إلا لهذه النخبة والتي لا تشبههم عادة. ممّا دعا عديد الضحايا المستجوبين إلى الدّعوة إلى تجنب التمثيلية حتى يتمكن الضحايا من المشاركة مباشرة. فالملاحظ أن المدافعين عن حقوق الإنسان هم الأكثر نشاطا وبروزا في مجال العدالة الانتقالية. إلا أنّ ذلك لم يمنع العديد من المستجوبين من أن يثنوا على بعض جمعيات الضحايا (القليلة) والتي لعبت دورها في دعم مشاركة الضحايا في مسار العدالة الانتقالية عن طريق المناصرة والضغط والمساعدة القانونية والاجتماعية، وعملت هذه الجمعيات أيضا على مساعدة الضحايا في مجابهة إرث ماضي الانتهاكات التي تعرضوا لها.

بالمحصلة تبقى حركة الضحايا في تونس مجزأة ومنقسمة بحسب الانتماءات السياسية أو التاريخية وبدأت تتقلص أهميّة مسألة الضحايا في محيط لا يشجع غالبا على مطالب الضحايا.

معيقات المشاركة :

لاحظنا أنّ بعض الضحايا لا يعلمون شيئا عن المسار الحالي وخاصّة في المناطق المهمّشة. فمركزية المسار في تونس، أدّى إلى إقصاء عديد المجموعات.

التوعية يعتبرها الضحايا شكلا من أشكال المشاركة في المسار وجزءا من آليات عدّة من شأنها تعميق المشاركة والإعلام.

وعبّر الضحايا عن انتظاراتهم الكبرى من فتح المكاتب الجهوية لهيأة الحقيقة والكرامة مؤكدين على وجوب أن تقوم وسائل الإعلام بدور أكبر في نشر المعلومات حول المسار إلى جانب تأكيد الجميع على وجوب نقل المعلومات من الضحايا إلى الإعلام والجمعيات والمنظمات وإلى العموم. فالانطباع العام لدى الضحايا المستجوبين أن صوتهم لم يصل بعد !

تمثيل النساء ومشاركتهنّ الفاعلة في المسار تبقى من نقائص هذا الأخير. ذلك أنّ 5 % من الملفات المقدّمة لهيئة الحقيقة والكرامة قدمتها نساء وهو ما يعكس حجم تهميش المرأة وإقصاءها خاصّة عندما تتعلق المسألة بالحديث عن الانتهاكات الجنسية إذ تعمل بعض المحظورات الاجتماعية على صدّ النساء على المشاركة كما أنّ بعض النساء يمنعهنّ "رجالهنّ"، الزوج، الأخ، الأب، ... من المشاركة فيكون العمل على دعم مشاركة المرأة بمثابة الحافز على تحسين نوعيّة مسار العدالة الانتقالية وتوسيع استقلالية الضحايا.

تكون أيضا بعض العوائق النفسية حاجزا أمام المشاركة فالإحساس بالنظرة الدونية وعدم الثقة ومحاولات شيطنة الضحايا ومطالبهم والخوف من تصنيف الضحايا، جعل عديد الضحايا لا يقبلون على المشاركة.

تنضاف إلى ذلك عدم الثقة في السياسة والأجهزة بما فيها القضاء، والتي يذهب الضحايا إلى النظر إليها وكأنها إرث الماضي الذي لن يساعد على بلوغهم غاياتهم.

ثمّ وبالرغم من وعي الضحايا بأهميّة إقرار قانون العدالة الانتقالية بمفهوم المنطقة الضحية، إلا أن ذلك لم يساعد على إنهاء تهميش هذه المناطق من المسار نفسه مع التركيز على مناطق بعينها دون أخرى، وتطرح مسألة المنطقة الضحية بكل حدّة خاصّة فيما يتعلق بتمثيلية هذه المناطق في المسار.فكيف ستنظم هذه المشاركة وكيف ستتمأسس؟ من سيمثلها ؟ وكيف؟ خاصّة وأنه تمّ التركيز منذ البداية على التمثيلية الفردية في المسار حاجزا نفسيا!

بصفة عامة، ترتبط المشاركة عادة بدرجة استقلالية الضحايا، والعمل على دعم هذه الاستقلالية لتدرك الضحية قيمتها في ذاتها وقدرتها على تبليغ صوتها. إلا أن عديد الضحايا المستجوبين يرون بأن مستواهم التعليمي وأحيانا الثقافي لا يمكنهم من المشاركة، و يجعل بينهم و بين المسار حاجزا نفسيا.

البعض الآخر يرى بأن العوائق والحواجز أمام المشاركة هي مادية لوجيستية بالأساس فالأكثر فقرا والمعطلين لا يحتكمون على موارد تسهل تنقلهم ومشاركتهم حيث لا موارد لهم لدفع ثمن وسيلة النقل والذهاب أمام المؤسسات للمطالبة بحقهم !

في النهاية نصيغ توصياتنا على أساس اللقاءات :

أوّلهما تتمثل في تحسين مشاركة الضحايا في آليات العدالة الانتقالية وخاصّة هيئة الحقيقة والكرامة. وذلك يتبنى هذه الأخيرة لاستراتيجية تواصل أكثر نجاعة وعمل أكثر مع الضحايا والجمعيات وتسهيل وتبسيط الإجراءات وتشجيع مشاركة النساء.

أما المجتمع المدني فعليه تعزيز دوره في مساندة جمعيات الضحايا ونشر المعلومات المتعلقة بالمسار خاصّة خارج تونس العاصمة أما المنظمات الدولية فيكون دورها بمواصلة ومزيد دعم هذه الجمعيات وخاصة جمعيات الضحايا ببرامج توعوية مناسبة وناجعة.

توصيات تنفيذية

توصيات لهيئة الحقيقة والكرامة

- التأكد من أن الهيئة والآليات المرتبطة بالعدالة الانتقالية تضمن إدماج أكبر عدد ممكن من الضحايا في المسار، وتدعم أوسع مشاركة ممكنة لجمعيات المجتمع المدني المرافقة للضحايا.
- وضع تصوّر مُوحّد لطريقة أوضح للتعاون وقناة تواصل مستمر بين الهيئة والمجتمع المدني في المجالات التي يكون التكامل فيها ممكنا (جمع المعطيات والرقابة والتمثيل والدعوة والتحسيس وتقديم الدعم للضحايا).
- النظر للتعاون بين الهيئة والمجتمع المدني بمنطق التكامل وليس بمنطق هرمي أو نخبوي.
- تعميق العلاقة بين الهيئة والضحايا من أجل فهم أفضل لرؤاهم واحتياجاتهم في المسار، وكذلك من أجل التقييم المستمر والواعي لأداء الهيئة ونتائج عملها.
- التسريع بوضع قائمة نهائية لكل الضحايا من أجل مواجهة مفهوم «الضحية المزيف» والوصم الذي ينجرّ عن ذلك وبالتاليضمان الاعتراف للضحايا على المستوى الوطني.
- تيسير الوصول إلى آليات العدالة الانتقالية بتبسيط إجراءات إيداع الملفات لآلية موحدة وليس لهيئات متعددة ومختلفة.
- توضيح مهمة الهيئة والتعريف بها بغاية تشجيع مشاركة الضحايا المهمشين (ضحايا العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي وضحايا الانتهاكات الاقتصادية).
- البناء على الاستنتاجات التي توصّلت إليها آليات العدالة الانتقالية السابقة وخصوصا لجان التحقيق وبرامج جبر الضرر وذلك تلافيا للازدواجية التي تساهم في تغذية الوصم والشكوك تجاه الضحايا.
- تطوير استراتيجية للتواصل مُوجّهة بالخصوص للفئات المهمشة، مع استعمال لغة مبسطة وواضحة ووسائل اتصال متاحة مثل الإذاعات وشبكات التواصل الاجتماعي.
- ضمان حفظ ذاكرة الضحايا كتعويض رمزي وذلك لمواجهة النظرة السائدة التي ترى أنّ التعويضات ليست إلا مادية.
- التسريع في تنظيم جلسات علنية وأخذ الشهادات باستعمال استمارات مُوحّدة خصوصا بالنسبة للضحايا الذين لهم احتياجات عاجلة.
- اتخاذ اجراءات خاصة لتلقّي شهادات النساء الضحايا خصوصا في المناطق الداخلية والمهمشة وبالتنسيق مع جمعيات النساء الضحايا التي تحظى بثقة الضحايا داخل المجتمعات المحلية.

توصيات للمجتمع المدني

- تيسير وتعزيز دور جمعيات الضحايا كهمزة وصل بين الضحايا وهيئة الحقيقة والكرامة، وخاصة من خلال تقليص الفجوة وأوجه اللامساواة بين الجهات الداخلية والعاصمة.

- مواصلة وتيسير العمل التحسيسي القريب من الناس بالتنسيق مع هيئة الحقيقة والكرامة وكذلك بشكل مستقل، من خلال بعث مرصد للعدالة الانتقالية على سبيل المثال.
- التكامل مع عمل الآليات الرسمية من خلال تقديم دعم مناسب للضحايا وخصوصا للنساء وللفئات المهمشة.
- ضمان تمثيل المرأة في كل مستويات أخذ القرار.
- الدعوة من أجل الاستماع للنساء من قبل الهيئة وتوفير دعم خاص لهنّ.
- التقليص من نظرة التسييس والانحياز الملتصقة بالمسار، وذلك بالعمل مع جميع فئات الضحايا وضمان تمثيلية أفضل.
- تعزيز الحضور خارج تونس العاصمة وخصوصا في المناطق المهمشة تاريخيا إما بشكل مباشر أو من خلال العمل بشكل أوثق مع الشركاء من المجتمع المدني المحلي.

توصيات للمجتمع الدولي

- التأكد من أنّ جمعيات المجتمع المدني مُموّلة ومدعومة حتى تتمكن من القيام بدورها على أكمل وجه كهمزة وصل بين الضحايا وآليات العدالة الانتقالية، مع تعزيز قدرات جمعيات الضحايا بالخصوص وحثهم على العمل في كلّ جهات البلاد.
- دعم جمعيات المجتمع المدني في القيام بدور الرقابة للمسار، خصوصا من خلال دعم مرصد العدالة الانتقالية.
- إطلاع أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة على الممارسات الجيدة والتجارب الدولية في ما يتعلق بالاستماع للنساء الضحايا وإدراج مسألة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.
- تعزيز العمل التحسيسي المُتاح والمُبسّط والذي يصل إلى كلّ الضحايا، خصوصا أولئك الذين يعيشون بعيدا عن العاصمة وفي المناطق المهمشة وكذلك إلى الفئات الضعيفة والأشخاص الأميّين.
- الدعوة من أجل دعم إرساء آلية للتنسيق بين جميع الهيئات ذات الصلة بالعدالة الانتقالية بهدف تيسير وصول الضحايا لهذه الآليات.
- نشر المبادئ والمعايير الخاصة بحقوق الضحايا والتعريف بها على أوسع نطاق من أجل مواجهة النظرة السلبية للضحايا وتجنّب وصمهم في المجتمع.

“Participer, c’est avoir de l’espoir …”

Participation des victimes au processus de justice transitionnelle en Tunisie

Octobre 2015

“Participer, c’est avoir de l’espoir …”

Participation des victimes au processus de justice transitionnelle en Tunisie

Table des matières

2

Préface 9

1. Introduction 9

1.1 La pratique internationale de la justice transitionnelle et ses implications en Tunisie 10

1.2 Pour une approche définitionnelle de la justice transitionnelle : critique de l'approche technique / légaliste 11

1.3 La participation des victimes dans la justice transitionnelle : aperçu et évolutions 12

1.4 Méthodologie de la recherche 10

Partie I : Le processus de justice transitionnelle en Tunisie et la participation des victimes 15

2. Le processus de justice transitionnelle en Tunisie 15

2.1 Les procès militaires et les futures chambres spécialisées 15

2.2 Les consultations nationales 17

2.3 L'IVD et les commissions d'enquêtes 18

2.4 Les réparations 20

3. Conceptualiser la participation des victimes 22

3.1 Typologies de la participation 23

3.2 Les formes de participation 23

3.3 Dangers et bénéfices de la participation 26

Partie II : Résultats de l'étude 28

4. Les victimes et le processus 28

4.1 Comprendre la victimisation 28

4.2 La politique des victimes : une concurrence victimaire ? 32

4.3 Compréhensions de la justice transitionnelle : « reconnaître d'abord, le pardon suivra » 36

5. La participation des victimes dans le processus de justice transitionnelle 42

5.1 Compréhensions de la participation 42

5.2 Participation indirecte et représentation 45

5.3 Sensibilisation et participation 55

5.4 Genre et participation 58

5.5 Les obstacles à la participation 60

6. Recommandations 70

7. Conclusions 80

Appendice 1 : Liste des personnes interrogées 82

Appendice 2 : Questionnaires 86

Appendice 3 : Cartographie des interrogés 94

Résumé exécutif

Résultats directs de la révolution de 2011, les efforts pour faire face à un héritage de violations graves des Droits de l'Homme sont au cœur des débats en Tunisie. Inévitablement, ces efforts ont très vite emprunté la grammaire internationale de la justice transitionnelle, et les mécanismes mis en place par les Tunisiens se sont efforcés de refléter un cadre normatif global tout en s'adaptant, tant bien que mal, aux réalités locales.

Les réponses initiales furent essentiellement juridiques et procédurales, avec l'arrestation de plusieurs dignitaires de l'ancien régime. Puis les débats se sont rapidement concentrés sur les réparations, avec un décret d'amnistie générale, la réhabilitation professionnelle et l'indemnisation des « martyrs et blessés » de la révolution. En matière de recherche de la vérité, plusieurs commissions d'enquête ont été mises en place, initiées avant même le départ de Ben Ali, et avec pour mandat d'enquêter sur les violations graves des Droits de l'Homme commises pendant la révolution, mais aussi sur les affaires de corruption et la réforme politique. Le processus s'est poursuivi avec l'adoption d'une loi organique sur la justice transitionnelle en décembre 2013 et la création d'une Instance Vérité et Dignité (IVD), suite à un dialogue national sur ses futures prérogatives. Comme dans d'autres contextes, sur le papier le discours de la justice transitionnelle en Tunisie a donc vraisemblablement placé les victimes au premier rang, affirmant que leur participation était une manière fondamentale de garantir la légitimité du processus.

Cependant, la réalité de l'expérience des victimes est souvent bien différente, et les mécanismes mis en place ont été rapidement perçus comme étant trop éloignés de leurs préoccupations et de leurs besoins réels. Ils sont aussi souvent mal compris et mal connus. Le dialogue national conduit par l'ancien ministère des Droits de l'Homme et de la Justice Transitionnelle en 2013, qui visait à recueillir l'avis des victimes sur le contenu de la future loi organique dans tous les gouvernorats du pays, n'aura ainsi, finalement, touché qu'un nombre très limité de personnes.

Cette étude a tenté d'interroger la nature réelle de la participation et sa signification profonde pour les victimes en Tunisie, dans le but de formuler des recommandations précises pour promouvoir un meilleur engagement de ces dernières dans toutes les étapes du processus. La participation a ici été comprise comme étant la capacité à influencer et à améliorer les mécanismes de justice transitionnelle en autonomisant les victimes de manière à pouvoir, ainsi, transformer leur relation à l'Etat. Notre étude a donc cherché à vérifier, de manière empirique, ces différents présupposés à un moment où d'éventuels obstacles et difficultés peuvent encore être corrigés. De manière plus générale, cette recherche espère contribuer aux différents débats internationaux sur la participation des victimes à la justice transitionnelle.

Le Baromètre pour cela a adopté une approche qualitative, rassemblant les opinions de plus d'une centaine d'individus de tout le pays, rencontrés tant au cours d'interviews individuelles que lors de focus groups. Les rencontres se sont tenues à Tunis, Nabeul, Bizerte, Kasserine et Sidi Bouzid. Jamais depuis la mise en route du processus de justice transitionnelle un tel effort avait été fourni pour récolter et comprendre réellement la perception du processus par les victimes elles-mêmes, leurs besoins, leurs attentes et leur compréhension des mécanismes en place. Des formulaires distincts ont été préparés pour les victimes qui avaient ou non pris part au processus, ainsi que pour les acteurs et experts tra-

vaillant sur la justice transitionnelle, nationaux ou internationaux. Les entretiens ont été enregistrés, retranscrits, et leurs résultats ont été analysés par l'équipe de recherche. Les résultats de cette analyse sont présentés dans ce rapport, alimentés par les citations des victimes elles-mêmes, auxquelles nous souhaitons ici donner la parole, car leurs voix ont longtemps été exclues.

Résultats de l'étude

Les personnes interrogées ont, dans leur grande majorité, bien compris que les victimes ne sont pas seulement celles qui ont subi directement une violation, mais aussi les familles qui sont indirectement touchées. Les femmes en particulier sont des « victimes indirectes » lorsque leur mari a été emprisonné, mais les droits afférents à ce statut semblent encore mal compris par les interrogés. Ainsi certaines victimes n'oseraient-elles pas faire valoir leurs droits.

Par ailleurs, l'idée que des communautés entières ont pu être victimisées, conformément à la notion de « région victime » contenue dans la loi, semble avoir été bien assimilée dans l'ensemble. En effet, les effets structurels, sociaux et économiques des violations, en particulier en termes de pertes d'emploi ou d'opportunités d'éducation, ont souvent été soulignés comme constituant, en eux-mêmes, des violations graves des droits de l'homme ouvrant droit aux réparations. Plusieurs interrogés ont refusé l'appellation de victimes, la considérant comme trop passive et contrastant avec l'image qu'ils ont d'eux-mêmes comme activistes ou militants qui se sont battus pour la justice.

La compréhension de la notion de victime, de manière générale, a ainsi été affectée par la politisation des débats et par une forme de « concurrence » des victimes, les victimes séculaires s'estimant lésées par rapport aux islamistes. Une victime a ainsi affirmé que « le processus a été politisé et (...) idéologisé ; parfois avec une dimension de revanche et parfois de chantage, et cette logique a profité à certains partis politiques ». Cette politisation est apparue comme l'une des principales raisons du refus de certaines victimes de participer, car elles estiment que les mécanismes de justice transitionnelle ne pourront pas, de toute façon, répondre à leurs besoins.

De manière générale les victimes pensent que la justice transitionnelle est d'abord un instrument de reconnaissance et de réhabilitation, la redevabilité n'étant pas comprise uniquement comme punition mais aussi comme une manière de reconnaître les torts du passé. Les notions de pardon et de réconciliation ont souvent été appréhendées avec suspicion par les victimes interrogées, qui les conditionnent à l'obtention d'un aveu de culpabilité de la part des responsables. Les efforts actuels pour parvenir à une loi de réconciliation pour les crimes économiques vont à l'encontre de ces attentes. Les victimes semblent donc avoir surtout retenu de la justice transitionnelle son manque d'impact et de résultats à ce jour, en dehors des trop nombreuses conférences et tables rondes organisées, que beaucoup dénoncent. Plusieurs interrogés se sont aussi montrées cyniques, estimant que le processus sera toujours dépendant de bas calculs et d'intérêts politiciens.

Les victimes semblent surtout confuses par la multiplicité des mécanismes créés : « Plus il y a d'institutions, moins on obtient de choses ! » s'est plaint l'une d'entre elles, soulignant que les ressources allouées ne sont pas suffisamment dévolues aux victimes. En effet, pour participer activement aux mécanismes et faire valoir leur droit, les victimes doivent soumettre leurs dossiers à plusieurs institutions et naviguer au sein d'une bureaucratie complexe, qu'elles sont nombreuses à ne pas comprendre.

La participation des victimes au processus de justice transitionnelle

Les victimes semblent considérer toute interaction avec le processus officiel, notamment lors des consultations nationales ou lorsqu'elles déposent une demande de réparation devant une institution, comme une forme de participation. Parfois, elles ont aussi exprimé une compréhension encore plus générale de la participation, qui comprend l'engagement indirect comme lors de réunions associatives, de formations ou d'événements publics.

Les victimes semblent ainsi penser qu'il existerait un « éco-système » de la justice transitionnelle qui inclut, par-delà les mécanismes formels, des structures plus accessibles conduites par les associations de la société civile et les organisations de victimes - un espace informel qui complèterait et enrichirait l'espace institutionnel.

La société civile a effectivement un rôle déterminant à jouer pour faire entendre les voix des victimes et influencer les décideurs politiques. Définie selon les termes des victimes, la participation doit en effet leur permettre de bénéficier réellement du processus, de faire entendre leurs besoins, comme lors du dialogue national ayant servi de préalable à la rédaction de la loi organique. Plusieurs victimes ont ainsi fait part de leur expérience plutôt positive de ces consultations nationales, ayant l'impression que leurs attentes étaient plutôt bien reflétées dans le texte final de la loi.

La participation au processus est donc ici perçue comme une source d'espoir et un moyen d'obtenir la reconnaissance, mais aussi de reconstruire la relation entre l'Etat et la victime et de redéfinir la manière dont la citoyenneté elle-même est entendue. « La participation des victimes est pour elle une compensation, tant psychique que morale », a ainsi souligné une personne interrogée.

Etant donné la difficulté à garantir la participation de toutes les victimes, sur une si grande échelle, en pratique c'est donc à travers un intermédiaire que la participation s'organise le plus souvent. La société civile a donc un rôle fondamental à jouer en tant que lien entre les victimes et le processus, et sert notamment à faciliter l'échange d'informations entre chacun. Cependant, les victimes expriment souvent leur sentiment qu'un fossé les sépare de ces associations, souvent considérées comme constituant une « industrie » trop éloignée de leurs propres objectifs, de leurs besoins et préoccupations quotidiennes.

La « représentation » apparaît bien comme le mode le plus évident de participation indirecte, pourtant elle-même est souvent perçue comme problématique, une victime se demandant s'il ne serait pas, en fait, fondamentalement impossible de représenter l'unicité du vécu victimaire. Alors que les associations de victimes sont l'une des figures de cette représentation, certaines sont préoccupées du fait que ce sont toujours les voix des élites qui sont entendues, et qui souvent ne leurs ressemblent pas. Plusieurs interrogés ont ainsi exprimé le souhait de « résister à la représentation », pour que les victimes puissent parler directement et en leur propre nom. Une forme, donc, de représentation directe.

Car au final, en Tunisie, les défenseurs des droits de l'homme sont plus visibles sur la scène de la justice transitionnelle que les victimes elles-mêmes, et grâce à cette visibilité ils jouissent de davantage de bénéfices matériels et symboliques. Pourtant, beaucoup d'interrogés ont salué les efforts et le soutien qui leur a été apporté par les rares associations de victimes existant en Tunisie. Ces dernières ont promu leurs intérêts communs et leur ont permis de se soutenir mutuellement. Elles n'ont donc pas

seulement promu la participation des victimes au processus (plaidoyer, soutien juridique et social) mais ont aussi contribué à les aider à faire face à l'héritage des violations qu'elles ont subies.

Le mouvement des victimes en Tunisie reste cependant encore trop fragmenté, divisé selon des lignes politiques ou historiques et marqué par une certaine dépréciation, dans un climat globalement défavorable à leurs revendications.

Obstacles à la participation

Certaines victimes semblent très mal connaître le processus en cours, en particulier dans les régions marginalisées. En effet, la centralisation du processus à Tunis risque d'exclure plus encore certaines communautés. La sensibilisation a, par conséquent, été vue par les victimes comme une forme de participation en elle-même, et comme un prérequis permettant une participation plus approfondie et informée par la suite. Savoir, c'est pouvoir.

De grandes attentes ont été exprimées quant à l'ouverture des bureaux régionaux de l'IVD, les médias étant appelés à jouer un rôle important dans la dissémination des informations sur le processus. Tout aussi important, l'échange d'information en sens inverse (« inreach »), qui va des victimes vers les mécanismes, doit être amélioré avec le soutien des organisations internationales. Pour le moment, la plupart des interrogés estiment que leur voix n'a pas été suffisamment entendue.

Les questions relatives au genre demeurent une faille dans le processus de justice transitionnelle : seulement 5% des dossiers déposés à l'IVD l'ont été par des femmes à la date de publication de ce rapport. Elles ont peur de témoigner des violations qu'elles ont subies, les violences sexuelles en particulier demeurant très difficiles à partager en raison de tabous sociaux et des craintes de se voir stigmatisées. Surmonter ces enjeux pour permettre la réelle participation des femmes améliorera non seulement la qualité du processus de justice transitionnelle, mais permettra aussi une participation plus large et une plus grande autonomisation de toutes les victimes, hommes et femmes.

Parmi les autres obstacles à la participation on peut citer le manque d'information, l'absence de suivi des institutions et les barrières émotionnelles, notamment une forme de diabolisation, un manque d'estime de soi et la honte sociale. Tous ces éléments sont exacerbés par la marginalisation régionale et la centralisation du processus à Tunis. La politisation a par ailleurs découragé certaines victimes de prendre part au processus, soit parce qu'il est perçu comme favorisant les seuls islamistes, soit, au contraire, en raison de la présence maintenue des élites de l'ancien régime, en particulier dans des secteurs de la justice et de la sécurité toujours en attente de réforme.

La loi de justice transitionnelle a défini, de manière innovante, les régions marginalisées comme de possibles victimes collectives, conformément aux attentes formulées par plusieurs personnes interrogées pour cette étude. Cependant, plusieurs d'entre elles ont encore le sentiment d'être marginalisées dans le processus en cours, le fossé régional étant très marqué notamment dans l'organisation des rencontres et le déploiement des institutions. La manière concrète dont cette victimisation collective peut s'opérer pose aussi des difficultés : peut-on envisager une forme de participation collective, quand d'ordinaire la participation se pense plutôt sous une forme individuelle ?

De manière générale, la participation est liée à un processus d'autonomisation qui permet de contrer les reflexes d'auto-exclusion du processus, certaines victimes considérant qu'elles sont empêchées

par leur illettrisme ou bien qu'elles n'ont pas le niveau d'éducation requis pour y prendre part. D'autres encore en ont été empêchées par des obstacles logistiques : ainsi les plus pauvres et les chômeurs ne peuvent tout simplement pas financer le trajet pour se rendre devant les institutions concernées.

Nos recommandations, formulées sur la base de ces entretiens, visent à améliorer la participation des victimes aux mécanismes, notamment à l'IVD, grâce à une meilleure stratégie de communication, un engagement plus direct avec les victimes et leurs associations, et une simplification des procédures. En particulier, des stratégies doivent être développées pour encourager la participation active des femmes victimes. La société civile peut jouer un rôle important en soutenant davantage les associations de victimes et en diffusant l'information sur le processus, en particulier en dehors de Tunis, mais les associations ne doivent pas remplacer les victimes sur la scène de la justice transitionnelle. Les organisations internationales, quant à elles, peuvent apporter leur soutien à ces organisations notamment à travers des programmes adaptés de sensibilisation.

Recommandations exécutives

A l'attention de l'IVD

- S'assurer que l'IVD et l'ensemble des mécanismes liés à la justice transitionnelle promeuvent une plus grande inclusion des victimes dans le processus, et soutiennent la participation la plus large possible des associations de la société civile qui les accompagnent ;

- Conceptualiser et normaliser une méthode plus claire de collaboration et un canal de communication régulier entre l'IVD et la société civile, adaptés aux domaines pour lesquels une complémentarité est possible (collecte des données, monitoring, représentation, plaidoyer, sensibilisation ou encore soutien aux victimes) ;

- Considérer cette collaboration entre l'IVD et la société civile d'une manière complémentaire et non pas selon un mode hiérarchique, centralisé ou élitiste ;

- Approfondir les relations entre l'IVD et les victimes afin de mieux comprendre leurs propres perceptions et leurs besoins dans le processus, et pour pouvoir évaluer de manière continue et réflexive la performance et les résultats du travail de l'IVD au prisme de leur vécu ;

- Accélérer la mise en place d'une liste finale de toutes les victimes, pour contrer les perceptions de « fausse victime » et leur stigmatisation, et garantir ainsi leur reconnaissance au niveau national ;

- Faciliter l'accès aux mécanismes de justice transitionnelle en simplifiant la procédure de déposition devant un mécanisme unique et non plus une multiplicité d'instances distinctes ;

- Clarifier et faire connaître son mandat, notamment pour encourager la participation de victimes marginalisées (victimes de violence sexuelle ou basée sur le genre, victimes de violations économiques) ;

- Bâtir sur la base des conclusions fournies par les précédents mécanismes de justice transitionnelle, notamment les commissions d'enquête et les programmes de réparation, pour éviter toute

duplication qui contribue à nourrir la stigmatisation et les doutes envers les victimes ;

• Développer une stratégie de communication spécifiquement dédiée aux groupes marginalisés, en utilisant un langage simplifié / illustré, et à travers des moyens de communication accessibles, notamment la radio et les réseaux sociaux ;

• Garantir la préservation de la mémoire des victimes en tant que réparation symbolique, pour contrer la perception dominante que les réparations ne sont que financières ;

• Accélérer la mise en place d'audiences publiques et la prise de déposition notamment avec des formulaires uniques, en particulier pour les victimes en besoin urgent ;

• Garantir des mesures spécifiques pour recueillir les récits des femmes victimes en particulier dans les régions et parmi les groupes marginalisés et en lien avec les associations de femmes victimes bénéficiant de leur confiance au sein des communautés ;

A l'attention de la société civile :

• Renforcer le rôle des associations de victimes en tant qu'intermédiaire entre les victimes et l'IVD, en particulier en diminuant l'écart et les inégalités entre les régions et la capitale, mais sans éclipser les victimes pour autant ;

• Poursuivre et faciliter un travail de sensibilisation au plus près des populations en lien avec l'IVD mais aussi de manière indépendante, par exemple via la création d'un Observatoire Nationale de la Justice Transitionnelle ;

• Compléter les mécanismes officiels en apportant un soutien adapté aux victimes, en particulier aux femmes et aux groupes vulnérables ;

• Garantir la représentativité des femmes à tous les niveaux de décision ;

• Faire un plaidoyer pour une écoute et un soutien spécifique aux femmes au sein de l'IVD ;

• Diminuer les perceptions de politisation ou de partialité en travaillant avec toutes catégories de victimes, et garantir ainsi une meilleure représentativité ;

• Renforcer leur présence en dehors de Tunis et en particulier dans les régions historiquement marginalisées, directement ou en travaillant plus étroitement avec les partenaires de la société civile locale (« plateformes »).

A l'attention de la communauté internationale :

• S'assurer que les associations de la société civile sont financées et soutenues pour accomplir au mieux leur rôle d'intermédiaire entre les victimes et les mécanismes de justice transitionnelle, en renforçant les capacités des associations de victimes en particulier, et les encourageant à travailler dans toutes les régions du pays ;

• Soutenir les associations de la société civile dans leur rôle de monitoring du processus, notamment en appuyant l'Observatoire National de la Justice Transitionnelle ;

• Faire bénéficier les membres de l'IVD des bonnes pratiques et expériences internationales en matière d'écoute des femmes victimes et de prise en compte des violences basées sur le genre ;

• Promouvoir une sensibilisation accessible, simplifiée, et atteignant toutes les victimes en particulier celles qui sont marginalisées, vivant en dehors de la capitale ainsi que les groupes vulnérables et les personnes illettrées ;

• Faire un plaidoyer pour soutenir la mise en place d'un mécanisme de coordination de toutes les instances en lien avec la justice transitionnelle afin de faciliter l'accès des victimes à ses mécanismes ;

• Diffuser plus largement les principes et normes relatifs aux droits des victimes et à leur définition, afin de contrer les perceptions négatives et la stigmatisation de ces dernières.

“To participate is to have hope …”

Victim participation in Tunisia’s transitional justice process

October 2015

“To participate is to have hope …”

Victim participation in Tunisia’s transitional justice process

Contents

Preface 3

Executive summary 4

1. Introduction 8

1.1 International practice of transitional justice and its implications in Tunisia 8

1.2 Victim participation in transitional justice 10

1.3 Research methodology 14

2. The transitional justice process in Tunisia 15

2.1 Military tribunals and future specialised chambers 15

2.2 The national consultations 16

2.3 The IVD and commissions of inquiry 18

2.4 Reparations 19

3. The victims and the process 22

3.1 Understanding victimisation 22

3.2 The politics of victimhood : A victim competition? 25

3.3 Understandings of transitional justice : Recognition first, forgiveness will follow 28

4. Victim participation in transitional justice processes 33

4.1 Understandings of participation 33

4.2 Indirect participation and representation 35

4.2 Sensitisation and participation 43

4.3 Gender and Participation 46

4.4 The barriers to participation 47

5. Recommendations 57

6. Conclusions 60

Appendix 1 : List of persons interviewed 62

Appendix 2 : Details of respondents and locations 65

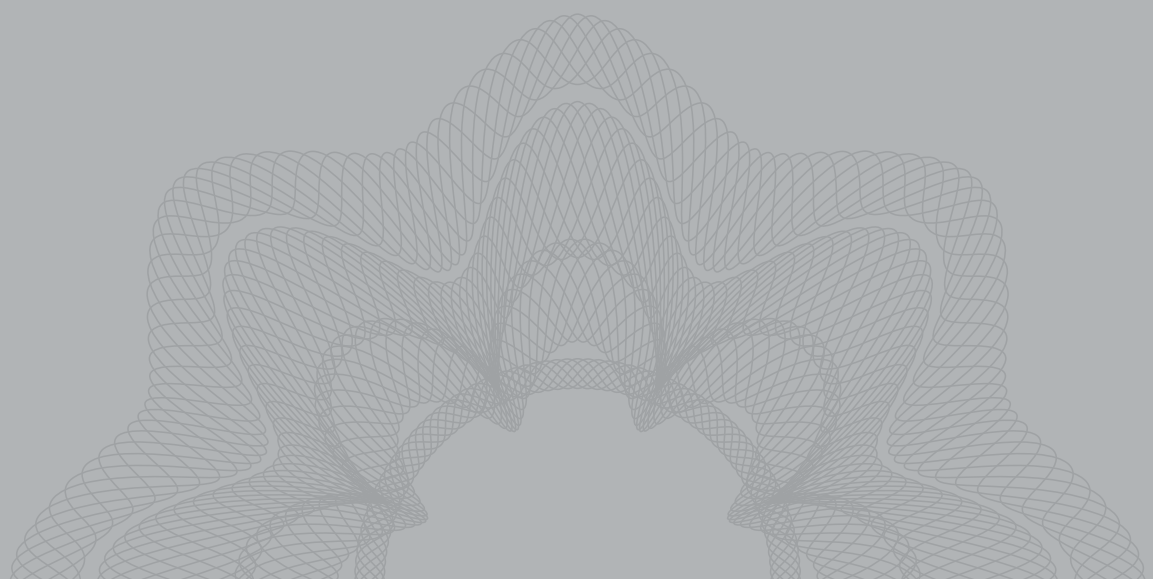

Executive summary

As a direct result of the Tunisian revolution in 2011, efforts to address legacies of human rights violations have moved centre stage. Tunisian transitional justice measures have sought to accommodate both internationally prescribed mechanisms and locally resonant approaches. Initial responses were largely legal, notably through the use of military courts, and the prioritising of a reparations process which gave a general amnesty and vocational rehabilitation and compensation to martyrs and the wounded of the revolution. A number of Commissions of Inquiry, initiated shortly prior to the fall of Ben Ali, also worked with mandates to investigate rights violations committed during the revolution, corruption, and the issue of political reform. The process has continued with a comprehensive law on transitional justice, passed in December 2013, and the creation of a truth commission, the Instance Vérité et Dignité (IVD, Truth and Dignity Commission). As with all recent transitional justice processes, the rhetoric of the Tunisian process has put victims at its centre and sees victim participation as ensuring the legitimacy of the process. However, the reality as experienced by victims themselves is often of a process that is remote, poorly understood and unresponsive to their needs. A national dialogue, led by the now defunct Ministry of Human Rights and Transitional Justice, sought to engage with victims in all governorates, but actually accessed only a limited number of victim voices.

The Tunisian process has thus far been characterised by fragmentation and politicisation, reflecting the Islamist-secular divide that has characterised post-revolutionary politics. The Ennadha-led government that won the first post-revolution election was responsible for the implementation of reparations programs adopted by the transitional government and was accused of favouring its own activists, since Islamists constitute a considerable share of victims of historic violations. The benefits made available to victims have fed discourses of 'fake' victims, amidst a broader refusal of many secular Tunisians to recognise the nature of the past victimhood of Islamists, too often assumed en masse to be 'terrorists'.

This study sought to interrogate what participation in the process means concretely for a range of Tunisian victims of human rights violations, with the aim of making recommendations to promote the more effective participation of victims in Tunisia's transitional justice process. Participation in transitional justice has been conceptualised as being able to both inform and improve a process, and potentially empower victims in ways that fundamentally change their relationship to the state. This study sought to empirically inform such understandings at a time when the challenges to effective victim participation in Tunisia's process can still be addressed. It also seeks to make a broader contribution to scholarship around victim participation in transitional justice processes.

A qualitative approach has been taken, and the views of more than one hundred individuals from around the country sought through interviews and focus groups, representing the most rigorous effort since the transitional justice process began to understand victims' perceptions of the process, and in particular their specific needs, expectations and understandings of participation. Interviews were recorded, transcribed and the resulting transcripts analysed. The challenge of hearing all victims was demonstrated by the fact that only 23% of victims interviewed were women. Victims' associations who were a dominant route to accessing interviewees are male dominated, while social taboos and a reluctance of women to speak – particularly in rural areas – enhanced this challenge.

Results of the study

Victims understood that they comprised not only those directly victimised, but also entire families that have been indirectly affected. Women in particular became victims when husbands were imprisoned, but many still fail to perceive of themselves as such. Beyond this, it was also understood that entire communities had become victims of violations, resonating with the concept of marginalised regions as collective victims, as defined in Tunisia's transitional justice law. Indeed social and economic impacts were seen as one of the principle effects of violations where careers and educations were lost. Some rejected the term victim, seeing it as passive while they understand themselves as activists and militants who had been fighting for justice.

The understanding of who was a victim was also reflected through the prism of politicisation, and an understanding that there is an implicit competition between victims, with secular victims perceiving that they had been excluded, relative to Islamists. One victim claimed: "the process was politicized and [...] ideologized: sometimes it has a dimension of revenge and sometimes one of blackmail with a logic that profits certain political parties." Such politicization becomes a prime reason for victims not to participate, because they do not think such a process can address their needs.

Victims understood transitional justice as being centred upon recognition and rehabilitation, with accountability perceived not just as punishment but as part of a process of recognition. Concepts such as forgiveness and reconciliation remain problematic for victims, seen as conditional upon perpetrators admitting their guilt. Current efforts at legislating reconciliation for economic crimes confront such expectations. The greatest impression victims have gained from the transitional justice process to date is that it lacks impact and results; some have become cynical and believe it will always be subservient to political interests. People are confused by the multiplicity of bodies that have been created: "The more institutions, the less we get!" one victim said, enhancing perceptions that resources are not devoted to victims. In practical terms, an active engagement with mechanisms appears to demand submitting cases to several bodies and navigating complex bureaucracies.

Victim participation in the transitional justice process

Whilst victims considered any engagement with the official process, such as the national consultation or an institutional mechanism, as a form of participation, they also had a broader understanding. Indirect engagement, such as when victims meet in a group, or attend training or public events, was also perceived as an important part of participation. Victims seem therefore to think that there exists rather an "ecosystem" of transitional justice, including more accessible and supporting elements led by civil society and victims' organizations: an informal space that complements formal institutions. It was thought necessary that victims' voices be heard to impact policy makers, and civil society could act to guarantee the process and to represent victims. Participation defined on victims' terms means their benefitting from the process, in terms of victims' needs being addressed, not simply in engaging with the relevant institutions. Some victims had positive experiences of the national consultation, having the impression that their suggestions were incorporated into final text of the law. Participation in formal mechanisms inspired hope and offered recognition, and the possibility of rebuilding the relationship between the state and the victim. "The just participation of victims in the process is a compensation for them, both mental and moral."

Given the challenges in ensuring direct participation on a large scale, in practice indirect participation through an intermediary is required. Civil society has a huge role to play in this regard to link victims and the process and to share information in both directions. There is however a perception among victims of a gap between them and civil society, seen as an 'industry' with different goals to those of victims. Representation is the most obvious route to indirect participation, but this was seen as often problematic, with some asking if it was ever possible for another to represent the unique experience of a victim. Victims saw that human rights activists for example were far more visible than victims and their representatives, and enjoyed greater resources of all sorts.

Victims' associations seem an obvious articulation of such representation, and many victims praised the substantial support that is provided by the few victims' associations which exist in Tunisia. These allow them to better advance their mutual interests and support each other, not only to take part in the process (through legal and social support, and advocacy), but also to confront together the legacy of violations. In many cases these links between victims are longstanding, predating the revolution. The Tunisian victims' movement however remains fragmented and divided, with a range of categories defined by politics and the era and nature of the violation to which they were subject and there was a concern that it was always the leaders – often highly unrepresentative - of such groups whose voice is heard. Some echoed the demand to 'resist representation' and ensure that victims can speak for themselves.

Challenges to participation

Some victims know very little of the ongoing process, in particular in marginalised regions there is a concern that centralisation in Tunis has resulted in it bypassing some communities. Sensitisation and outreach is seen by victims both as a form of participation in itself and as a prerequisite to a deeper participation. There are great expectations both of the opening of the regional offices of the IVD and that the media will take a greater role in dissemination around the transitional justice process. Just as important is the process of inreach, ensuring that victims' views are communicated to the mechanisms. Some international organisations are supporting media work by victims, but most feel they have no way to make their voice heard.

Gender remains a fault line along which participation appears to be failing in Tunisia's process: only 5% of submissions made to the IVD to date are from women. Women are afraid of the stigma of discussing violations such as imprisonment, while sexual violence remains something hugely difficult for most to discuss and in some cases women are prevented by husbands from giving testimony. Addressing the substantial challenges to women's participation can not only immeasurably improve the quality of the transitional justice process but can increase broader social participation and empowerment.

Barriers to greater participation include a lack of awareness among victims, the lack of effective and speedy follow-up by formal institutions, and emotional barriers, driven by demonization and shame. All are exacerbated by regional marginalisation and the centralisation of the transitional justice process. The addressing of many of these demands action, notably by the IVD, which must improve its communication strategy, perform better than the institutions it follows in terms of interaction with victims, and put in place forms of engagement that encourage those who face barriers to engaging the Commission. Politicisation has also discouraged some victims to take part in the process, either because it is perceived as favouring Islamists or, on the contrary, because of the continued presence of elites linked to the former regime, especially given that justice and security sector reform remains on hold. Addressing

such politicisation demands confronting the fact that transitional justice is itself deeply political, driven by the legitimising and delegitimising of regimes: contestation in Tunisia reflects competing narratives over the nation's future direction.

One innovation of Tunisia's transitional justice law was to define marginalised regions as potential collective victims and this resonates with the needs articulated in this study by victims from such regions. However, there is evidence that such victims feel marginalised from the ongoing process, challenging their ability to participate, demonstrating the challenge of a discriminatory state leading efforts to address such exclusion. There remains a marked regional divide, in particular in the organization of meetings and in access to state institutions. Another challenge is how collective victims participate: in most mechanisms, victims participate as individuals: what forms of representation can permit a collective participation? The need for participation to be linked to empowerment emerged from what might be called self-marginalisation, as the least empowered victims excluded themselves from playing any role due to illiteracy and low levels of education. Others who wanted to participate were prevented logistically, since the poor and unemployed simply cannot afford to travel to access mechanisms.

The recommendations that emerge from the study focus on enhancing participation in formal mechanisms, notably the IVD, through improved communication and relations with victims, and a simplifying of procedures. In particular dedicated approaches must be developed to better engage women victims. Civil society can play a role by explicitly seeking to advance victims' associations, supporting victims better, and playing a greater role in awareness raising, particularly outside Tunis. International organisations can support both the mechanisms and civil society through their resources and experience from other contexts, notably in their sensitization and monitoring efforts and to enhance victims' access to justice mechanisms.

This report contains a set of comprehensive recommendations addressing all relevant actors, with the goal of improving the extent and quality of victim participation in Tunisia's transitional justice process.

Recommendations

For the attention of the IVD

- Ensure that the IVD and mechanisms linked to transitional justice promote greater inclusion of victims in the process, and support the broadest possible participation of civil society associations who accompany them;

- Conceptualise and standardise a clearer method of communication and regular communication channel between the IVD and civil society, adapted to the areas where complementarity is possible (data collection data, monitoring, representation, advocacy, outreach, and support to victims);

- Consider the collaboration between the IVD and civil society in a complementary and not hierarchical manner;

- Deepen relations between the IVD and victims to better understand their own perceptions and needs in the process, and to be able to evaluate in a continuous and reflexive manner the performance and results of the work of the IVD;

Accelerate the establishment of a final list of all victims, to counter perceptions of «false victims» and their stigmatization, and thus guarantee their recognition at national level;

- Facilitate access to mechanisms of transitional justice by simplifying the procedure of appearance before a single mechanism and not a multiplicity of separate bodies;

- Clarify and make known its mandate, in particular to encourage the participation of marginalized victims (victims of sexual or gender-based violence, victims of economic violations);

- Build on the basis of conclusions provided by preceding mechanisms of transitional justice, including commissions of investigation and reparation programmes to avoid any duplication which helps to feed stigma and doubts around victims;

- Develop a communication strategy dedicated to marginalised groups, using a simplified or illustrated language, and through the available means of communication, including radio and social networks;

- Ensure the preservation of the memory of the victims as a symbolic reparation to counter the dominant perception that reparations are only financial;

- Accelerate the implementation of public hearings and taking of testimony with dedicated forms, especially for victims in urgent need;

- Guarantee specific measures to collect the narratives of female victims particularly in regions and among groups that are marginalized and linked with associations of women victims benefitting from their trust within the community;

For the attention of civil society:

- Facilitate and strengthen the role of victims' associations as an intermediary between victims and the IVD, particularly by reducing the gap and inequalities between the regions and the capital;

- Pursue and facilitate sensitisation closer to the population in connection with the IVD but also in an independent manner, for example via the creation of an Observatory for Transitional Justice;

- Complement official mechanisms by providing adequate support to victims, especially women and vulnerable groups;

- Ensure representation of women at all decision-making levels;

- Make advocacy for listening to and offering specific support to women in the IVD;

- Reduce the perception of politicisation or partiality by working with all categories of victims and thus ensuring greater representativity;

- Strengthen their presence outside Tunis and especially in historically marginalized areas, directly or by working more closely with local civil society partners ("platforms").

For the attention of the international community:

- Ensure that civil society organizations are funded and supported to best fulfil their role as an intermediary between victims and the mechanisms of transitional justice, strengthening the capacities of associations of victims in particular, and encouraging them to work in all regions of the country;

- Support civil society organizations in their role of monitoring the process, including supporting the Observatory for Transitional Justice;

- To benefit the members of the IVD with examples of good practice and international experience concerning listening to female victims and consideration of gender-based violence;

- Promote accessible and simplified sensitization that reaches all victims especially those who are marginalized, and living outside the capital, as well as vulnerable groups and the illiterate;

- Make advocacy to support the establishment of a coordination mechanism for all instances related to transitional justice to facilitate the access of victims to the mechanisms;

- Disseminate widely the principles and standards on the rights of victims and their definition to counter negative perceptions and stigmatization;

- Challenge the politicisation of the process by empowering victims beyond their identities as Islamist or secular, through support to organisations that do not articulate such an identity-based politics.

المنطقة الضحية
و جبر الضرر الجماعي في تونس

معتمديتي عين دراهم و سيدي مخلوف
" فقيرة رغم ثرواتها ... "

ماي 2016

المنطقة الضحية
و جبر الضرر الجماعي في تونس

معتمديتي عين دراهم و سيدي مخلوف
" فقيرة رغم ثرواتها ... "

الفهرس

توطئة 3

الملخص التنفيذي 5

1. مقدمة 19

2. الإطار المفاهيمي : التهميش الاقتصادي في قلب العدالة الانتقالية 20

1.2 التزامات الدولة في ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 21

2.2 الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن العدالة الانتقالية 22

3.2 التمييز والتهميش والإقصاء الممنهج : تعريفات 23

4.2 وضع التعريفات حيز التطبيق : رهانات الواقع 24

3. تقديم المنطقتين موضوع الدراسة وتحليل الاختيار 26

4. منهجية البحث 27

1.4 جمع المعطيات 28

2.4 دعم الجمعيات الشريكة 29

القسم الأول : أشكال التهميش في المنطقتين موضوع الدراسة 30

5. الجذور العميقة للتهميش 31

6. الآثار الإنسانية للتهميش 32

1.6 العلاقة مع الدولة 34

2.6 على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية 37

3.6 المرأة والشباب 42

4.6 المسائل العقارية والموارد 48

5.6 التفاوت بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية 50

7. أسباب التهميش 51

القسم الثاني : التعويضات الجماعية : هل تصلح ما أفسده التهميش والإقصاء؟ 55

8. التعويضات الجماعية :بعض التجارب المقارنة 56

9. انتظارات أهالي المنطقتين وفهمهم لمسالة جبر الضرر 57

1.9 جبر الضرر كشكل من أشكال التنمية 58

2.9 كشف الحقيقة والاعتراف 59

3.9 التعويضات المادية والجماعية 61

4.9 مقاومة الفساد وإصلاح المؤسسات 62

10. التوصيات 63

1.10 توصيات المنطقتين الضحيتين 63

2.10 التنفيذ 64

3.10 الكشف العلني للحقيقة والتعويض الرمزي 66

4.10 إعادة إدماج الجهات التي تعرضت للإقصاء 67

4.10 ملخص تنفيذي للتوصيات 68

11. خاتمة 69

الملاحق 71

ملحق عدد 1 : قائمة المقابلات 72

ملحق عدد 2 : الاستبيان 73

ملخص تنفيذي

يهدف هذا التقرير إلى تقديم بعض الأفكار والرؤى لدراسة مسألة التعويضات الجماعية كوسيلة لمعالجة التهميش والإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي عانت منه بعض جهات البلاد. وقد صدر سنة 2013 القانون الأساسي المتعلق بالعدالة الانتقالية الذي جاء ليمهّد الطريق لمواجهة هذا الإرث من الإقصاء والتهميش، من خلال تكليف هيئة الحقيقة والكرامة بمهمّة تحديد المناطق المعنيّة واقتراح الحلول لجبر الأضرار التي خلفتها الانتهاكات الهيكلية التي تعرّضت لها هذه المناطق.

يعطي هذا التقرير الكلمة لسكان منطقتيْ عين دراهم وسيدي مخلوف، واللتان يمكن اعتبارهما، حسب القانون المذكور آنفا، «منطقتين ضحيتين»، ويسعى من وراء ذلك إلى تحليل الآثار الإنسانية المعقدة للتهميش، خصوصا عندما يمتدّ عبر الأجيال بشكل ممنهج، وفهم طبيعة احتياجات سكان هذه المناطق، والنظر في طرق الاستجابة لها في إطار مسار العدالة الانتقالية.

ولإعداد هذه الدراسة، تمّ اختيار منطقتين محددتين، وهما عين دراهم (من ولاية جندوبة) وسيدي مخلوف (من ولاية مدنين). ويتطلب إثبات تعرّض هاتين المنطقتين إلى «تهميش ممنهج ومنظم»، مثلما يقتضيه قانون العدالة الانتقالية، جمع مزيد من المعطيات الكمية والمؤشرات الموضوعية، ومن ثَمّ مقارنتها بالوضعية في جهات أخرى في البلاد، من أجل إثبات أنّ الدولة تعمّدت اتّباع سياسة إقصائية، ويكون ذلك مثلا من خلال القيام برصد لطريقة توزيع الميزانية الوطنية.

ولئن كان مثل هذا العمل ضروريا بالنسبة لهيئة الحقيقة والكرامة، فإنه يتجاوز نطاق هذا التقرير الذي يسعى لتسليط الضوء على الآثار الإنسانية الجسيمة لهذا التهميش والطريقة التي يُنظَر بها إليه وتداعياته المباشرة على حياة السكان خصوصا في ما يتعلق بإعمال بعض الحقوق الأساسية مثل الحق في التعليم أو الحق في الثقافة، ، والخروج، انطلاقا من عدد من المقابلات، بتوصيات تتعلق بجبر الضرر الجماعي. وأملنا أن تجد هذه التوصيات صدى لها يتجاوز نطاق الحالتين اللتين تمّت دراستهما في هذا التقرير.

1. الإطار المفاهيمي

التزامات الدولة في ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تُمثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جزءا لا يتجزأ من الإطار القانوني الدولي في مجال حقوق الانسان الذي يعتبر هذه الحقوق «كونية ومترابطة وغير قابلة للتجزئة». وعلى غرار الحقوق المدنية والسياسية، تهدف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى حماية الكرامة الإنسانية من خلال فرض التزامات إيجابية والتزامات سلبية للدول.

الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن العدالة الانتقالية

وفقا لتوجّه عامّ في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، انصبّ تركيز العدالة الانتقالية طويلا على «الانتهاكات الجسيمة» لحقوق الانسان دون غيرها، وهذه الانتهاكات تُفهم على أنها لا تضمّ إلاّ الاعتداءات على الحرمة الجسدية وعلى الحقوق المدنية والسياسية الأساسية : التعذيب والسجن والقتل والايقاف التعسفي وغيرها. أما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فهي تعتبرا ضمنيا حقوقا ثانوية، وبالتالي فإن انتهاكها يُعتبر «أقلّ خطورة». ولئن كان هذا التهميش للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العدالة الانتقالية، خطابا وممارسة، في طريقه إلى الزوال، فإن ذلك مازال لم يتجسد بشكل ملموس. فإدراج الجانب الاقتصادي من شأنه أن يغيّر جذريًا مفهومنا للعدالة الانتقالية، فنتجاوز الاعتبارات القانونية الصرفة الخاصة بالجرائم الجماعية لنأخذ بعين الاعتبار كذلك انتهاكات حقوق الانسان التي سبقت تلك الجرائم وغذّتها ونبحث في أسبابها الهيكلية العميقة.

التمييز والتهميش والإقصاء الممنهج : تعريفات

تحظر الصكوك الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كلّ شكل من أشكال التمييز في التمتع الفعلي بالحقوق التي تحدّدها. هذا الحظر هو ذو أثر فوري وليس التزاما يُنفّذ تدريجيا. وحسب التعريف الذي اعتمدته لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التمييز هو «كلّ تفرقة أو استثناء أو تقييد أو تفضيل، أو غير ذلك من أوجه المعاملة التفاضلية المبنية بشكل مباشر أو غير مباشر على أسباب تمييز محظورة، بقصد إبطال أو إضعاف الإقرار بالحقوق المنصوص عليها في العهد أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة.» أما التهميش، كنتيجة مباشرة للتمييز، فإنه يُعرّف كـ«مسار ينفي حظوظ أولئك الذين يعيشون على الهامش ، ويعزز حظوظ أولئك الذين يعيشون في المركز.» (لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كينيا). ويكون التهميش ممنهجا عندما ينبني على سياسة متعمّدة ومخطط لها ومنظّمة تنفذها السلطات مباشرة. وحتى يتمّ اعتبار التهميش والاقصاء الاقتصادي «مُمنهجيْن»، ينبغي إثبات أنّ الأمر لا يتعلق فقط بنتيجة غير مباشرة لما قام به شخص أو أكثر من أعضاء الإدارة، ولا فقط بتبعات قرار ظرفي له تأثير غير مباشر على المنطقة. كما أنّ الإقصاء لا يهمّ فقط الظروف المادية مثل الفقر، بل يشمل كذلك المواطنة وشعور الأفراد بالانتماء الاجتماعي. فالأفراد والمجموعات التي تعاني من الإقصاء غير قادرة على التأثير في القرارات التي تمسّ حياتهم اليومية.

2. أشكال التهميش في منطقتي عين دراهم وسيدي مخلوف

الجذور العميقة للتهميش : التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تونس من 1956 إلى اليوم: رهانات وسياقات تهميش الجهات الداخلية

يرى بعض الملاحظين أن الأنظمة السياسية المتعاقبة في تونس قد تعمّدت إقصاء بعض الجهات الداخلية لأسباب قَبَلية أو لمعارضتها التاريخية للسلطة المركزية. إلا أنّ هذه الأسباب يصعب إثباتها قانونا. وقد أكدت عديد التقارير الصادرة بعد الثورة الفوارق الكبيرة القائمة بين الجهات الساحلية التي استفادت خلال عقود طويلة من ثمار التنمية الاقتصادية، والجهات الداخلية وفي غرب البلاد التي عانت طويلا من الحرمان. كما أبرزت عديد الدراسات التي تمّ إجراؤها بعد الثورة الطابع القصدي للتمييز، وهو نتيجة انتشار ممارسات الفساد تحت حكم النظام السابق واستشراء المحسوبية في قطاع الاستثمار والدرجة العالية من المركزيّة التي تعرفها البلاد، وحتى نتيجة التاريخ النضالي لهذه الجهات ومعارضتها لنظام بورقيبة. والمجالس الجهوية التي كانت متركبة أساسا بل حصرا من أعضاء ينتمون لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي كانت تعمل وفق منطق المحسوبية ولم تكن تتمتع بأي سلطة تقريرية. ولم يكن يوجد أي توجّه نحو تشريك الجهات في تحمّل المسؤولية في استعمال الأموال العامة، وكان الولاء للنظام المقياس الحاسم للحصول على تمويلات عمومية.

بعض مؤشرات التهميش : نتائج البحث

سكان الجهات المهمشة : وصم الذات أو الوصم عن طريق الآخرين

تكشف المقابلات التي أُجريت مع سكان المنطقتين موضوع هذه الدراسة وجود نوع من انتقاص الذات لدى السكان، وهو ما يؤكد بعض نظريات التنمية حول الانعكاسات بالغة الأثر للفقر ولوضع الضحية عموما، والتي تنطوي على شكل من أشكال الوصم الاجتماعي. فالعديد من المستجوَبين يشعرون بأنّهم منبوذون، يعيشون على هامش المجتمع، بل إنهم لا يشعرون بأنهم تونسيون نظرا للتفاوت القائم «بينـهم» وبين «الآخرين»، وهو ما يزيد في تعميق إحساسهم بالإقصاء. كما أشار أغلب المستجوَبين إلى وجود

شيء من السلبية واللافعل في هذه الجهات التي عانت طويلا من الإقصاء من مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ما قبل الثورة وما بعدها : آمال وخيبة أمل

لا يرى المستجوَبون في المنطقتين موضوع الدراسة فرقا كبيرا بين أوضاعهم قبل الثورة وأوضاعهم بعدها. وقد عبّروا عن شعور بالحنين، حنين يعود بالنسبة للكثير منهم حتى للفترة الاستعمارية، وبالنسبة للبعض الآخر لفترة الاستبداد، خاصة في ما يتعلق بالظروف الأمنية والاقتصادية تحت حكم النظام السابق والتي يُنظر إليها إجمالا على أنها كانت أفضل.

مسألة المواطنة (النزعة الجهوية والتمييز)

يبدو أن سكان المنطقتين موضوع الدراسة لم يعودوا يعتبرون أنفسهم منتمين لنفس البلاد، رغم أنّ أغلبهم عبّروا عن تعلّقهم بالجهات التي ينحدرون منها، وآخرون قرروا العودة لجهاتهم الأصلية بعد أن مرّوا بتجربة غالبا ما تكون غير موفقة في العاصمة أو في مدن أخرى. كما أظهر جلّ المستجوَبون وعيا كبيرا بأشكال التمييز التي تعرّضت لها جهاتهم على مرّ السنين. غير أنّ تفسيراتهم للأسباب العميقة لسياسة الإقصاء تختلف بشكل كبير.

الآثار الناجمة عن الفساد

حسب المستجوَبين، يعود تهميش الجهات كذلك إلى الفساد الذي عرفته تونس خلال حكم النظامين الذين سبقا الثورة، والذي مازالت تداعياته، في غياب إصلاحات حقيقية، باقية إلى حد الآن، واستمرار ممارسات الفساد يعتبره السكان السبب الرئيسي وراء إهدار المال العام. ويتمثل أحد الحلول الممكنة لمعالجة هذا الإقصاء في تحسين تمثيلية الجهات وتعيين موظفين أصيلي هذه الجهات لتمثيلها على المستوى الوطني. كما أشار المستجوبون إلى أنّ الفساد ينخر الإدارة حتى على المستوى المحلي، وهو ما يعيق كل المبادرات وينعكس على الأنشطة الثقافية في الجهات المهمشة.

البطالة

مثلما هو الشأن في عديد جهات البلاد وخاصة منها المهمشة، يبقى الحق في العمل الشغل الشاغل للسكان، نظرا لما تخلّفه البطالة من علل اجتماعية كونها السبب الرئيسي لانتشار التهريب والجرائم الصغيرة، وتدفع الشباب العاطل عن العمل إلى أن يقضي وقته في المقاهي أو على شبكة الإنترانت، ممّا يجعل منهم فريسة سهلة للمجموعات الجهادية التي تحاول استقطابهم. كما أنّ البطالة تتسبب في تفكك البنية الاجتماعية والأسرية وتزيد من أخطار التطرف. وحين يجد السكان وسائل أخرى لكسب قوتهم، تكون في أغلب الأحيان غير متناسبة مع مؤهلاتهم الحقيقية، وهو ما يعتبرونه شكلا آخر من أشكال الوصم والإذلال.

الحق في الصحة

لقد كان لغياب البنية التحتية والتهميش الاقتصادي انعكاسات بالغة خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات الصحية. فعدم توفر المؤسسات الاستشفائية والتجهيزات الطبية بالإضافة إلى النقص على مستوى موظفي الصحة والأطباء العموميين وأطباء الاختصاص كلّ ذلك من شأنه أن يزيد من الشعور بالتهميش، ويقيم الدليل على عدم الاهتمام الكلّي للدولة وللسلط العمومية. هذه المشكلة تُطرَح بأكثر حدّة في المناطق الريفية خاصة جراء الحالة السيئة للطرقات التي تجعل الحصول على العلاج أمرا شديد الصعوبة.

البنية التحتية والنقل

تتنزل الصعوبات المرتبطة بالنقل في جوهر انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يعاني منها سكان الجهات المهمشة، مما ينعكس على تمتعهم بالحق في التعليم والحق في العمل. فانعدام البنية التحتية يخلف حالة من العزلة تهمّ لا فقط نقاط الربط بين المعتمديات والعاصمة، بل وكذلك نقاط الربط داخل نفس الجهة. هذا بالإضافة إلى المناخ الصعب الذي يجعل استعمال الطرقات أمرا أكثر عسرا وتعقيدا.

التعليم والشباب

في ظلّ غياب البنية التحتية وقساوة المناخ، كان لا بدّ أن يكون لكل ذلك انعكاساته على تعليم الأطفال. فبسبب المسافات الطويلة بين المنزل والمدرسة، والظروف غير الملائمة في قاعات الدرس التي لا توجد بها وسائل تدفئة في الشتاء، يغادر عديد الأطفال مقاعد الدراسة مبكّرا. هذه الصعوبات لها انعكاساتها على الرابطة الاجتماعية في هذه الجهات وتساهم في تفشي بعض مظاهر الجريمة وتشجع على النزوح والهجرة.

الخدمات الثقافية

غياب الأنشطة الثقافية في المنطقتين موضوع الدراسة، والذي أشار إليه المستجوَبون في أكثر من مرة، يُشكّل عاملا إضافيا للتهميش وسببا غير مباشر في ارتفاع نسبة الجرائم وفي مزيد تفكك الرابطة الاجتماعية. وداخل الجهات نفسها، يستمر التفاوت، ودائما يطال الاقصاء بالخصوص المناطق الريفية التي صار متساكنوها يعتمدون على المبادرات التي تقوم بها جمعيات المجتمع المدني لخلق نوع من النشاط الثقافي الذي غالبا ما يُنظر إليه على أنه شكل من أشكال الترف.

مسألة المرأة

كما هو الشأن في المناطق المهمّشة عموما، فإنّ المرأة هي من يدفع الثمن الأغلى جرّاء البطالة والفقر. فمع غلق العديد من المصانع والمحلات التجارية، عادت الوضعية الحالية بالوبال على النساء بشكل خاص. وحتى عندما يتحصلن على شغل، فهنّ تتعرضن إلى الاستغلال وسوء المعاملة، خصوصا عندما تُرسَل الفتيات إلى العاصمة للعمل كمعينات منزلية. كما أنّ النجاح المهني للنساء ليس محلّ ترحاب في هذه الجهات التي تغلب عليها النزعة المحافظة. وبالتالي فما على الفتاة إلاّ أن تنتظر حتى تتزوج.

ظاهرة النزوح

أمام عجزهم على المطالبة بحقوقهم، كثيرا ما يلجأ أهالي المناطق المهمشة إلى «الهروب»، فترى أعدادا كبيرة من السكان يغادرون جهاتهم الأصلية، مع كلّ ما ينجرّ عن ذلك من انعكاسات : عدد كبير من الأطباء رحلوا عن الجهات، وهو ما يفاقم من مشاكلها الصحية. والنساء يؤكّدن بقاء عدد صغير من الرجال في الجهات وهو ما يجعل تواصل الروابط الأسرية والاجتماعية أمرا عسيرا. كما أنّ رحيل الشباب حاملي الشهائد العليا عن جهاتهم الأصلية يُعتبر خسارة كبرى لها انعكاساتها على مستقبل التنمية بالجهات.

المشاكل العقارية والفلاحة

الوضع القانوني الغامض الذي يحيط بموضوع تخصيص الأراضي في هذه الجهات لا يسهّل استغلال الأراضي ولا تثمينها من قبل السكان، وهو ما انعكس سلبا على الانتاج الفلاحي والتشغيل. وقد خلّف تعاقب السياسات من التعاضد الى الليبرالية آثارا عميقة.

هذه المشاكل التي تعود إلى فترة الستينات عززت قناعة السكان بوجود ارادة سياسية من قبل الدولة بتهميش جهاتهم إما لأسباب سياسية أو في إطار سياسة عقابية، والحال أن تغيير طبيعة هذه الأراضي وطريقة تخصيصها هي مسألة ليس من الصعب إدارتها على الصعيد الوطني.

السياحة

على غرار بلدان أخرى، لم تفكر تونس في تنميتها السياحية بالشكل الصحيح، وفضلت منوالا منخفض التكاليف زاد في تهميش هذه الجهات رغم ما تزخر به من موارد وثروات طبيعية، وجعلها تفقد هياكل الاستقبال ومجدها السابق. وقد أدى ذلك لتفاقم البطالة خاصة وأنّ عديد المشاريع السياحية لم تر النور رغم توفّر التمويلات، مثلما أشار إلى ذلك عديد المستجوَبين.

الثروات الطبيعية

أكد المستجوَبون مرارا على حجم الثروات الطبيعية المتوفرة وغير المستغلة بسبب حالة التخلف التي تعيش فيها المنطقتان موضوع الدراسة. وكم كانوا يَودّون لو أنّ هذه الثروات تُستغَلّ أحسن استغلال وتعود عليهم وعلى منطقتهم بالنفع. غير أنّه مع الأسف، هذه الثروات لا يتمّ تحويلها وإنتاجها على عين المكان، مما يزيد في تعميق الفوارق بين الجهات.

تهميش المناطق الريفية

هذه الوضعية التي تنطوي على الكثير من الحيف تجاه الجهات المهمشة تبرُزُ كذلك من خلال الهوّة القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية داخل نفس الجهة. وتمثل البنية التحتية والنقل أهمّ المشاكل التي تواجه سكان المناطق الريفية في حياتهم اليومية، خصوصا في ما يتعلق بالوصول الى المؤسسات التربوية والاستشفائية. الدولة شبه غائبة في هذه المناطق التي تعاني من صعوبات جمّة على مستوى السكن والأمن وحتى التزويد بالماء والكهرباء.

الأسباب العميقة للتهميش

يرى السكان في هذا الحيف بكلّ مظاهره عملا ممنهجا يهدف إلى إقصائهم لأسباب متعددة مثل استمرار نزعة الجهويات، والنظر لهذه الجهات على أنها تحمل عقلية قَبَلية، والسعي لإسكات هذه الجهات المعروفة بمعارضتها للسلطة، أو الخلاف السياسي التاريخي بين البورقيبيين واليوسفيين. وللحصول على صفة «منطقة ضحية»، ينبغي إثبات الطابع الممنهج والقصدي للتهميش ببعديْه الرمزي والمادي : فالأهالي يحزّ في أنفسهم أنّ تاريخ منطقتهم لم تُعطى له المكانة التي يستحقهاُ في التاريخ الوطني. كما أشار المستجوَبون إلى أسباب أخرى للتهميش من بينها جشع النخب الحاكمة واستمرار شبكات المحسوبية والفساد.

3. التعويضات الجماعية: هل تصلح ما أفسده التهميش والإقصاء؟

حتى تعزز التعويضات المالية القدرة المادية للمنتفعين وتنعكس بالتالي على التنمية الاقتصادية، ينبغي التأكد من أنّ التعويضات قادرة حقا على إدخال تغيير عميق وهيكلي في حياة المنتفعين بها، من خلال إعادة النظر في نظام توزيع الاستحقاقات الاجتماعية على النطاق الوطني، أو اتخاذ إجراءات تنطوي على تمييز إيجابي، أو من خلال برامج لمنح القروض الصغرى. والتنمية الجهوية وحدها لا يمكن لها أن تكون وسيلة كافية لجبر الضرر، ذلك أنّ هذه الإجراءات لا تعود بالنفع على الضحايا فحسب، بل على جميع المواطنين. فجبر الضرر الجماعي غالبا ما يمنح تعويضات «غير حصرية»، وهي بالتالي لا تمثل شكلا مباشرا من أشكال ردّ الاعتبار لضحايا معيّنين. لذلك ينبغي أن تكون هذه البرامج مصحوبة بإجراءات رمزية وأشكال أخرى من العدالة الانتقالية. معالجة هذا الحيف يتطلب كذلك

إعادة النظر بشكل معمّق في طبيعة العلاقة مع الدولة، بما في ذلك من خلال توفير خدمات أساسية أكثر نجاعة وتحفيز النشاط الاقتصادي والنهوض بالتشغيل في الجهات. ينبغي إذن أن تُدرَج هذه التعويضات بشكل عام ضمن ضمانات عدم التكرار.

انتظارات أهالي المنطقتين

إنّ إرساء مسار هيكلي للتعويض الجماعي في تونس يتطلب أولا توعية الضحايا بحقوقهم حتى يتمكنوا من المشاركة في هذا المسار بطريقة فاعلة وجماعية، وحتى تستجيب التعويضات الممنوحة لاحتياجاتهم بشكل فعلي. إلا أنّ المقابلات أظهرت غياب الوعي لدى السكان بمسار العدالة الانتقالية بشكل عام، وبإمكانية تكوين ملف جماعي باسم الجهة أو المنطقة بشكل خاص.

فهم الأهالي لمسألة جبر الضرر

يشدّد السكان كثيرا على ضرورة «استعادة توازن نفسي» أو الحصول على «ترضية معنوية» بفضل التعويضات، وفي ذلك إشارة للبعد الرمزي لمسألة جبر الضرر. التعويضات إذن هي طريقة لإعادة النظر في العلاقة بين المنطقة الضحية والدولة، وهي ترتبط بإجراءات على مستوى الحوكمة والتنمية ومقاومة الفساد. كما أن التعويضات تمنح تمثيلية أفضل للجهات المهمشة. والتهميش لا يُقاس فقط كمّيا، من خلال الناتج المحلي الاجمالي أو غيرها من المؤشرات الموضوعية، لأنه وقبل كلّ شيء يحمل بعدا إنسانيا ويرتبط بإحساس بالضعف وبالتالي بالعجز عن المشاركة والفعل في الفضاء العام. عندما نعترف بالمعاناة التي عاشها سكان الجهات المهمشة، وبرغبتهم في تحقيق العدالة، وبحقهم في التعويض، وعندما نمنحهم الوسائل للتعبير عن احتياجاتهم، عندئذ نجعل منهم أصحاب حقوق متساوين. وكما تقول نظريات «التنمية البشرية»، فإنّ تعزيز الثقة الاجتماعية يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي.

كشف الحقيقة والاعتراف

كشف الحقيقة بالنسبة لسكان المناطق المهمشة هو قيمة أساسية يستفيد منها الضحايا على المستوى الفردي والجماعي. وهي خطوة أولى نحو التعويض المادي وكذلك نحو إحداث تغيير عميق في سلوك الدولة. لذلك فمن الضروري القيام بدراسات معمقة للوقوف على الأسباب الحقيقية والجذور العميقة لمنظومة الفساد والمحسوبية التي أدّت بهذه الجهات إلى الوقوع في براثن الإقصاء والحرمان. كما أنّ الطبيعة الهيكلية والتاريخية للتهميش تضفي على مسألة الاعتراف بُعدا يرتبط بالعلاقة بين الأجيال، فعلى الشباب أن يفهموا الأسباب العميقة للمصاعب التي تواجههم اليوم. هذا الاعتراف يمكن أن يتجسد من خلال إنشاء نصب تذكارية، مع أنّ الأهالي يؤكدون على ضرورة اجتناب كلّ نفقات عمومية إضافية في ظلّ وضعية تتسم بالفقر والهشاشة.

التعويضات المادية والجماعية

إنّ الآثار الانسانية للتهميش، حسب سكان الجهات المعنية، هي بالأساس ذات طبيعة مادية، وتهمّ خاصة نقص البنية التحتية والخدمات وكذلك الفقر والبطالة. ولمعالجه هذه الوضعية، يمكن لبرامج جبر الضرر أن تتخذ أشكالا مبتكرة، ويتعلق الأمر هنا ببرامج مساعدة هيكلية لفائدة سكان المناطق المستهدفة، مثل توفير منح دراسية، وتيسير الوصول للخدمات الصحية والسكن والانتداب في القطاع العام بشكل تفضيلي.

مقاومة الفساد وإصلاح المؤسسات

يرتبط مفهوم جبر الضرر وثيق الارتباط بإصلاح مؤسسات الدولة، وذلك لضمان عدم تكرار الانتهاكات على المدى البعيد. وحسب المستجوَبين، فإن الحاجة للإصلاح الأكثر إلحاحا ترتبط بالفساد وبضرورة وضع حدّ له على كل مستويات مؤسسات الدولة وداخل الجهات، خاصة فيما يتعلق بتوفير الخدمات والتصرف في الميزانيات العمومية.

4. التوصيات

رغم أن مظاهر التهميش بادية للعيان من خلال آثارها المادية على مستوى الفقر وغياب المرافق الأساسية والشعور العام بفشل الدولة في هاتين المنطقتين، إلاّ أنّ المستجوَبين أظهروا وعيا كبيرا بأن التعويضات يجب أن تعالج الجذور العميقة للتفاوت، لا فقط من خلال آثارها المباشرة. فإلى جانب التعويضات، يتوقف فكّ العزلة عن هذه الجهات كذلك على إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني. بقي أن نتساءل هل العدالة الانتقالية، في صيغتها الحالية التي تشرف عليها هيئة الحقيقة والكرامة، تشكل ميزة أم عائقا أمام هذا المسعى، وهذه النقطة هي الآن جزء من النقاش العام في هذا المجال. هذا الجدل بين مختلف التيارات السياسية والمتواصل منذ الإعلان عن مشروع قانون المصالحة الاقتصادية بعد هجمات باردو، كانت نتيجته تأخر تنفيذ برامج حقيقية للمساعدة على التنمية الاقتصادية في الجهات المهمشة وكذلك برامج لمقاومة الفساد. وفي الواقع، ينبغي أن يُنظر لجبر الضرر على أنه جزء من مسار أوسع لإصلاح مؤسساتي بات اليوم ضرورة ملحة، هذا المسار يتطلب بالخصوص قدرا أكبر من الشفافية والثقة بين السكان المعنيين في الجهات المحرومة والنخب السياسية-الاقتصادية المنتمية للساحل.

إدراج قضايا الجرائم الاقتصادية والفساد في إطار العدالة الانتقالية

على الرغم من محاولات تجاوز هيئة الحقيقة والكرامة، تبقى هذه الهيئة المؤسسة الرئيسية المكلّفة بتصميم وتنفيذ برامج جبر الضرر وإصلاح المؤسسات. وحتى تستعيد دورها كمؤسسة مركزية في تصميم وتنفيذ برامج جبر الضرر، وحتى تتمكن من وضع حدّ لمحاولات السلطة التنفيذية تجاوزها، على الهيئة أن تسعى إلى تنظيم جلسات استماع علنية في الجهات وتسريع تنفيذ برامج جبر الضرر. أما الدولة فعليها أن تعي أنه عندما تعمل هيئة الحقيقة والكرامة ويعطي عملها النتائج المرجوة، بما في ذلك في المجال الاقتصادي، فإن ذلك يصبّ في مصلحتها السياسية المباشرة. وحدها الهيئة بإمكانها اليوم أن تعالج مشاعر الريبة بل قلْ الكراهية للسلطات والتي أدت ببعض الشباب وخاصة في الجهات المحرومة إلى براثن التطرف. إن معرفة الجذور التاريخية للتهميش الذي سُلّط على الجهات الداخلية للبلاد من شأنه منع تجدد العنف والصراعات الاجتماعية التي يمكن أن يأججها تزايد الفوارق بين الجهات الساحلية في الشمال والوسط، والجهات الداخلية وجنوب البلاد.

تعريف المنطقة الضحية

يتطلب منح التعويضات الجماعية أن تقوم هيئة الحقيقة والكرامة أولا بتحديد مفهوم «المنطقة الضحية» بالمعنى المقصود في القانون. وحتى تتمّ معالجة إرث الماضي من التهميش بطريقة فعالة، قد يكون من الأفضل التركيز على كيانات جغرافية أصغر، يتم تحديدها على أساس مجموعة محلية تشترك في تجربة إقصاء ، لا فقط على أساس الحدود الادارية.

اختيار المناطق الضحايا

بسبب التهميش الذي يطالهم، لا تزال بعض المناطق غير قادرة، جراء النقص في الامكانيات البشرية والمادية، على تكوين ملف «منطقة ضحية» لإيداعه لدى هيئة الحقيقة والكرامة. وقد لا تكون الملفات الجماعية الثمانية التي تمّ تقديمها للهيئة باسم كيانات جغرافية ممثّلة فعلا لطبيعة الإقصاء الذي مورس تحت النظام السابق ولمداه الحقيقي. ولا ينبغي أن تركّز الهيئة فقط على الملفات التي تلقتها في الآجال المحددة، والتي تنتهي في 15 جوان 2016، بل عليها أن تواصل العمل على أن تجمع بنفسها المعطيات الكمية والنوعية الضرورية لإقامة الدليل على تعرّض هذه الجهات للتهميش وإقرار التعويضات المناسبة لمعالجة آثاره.

مشاركة سكان الجهات المهمشة في عملية جبر الضرر

تشير المقابلات إلى أنّ إدخال إصلاحات عميقة على نمط الحكم، بما في ذلك من خلال لامركزية السلطة السياسية والاقتصادية، وضمان توزيع أفضل لثمار التنمية، ووضع برنامج فعال لمقاومة الفساد، تمثّل أشكالا مناسبة لجبر الضرر الجماعي وتنطوي على ضمانات عدم التكرار. كما ينبغي أن يكون للضحايا دور استباقي في ما يتعلق بعملية جبر الضرر، حتّى لا يكونوا مجرد منتفعين بإعانة، بل فاعلين حقيقيين في مسار صاروا بفضله مواطنين متساوين وأصحاب حقوق.

كشف الحقيقة والتعويض الرمزي

كشف الحقيقة مرتبط وثيق الارتباط بجبر الضرر ويساعد على فهم ممارسات النظام السابق، خصوصا في ما يتعلق بالفساد والتجاوزات المالية، هذه الممارسات التي غالبا ما كانت تمثل الأسباب العميقة لانتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان. إهمال هذا الجانب مقابل التركيز فقط على الاعتداءات على الحرمة الجسدية (تعذيب، اغتصاب، إيقاف تعسفي..) يعني إهمال جزء هام من تاريخ البلاد. إنّ الحكم التشاركي، بما في ذلك في ما يتعلق بإعداد الميزانيات وصرفها، يمكّن المواطنين والجماعات من التأثير مباشرة في القرارات السياسية التي تهمّهم، دون المرور عبر ممثليهم، وهو ما يؤدّي إلى تمكين سكان المناطق المحرومة وبالتالي إلى معالجة الآثار الانسانية للإقصاء السياسي والاجتماعي.

اللامركزية والحكم التشاركي

تم التنصيص على اللامركزية في دستور 2014 وهي طريقة فعالة تساعد على وضع الأسس لعلاقة جديدة للدولة تجاه مواطنيها. فالبلديات والتي يصل عددها الآن إلى 284 يمكن أن تشكل قاعدة لتطوير مقاربة تعويضية وشفافة وتشاركية للتصرف في النفقات العامة.

ملخص للتوصيات

- مفهوم «المنطقة الضحية» ينبغي فهمه على أنه يشمل كل فضاء توجد داخله مجموعة من السكان تشترك في تجربة التهميش، دون أن يكون ذلك مرتبطا بالضرورة بالحدود الإدارية.

- المناطق الضحايا لا ينبغي التعامل معها فقط من خلال الإجراء الرسمي المتمثل في إيداع ملف لدى هيئة الحقيقة والكرامة. ينبغي التعامل معها كذلك بطريقة استباقية من خلال بذل مجهود حقيقي للبحث عن الحقيقة من قبل الهيئة حتى بعد انقضاء الآجال القانونية لتقديم الملفات.

- ينبغي تثمين مشاركة سكان المناطق المعنية في كل مرحلة من مراحل عملية جبر الضرر خاصة من خلال تنظيم جلسات استماع جماعية يمكن خلالها للسكان التعبير عن احتياجاتهم وسرد تجاربهم.

- ينبغي أن تُؤخذ الفوارق القائمة داخل المناطق الضحايا ذاتها بعين الاعتبار عند وضع برامج جبر الضرر، حتى لا تخلف هذه الفوارق أشكالا أخرى من التهميش.

- تنفيذ برامج جبر الضرر، خاصة من خلال المشاريع التنموية، ينبغي أن لا يتمّ بطريقة من شأنها خلق توترات جديدة مع مناطق أو جهات أخرى لم تنتفع بنفس البرامج.

- للتخفيف من التوترات الاجتماعية، على هيئة الحقيقة والكرامة أن تسرع بتنظيم جلسات استماع علنية يقع بثها على التلفزة الوطنية حتى يتمّ وضع الرهانات المرتبطة بالمحسوبية والفساد والمحاباة مجددا في جوهر النقاشات العامة بالبلاد. هذه العملية التحسيسية ينبغي أن تكون في حدّ ذاتها أداة فعالة للدعوة من أجل تفعيل الآليات المنصوص عليها في القانون المتعلق بالعدالة الانتقالية، خصوصا في ما يتّصل بالتحكيم والمصالحة.

- على هيئة الحقيقة والكرامة أن تبحث بشكل معمق في مظاهر التهميش الذي عانت منه الجهات وأسبابه وآثاره، وذلك على المستويين السياسي والاقتصادي، ويكون ذلك بدعم من المجتمع المدني ومن الجهات المعنية، وبطريقة مفتوحة ولا تكون فيها الأسماء مخفية.

- على الدولة أن تعترف بشكل رسمي بدورها وبمسؤوليتها في التهميش الذي عاشته هذه المناطق على مدى عقود طويلة. هذا الاعتراف يجب أن يتخذ شكلا وطرقا يحدّدها سكان الجهات المعنية بعد مشاورات موسعة.

- ينبغي أن يكون التوجه نحو اللامركزية مرتبطا بوضوح بمسار إعادة إدماج الجهات الداخلية وفك عزلتها، وعلى الهياكل المحلية الجديدة أن تظهر بأكثر وضوح على أن خيار اللامركزية يمثل أشكالا لجبر الضرر الجماعي.

- الإدارات المحلية الجديدة والمُتّسمة باللامركزية ينبغي أن تسعى قدر الإمكان إلى اعتماد طرق تشاركية للحكم خاصة فيما يتعلق بإعداد الميزانيات ومراقبة النفقات العمومية.

- فك العزلة عن الجهات المهمشة يتوقف كذلك على إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني. لذلك من المهم وضع حد للتجاذبات السياسية التي مازالت تعطل وضع برامج تنموية وبرامج لمقاومة الفساد.

- ينبغي على النخب السياسية أن تكون على وعي بالأهمية التي تمثلها العدالة الانتقالية. فوجود هيئة للحقيقة والكرامة تحظى بالدعم اللازم وقادرة على الاضطلاع بالمهام الموكلة لها على النحو الأفضل، بما في ذلك في المجال الاقتصادي، يمكن أن يساعد على تخفيض منسوب التطرف لدى الشباب، وعلى التخفيف من التوترات الاجتماعية، وعلى إعادة بناء الثقة المفقودة في المؤسسات، وبالتالي على تحفيز النمو.

La zone victime et les réparations collectives en Tunisie

Ain Drahem et Sidi Makhlouf
"Si riches et pourtant si pauvres ..."

Mai 2016

La zone victime et les réparations collectives en Tunisie

Ain Drahem et Sidi Makhlouf
“Si riches et pourtant si pauvres ...”

Préface

Résumé exécutif

1. Introduction

2. Cadre conceptuel : la marginalisation économique au cœur de la justice transitionnelle ? 19

2.1 Les obligations de l'Etat en matière de droits économiques, sociaux et culturels 19

2.2 La reconnaissance des droits économiques, sociaux et culturels au sein de la justice transitionnelle : une trop longue absence 19

2.3 Discrimination, marginalisation et exclusion systématique : quelques définitions 20

2.4 Mettre en œuvre les définitions: quelques enjeux pratiques 22

3. Présentation des deux régions objet de l'étude et justification du choix 25

4. Méthodologie de recherche 26

4.1 La collecte de données 28

4.2 Appui aux associations partenaires 28

Première Partie : Les formes de la marginalisation dans les deux zones étudiées 30

5. Aux origines de la marginalisation 30

6. Les effets humains de la marginalisation

6.1 Les relations avec l'Etat 32

6.2 Au niveau des droits économiques et sociaux 36

6.3 Les femmes et la jeunesse 39

6.4 Les questions foncières et les ressources 45

6.5 Les inégalités urbaines et rurales 51

7. Les causes de la marginalisation 53

Deuxième Partie : 54

Les réparations collectives - un remède à la marginalisation et à l'exclusion ? 58

8. Les attentes des habitants des deux zones et les compréhensions des réparations 59

8.1 Les réparations comme développement

8.2 Vérité et reconnaissance 60

8.3 Les réparations matérielles et collectives 63

8.4 La lutte contre la corruption et la réforme des institutions 64

9. Recommandations 66

9.1 Les recommandations des deux zones victimes 67

9.2 Mise en œuvre 67

9.3 Révélation publique de la vérité et réparations symboliques 67

9.4 Réintégrer les communautés exclues 70

9.5 Résumé exécutif des recommandations. 71

10. Conclusion 72

73

Appendice 1 : Liste des interrogés

Appendice 2 : Questionnaire 77

77

Résumé exécutif

L'objectif de ce rapport est de fournir des pistes pour penser les réparations collectives comme réponse à la marginalisation et à l'exclusion économique et sociale de certaines régions du pays. La loi organique sur la justice transitionnelle, adoptée en 2013, a ouvert une première voie possible pour répondre à cet héritage, en confiant à l'Instance Vérité et Dignité (IVD) la tâche d'identifier les régions concernées et de proposer des solutions pour réparer les violations structurelles subies. Ce rapport donne donc la parole aux habitants de deux zones qui pourraient, d'après la loi, être considérés comme des « régions victimes » afin de mieux analyser la complexité des effets humains de la marginalisation lorsqu'elle s'étend de manière systématique sur des générations, de comprendre la nature des besoins des habitants ces zones et de penser à des manières d'y répondre dans le cadre du processus de justice transitionnelle.

Deux communautés spécifiques, Ain Draham (gouvernorat de Jendouba) et Sidi Makhlouf (gouvernorat de Medenine), ont fait ici l'objet de nos enquêtes. Démontrer que ces zones ont été victimes d'une « marginalisation systématique et organisée », comme cela est exigé par la loi relative à la justice transitionnelle, demanderait de collecter davantage de données quantitatives et des indicateurs plus objectifs, puis de les comparer aux autres régions du pays, ainsi que de prouver l'intentionnalité de l'Etat dans cette exclusion, par exemple à partir d'un monitoring du budget national. Si ce travail sera nécessaire pour les enquêtes menées par l'IVD, il dépasse ici nos capacités et ce n'est pas la prétention de ce rapport qui s'efforce plutôt à donner à voir la multiplicité des effets humains, et donc subjectifs de cette marginalisation, la manière dont elle est perçue, ses conséquences concrètes et vécues sur la vie des habitants, y compris en matière de réalisation de certains droits fondamentaux comme le droit à la culture ou à l'éducation puis de formuler, sur la base des entretiens conduits, des recommandations en matière de réparations collectives dont nous espérons qu'elles trouveront un écho, aussi, par-delà les deux cas étudiés.

Cadre conceptuel

Les droits économiques, sociaux et culturels (DESC) font partie intégrante du cadre juridique international des droits de l'Homme selon lequel ces derniers sont « universels, indivisibles, interdépendants ». Comme les droits civils et politiques, ils visent à protéger la dignité humaine en établissant à la fois des obligations positives et des obligations négatives pour les Etats.

Cependant, conformément à une tendance plus générale des droits de l'Homme au niveau international, la justice transitionnelle s'est longtemps focalisée seulement sur les « violations graves » des droits de l'Homme, elles-mêmes comprises comme n'incluant que les atteintes à l'intégrité physique et aux droits politiques et civils fondamentaux : torture, emprisonnement, meurtre, arrestation et détention arbitraires, etc. Les droits sociaux, économiques et culturels se voyaient, eux, implicitement considérés comme étant secondaires, comme faisant plutôt partie du contexte structurel des événements étudiés, et leurs violations comme étant intrinsèquement « moins graves ». Le cas de l'Afrique du Sud est révélateur de cette tendance problématique. Cette marginalisation des DESC au sein du discours et de la pratique de la justice transitionnelle tend pourtant à disparaître, mais elle tarde encore à être

mise en œuvre. En effet, inclure ce versant économique nous invite à transformer radicalement notre conception de la justice transitionnelle en allant au-delà de la seule considération juridique des crimes de masse pour prendre en considération, aussi, les violations des droits de l'Homme qui l'ont précédé et nourri, ses causes profondes et plus structurelles.

Discrimination, marginalisation et exclusion systématiques : quelques définitions

Les textes internationaux y compris les deux Pactes Internationaux de 1966 relatifs aux Droits Civils et Politiques (PIDCP) et aux Droits Economiques, Sociaux et Culturels (DESC), interdisent toute forme de discrimination dans la distribution et la jouissance effectives des droits qu'ils définissent. Cette interdiction est à effet immédiat, et ne constitue pas une obligation progressive. Le Comité des DESC définit la discrimination comme « toute distinction, exclusion, restriction ou préférence ou tout traitement différentiel qui est directement ou indirectement fondé sur des bases interdites de discrimination, et avec l'intention ou l'effet d'annihiler ou d'affecter la reconnaissance, la jouissance ou l'exercice, sur un pied d'égalité, des droits contenus dans le Pacte ».

La marginalisation quant à elle constitue la conséquence de la discrimination, et se voit généralement définie comme « un processus qui nie les chances et les résultats de ceux qui vivent à la marge, et qui renforce les chances et les résultats de ceux qui sont au centre » de la société (TJRC, Kenya). Elle est systématique lorsqu'elle est l'objet d'une politique délibérée, planifiée et organisée, mise en œuvre directement par les autorités de l'Etat. Pour que la marginalisation ou l'exclusion économiques soient considérées comme systématiques, il faudrait ainsi pouvoir prouver qu'il ne s'agissait pas juste du résultat indirect de l'action d'un ou de plusieurs membres de l'administration, ou bien de la conséquence d'une décision ponctuelle affectant indirectement la région.

Enfin, l'exclusion ne concerne pas seulement les conditions matérielles comme la pauvreté, mais engage aussi la citoyenneté et le sentiment d'appartenance sociale des individus : les individus et les communautés « exclus » sont impuissants et incapables d'influer sur les décisions qui affectent leurs vies quotidiennes.

Les formes de la marginalisation dans les deux zones étudiées : Ain Draham et Sidi Makhlouf

Certains observateurs arguent que les régimes politiques successifs en Tunisie auraient délibérément exclus certaines régions de l'intérieur pour des raisons tribales, ethniques ou bien encore en raison de leur opposition historique au régime central, mais cette motivation reste difficile à démontrer juridiquement. Plusieurs rapports parus après la révolution soulignent par ailleurs la grande disparité qui existe encore entre la côté, qui a bénéficié pendant plusieurs décennies des fruits du développement économique, et les régions de l'intérieur et de l'ouest qui en ont longtemps été privées. Certaines études publiées après la révolution soulignent le caractère intentionnel de cette discrimination, qui serait due à la large pratique de la corruption dans le système du précédent régime, au népotisme régnant dans le secteur de l'investissement et à la centralisation très forte du pays voire à l'histoire militante et opposante de ces régions, ou encore à leur traditionnelle opposition au régime de Bourguiba. Par ailleurs fonctionnement des conseils régionaux, majoritairement voire exclusivement composés de membres

du RCD, fonctionnaient sur la base du clientélisme et ont été, de fait, privés de tout pouvoir décisionnel. Rien n'a été mis en place pour favoriser la responsabilisation des régions dans l'utilisation des fonds publics, et pendant longtemps la loyauté au régime apparaissait être le critère décisif pour se voir octroyer des financements publics.

Quelques indicateurs de marginalisation : résultats des enquêtes

Les entretiens font apparaître, parmi les habitants des deux régions étudiées, une forme d'autodépréciation de soi qui confirme ce qu'apportent les théories du développement sur les effets stigmatisant de la pauvreté et de la condition de victime en général. Se sentant « parias », mis à l'écart, de nombreux interrogés ne se sentent pas Tunisiens, et marquent une différence sensible entre « eux » et « les autres » qui contribue à renforcer la dynamique de leur propre exclusion. La plupart des interrogés témoignent de l'existence d'une forme d'apathie, propre ici encore aux communautés trop longuement exclues du développement économique et social.

Par ailleurs, les habitants des deux zones de l'étude ne semblent pas percevoir de réelles différences entre avant et après la révolution. La nostalgie va donc bon train parmi les interrogés, dont beaucoup regrettent même l'époque coloniale et pour certains la période autoritaire, en particulier la rente sécuritaire offerte par l'ancien régime et des conditions économiques perçues comme globalement plus favorables. Les habitants des zones étudiées semblent ne plus se considérer comme appartenant à une même nation même si certains présentent encore un certain attachement à leur région d'origine, certains ayant même décidé d'y retourner après un passage souvent raté à la capitale ou ailleurs. Les interrogés semblent, dans leur majorité, bien conscients des types de discriminations dont leur région a souffert. Cependant, leurs interprétations sur ses causes profondes diffèrent de façon significative.

Une cause principale de la marginalisation des régions apparaît ainsi, selon les habitants, être liée à la corruption des deux régimes prérévolutionnaires, et dont les ramifications perdurent jusqu'à aujourd'hui, en l'absence de vraie réforme. Cette permanence est perçue comme la cause première de l'argent public perdu. Une meilleure représentativité des régions, avec notamment des fonctionnaires qui en seraient vraiment issus pour les représenter au niveau national, est souvent apparue comme une solution possible à cette exclusion. En effet, les interrogés soulignent que la corruption gangrène l'administration jusqu'au niveau le plus local, freinant toute initiative et affectant même les activités culturelles des régions marginalisées.

Comme dans de nombreuses régions de Tunisie, mais plus encore dans ces zones marginalisées, c'est le droit au travail qui semble préoccuper en premier les populations, et le chômage apparaît être la cause de nombreux autres maux sociaux. Il est ainsi perçu comme la cause première de la contrebande et d'une petite criminalité qui prolifèrent, tandis que les jeunes désœuvrés passent leur temps au café ou sur Internet, devenant des proies faciles pour le recrutement djihadiste. Le chômage détruit aussi les structures sociales et familiales, accroissant les risques de radicalisation. Quand les habitants trouvent d'autres moyens de subsistance, ils sont trop souvent en deçà de leurs compétences réelles, ce qui est perçu par eux comme une nouvelle forme de stigmatisation ou d'humiliation.

Le manque d'infrastructure et la marginalisation économique semblent aussi avoir des effets en termes d'accès aux services de santé. En effet, l'absence d'établissements et d'équipements de soin, la

défection du personnel de santé, des médecins et des médecins spécialistes, aggravent le sentiment de marginalisation et soulignent le désintéressement total de l'Etat et des autorités publiques. Cette situation se pose avec d'autant plus d'acuité dans les zones rurales des collectivités étudiées, notamment en raison du mauvais état des routes qui rend l'accès au soin plus difficile encore.

Les difficultés liées au transport semblent ainsi être au cœur de toutes les violations des droits économiques, sociaux et culturels dénoncées par les habitants, affectant autant le droit à la santé que le droit à l'éducation. Le manque d'infrastructure entraine un enclavement qui concerne tant les liaisons entre les délégations et la capitale que celles au sein même de ces régions marquées par un climat difficile, qui complique encore l'usage des routes.

Manque d'infrastructures et rudesse du climat affectent aussi l'accès des plus jeunes à l'éducation : découragés par les nombreuses heures de trajet, par les conditions difficiles de classes souvent non chauffées pendant l'hiver, de nombreux enfants arrêtent l'école trop tôt. Ces difficultés affectent en retour le lien social au sein de ces communautés, contribuent à nourrir la petite criminalité et encouragent l'exode et la migration de ces populations.

La désertion culturelle des deux zones, maintes fois rapportée par les interrogés, est un facteur supplémentaire de marginalisation qui contribuerait lui aussi, indirectement, à nourrir la criminalité et à déliter le lien social. Au sein même des régions, des inégalités perdurent, qui excluent de nouveau les zones rurales au bénéfice des zones communalisées, réduites à dépendre du bon vouloir des associations de la société civile pour que perdurent certaines activités culturelles encore trop souvent perçues comme un luxe.

Comme souvent, dans les phénomènes de marginalisation, les femmes sont les premières à payer le prix fort du chômage et de la pauvreté en général. La situation actuelle de ces régions, avec la fermeture de plusieurs usines et commerces, leur a donc été particulièrement préjudiciable. Quand elles ont un travail, les femmes affirment être souvent exploitées et maltraitées, notamment quand elles partent travailler comme domestiques à Tunis. La réussite professionnelle des femmes reste mal vue dans ces zones marquées par un certain conservatisme : souvent, les femmes semblent simplement attendre d'être mariées.

Incapables de faire valoir leurs droits, les habitants préfèrent bien souvent la fuite. Aussi ces régions sont-elles dévastées par des migrations massives, et dont les effets sont multiples : nombre de médecins sont partis, contribuant à la désertion médicale, tandis que les femmes soulignent qu'il y a trop peu d'hommes sur place, ce qui rend d'autant plus difficile la permanence des liens familiaux et sociaux. La disparation des jeunes diplômés, en particulier, constitue une perte non négligeable qui affecte en retour les potentialités de développement de ces régions.

Le flou juridique qui entoure encore l'appropriation des terres dans ces régions ne facilite pas leur exploitation ni leur mise en valeur par les habitants des localités, ce qui a des effets néfastes pour la production agricole et pour l'emploi. Les politiques successives de collectivisation puis de libéralisation ont laissé des traces profondes. Ces problèmes, qui durent depuis les années 1960, renforcent la conviction des habitants qu'il s'agit là d'une volonté délibérée de l'Etat de marginaliser leur région, peut être pour des raisons politiques ou bien dans des logiques punitives, alors même qu'un changement de la nature et de l'affectation de ces terres serait une question facile à gérer sur le plan national.

Comme ailleurs, la Tunisie semble avoir mal réfléchi son développement touristique, privilégiant un modèle lowcost qui a plus encore marginalisé ces régions, en dépit de leurs atouts naturels. Elles ont, du coup, perdu leurs structures d'accueil et leur prestige passés. Cette désertion touristique nourrit plus encore le chômage, et les habitants déplorent que de nombreux projets touristiques promis restent trop souvent lettre morte, en dépit du financement parfois obtenu.

Les habitants des deux zones n'ont cessé de souligner le gâchis représenté par ce sous-développement, surtout étant donné les richesses naturelles importantes dont elles disposent. Ils veulent voir ces richesses fructifier et ils demandent à en bénéficier. Malheureusement, aucune de ces richesses n'est transformée et produite sur place, ce qui contribue à aggraver les inégalités régionales.

Cette situation d'injustice se traduit au sein même des zones, avec une fracture nette entre espaces urbains et ruraux. L'infrastructure et le transport constituent le plus grand problème pour les différentes activités quotidiennes des les zones rurales, rendant encore plus difficile l'accès aux soins ou à l'éducation. L'Etat semble quasiment absent de certaines de ces zones, qui connaissent de grandes difficultés en matière de logement, de sécurité, et même d'accès à l'eau et à l'électricité.

Les causes profondes de la marginalisation

Les habitants n'hésitent pas à voir dans ces injustices un effort systématique visant à les exclure, pour des raisons diverses : permanence du régionalisme, perception de ces régions comme étant marquées par des mentalités tribales, volonté de faire taire une tradition de dissidence ou encore lutte politique entre Bourguibistes et Youssefistes. Pour pouvoir être reconnue comme « zone victime », il faudra prouver ce caractère systématique et intentionnel d'une marginalisation qui apparaît autant symbolique que matérielle : ainsi les habitants regrettent-ils que l'histoire de leur région n'ait pas encore trouvé sa place au cœur du récit national. L'avidité des élites dirigeantes et la permanence des réseaux de clientélisme et de corruption sont aussi des causes souvent identifiées.

Les réparations collectives : un remède à la marginalisation et à l'exclusion

Pour que l'indemnisation monétaire renforce la capacité financière des bénéficiaires, et qu'elle favorise en retour le développement économique, il faut que les réparations soient conçues de façon réellement « transformatrice », profonde et structurelle, par exemple en repensant le schéma de redistribution des biens sociaux à l'échelle nationale, par des mesures de discrimination positive et de développement, ou encore à travers des programmes de microcrédits. Le développement régional seul ne peut donc pas constituer une mesure de réparation suffisante. En effet, il ne bénéficie pas seulement aux victimes mais aussi à tous les citoyens : il s'agit de biens « non exclusifs », qui donc assez pauvres en matière de reconnaissance directe pour les victimes spécifiques.

Il importe donc de toujours associer ces programmes à des mesures symboliques et aux autres piliers de la justice transitionnelle. Résoudre de telles injustices impliquera aussi de renégocier de manière plus profonde la relation de ces habitants à l'Etat, y compris à travers la provision de services de base plus efficaces, la promotion de l'activité économique et de l'emploi dans ces régions. Les réparations doivent s'intégrer plus généralement aux garanties de non répétition.

Mettre en œuvre un processus plus structurel de réparations collectives en Tunisie exigera d'abord de faire mieux connaître aux victimes leurs droits, pour qu'elles puissent activement y participer collectivement, et pour que les réparations octroyées soient réellement adaptées à leurs besoins. Or les entretiens font apparaître un manque évident de connaissance du processus de justice transitionnelle en général, et de la possibilité de constituer une plainte collective au nom d'une région ou d'une zone en particulier.

Les habitants parlent par ailleurs souvent de la nécessité de « restaurer un ordre moral », ou d'obtenir une « satisfaction morale » grâce aux réparations, montrant bien la compréhension symbolique qu'ils en ont : les réparations apparaissent donc comme une manière de renégocier la relation entre la zone victime et l'Etat, et sont liées à des mesures de gouvernance, de développement, et de lutte contre la corruption. Elles passent aussi par une meilleure représentativité des régions marginalisées. Les données font par ailleurs apparaitre que la marginalisation des régions ne se mesure pas uniquement en termes quantitatifs, par le PIB ou d'autres indicateurs objectifs, car elle est aussi intrinsèquement humaine, liée à un ressenti, à une impression accrue de vulnérabilité et à l'incapacité qui en découle, pour ces individus, de prendre part et d'agir sur la place publique. Or précisément, c'est en reconnaissant les histoires que ces gens ont vécues, leur désir de justice et leur droit à une indemnisation, en leur offrant aussi les moyens de s'exprimer, que l'on contribue à en faire des détenteurs de droits égaux : comme le montrent les théories du « développement humain », un accroissement de la confiance sociale entraine en retour une relance de la croissance économique.

La vérité aussi apparaît aux yeux des habitants de ces zones comme une valeur fondamentale, bénéficiant aux victimes collectives autant qu'individuelles : elle est un premier pas à la fois vers des réparations matérielles et vers un changement du comportement de l'Etat. Pour cela, il importe que des enquêtes approfondies soient menées pour comprendre les causes et les ressorts profonds du système de spoliation, de népotisme et de corruption qui a placé ces régions dans une telle exclusion. La nature structurelle et historique de la marginalisation fournit aussi une dimension intergénérationnelle à cette reconnaissance : il faut que les plus jeunes comprennent les raisons profondes des difficultés qu'ils rencontrent aujourd'hui. Des monuments seraient des pistes intéressantes pour consacrer cette reconnaissance, bien que les habitants se méfient de toute dépense publique supplémentaire dans ce contexte de précarité.

Les réparations matérielles et collectives

L'impact humain de la marginalisation apparaît, aux yeux des habitants, de nature d'abord matérielle : il concerne le manque d'infrastructures et de services, la pauvreté, ou encore le chômage. Pour y faire face, les programmes de réparations peuvent prendre des formes véritablement innovantes : il peut s'agir de programmes d'aides structurelles préférentielles accordées à ces communautés entières comme des bourses d'étude, un accès favorisé à la santé ou au logement, ou encore le recrutement dans le secteur public.

La lutte contre la corruption et la réforme des institutions

La conception des réparations est aussi fortement liée à la réforme des institutions de l'Etat, pour garantir la non-répétition des violations à plus long terme. La réforme la plus nécessaire, aux yeux des interrogés, est la lutte contre la corruption et la nécessité d'y mettre un terme à tous les niveaux de

l'administration de l'Etat et des régions, en particulier en matière de provision de services et de management des budgets publics.

Recommandations

Bien que la marginalisation soit visible d'abord par ses effets sur la pauvreté, le manque d'accès aux ressources de base et la perception généralisée d'un échec de l'Etat dans ces deux zones, les communautés interrogées semblent avoir bien compris que les réparations doivent aussi s'attaquer aux racines profondes de ces inégalités, et non pas seulement traiter ses symptômes. Par-delà les réparations, il est donc certain que le désenclavement de ces régions dépendra aussi de la relance de l'économie du pays.

La question se pose donc de savoir si la justice transitionnelle, telle que portée notamment par l'IVD, est un atout ou un obstacle à celle-ci, comme cela est argué par certains dans l'espace public actuel. Ces débats entre les divers camps, depuis l'annonce du projet de loi de réconciliation économique après les attentats du Bardo en mars 2015, n'ont fait que retarder la mise en œuvre de programmes réels d'aide au développement économique des régions marginalisées et de lutte contre la corruption. Les réparations devraient donc être considérées comme l'un des aspects d'un processus plus large d'une réforme institutionnelle devenue urgente et nécessaire, et qui exigera notamment une plus grande transparence et davantage de confiance entre les populations concernées des régions déshéritées et les élites politico-économiques du Sahel.

Intégrer les affaires de crimes économiques et de corruption dans le cadre de la justice transitionnelle

En dépit des tentatives actuelles pour la court-circuiter, l'IVD demeure l'institution principale chargée de la conception et de la mise en œuvre des programmes de réparations et de réformes institutionnelles. Afin de retrouver son rôle, l'IVD doit cependant s'efforcer d'organiser rapidement des audiences publiques dans les régions et d'accélérer la mise en œuvre des programmes de réparations. De son côté l'Etat doit enfin comprendre qu'il est dans son intérêt politique immédiat que l'IVD fonctionne et donne des résultats, y compris dans le domaine économique. Seule l'IVD est en effet aujourd'hui à même de lutter contre une certaine méfiance, voire contre une haine du pouvoir politique qui a pu conduire de nombreux jeunes, en particulier dans les zones déshéritées, sur le chemin de la radicalisation. Reconnaître les racines historiques de la marginalisation des régions de l'intérieur permettrait par ailleurs de prévenir les conflits sociaux et la résurgence des violences pouvant naitre de l'accroissement des inégalités entre les zones côtières du nord et du centre et le reste des régions de l'intérieur et du sud du pays.

Définir la zone victime

Afin de fournir ces réparations collectives, l'IVD doit définir d'abord ce qui constitue une « zone victime » au sens de la loi. Pour confronter réellement l'héritage de la marginalisation, il apparaît plus judicieux de se focaliser sur des entités géographiques plus petites, établies sur la base d'une communauté partageant la même expérience de l'exclusion passée, et non pas seulement en fonction des frontières administratives.

Sélectionner les zones victimes

En raison de leur marginalisation, certaines zones sont encore incapables, humainement et matériellement, de se constituer comme « victimes » devant l'IVD. Il se peut donc que les huit plaintes collectives actuellement déposées devant l'IVD au nom d'entités géographiques ne soient pas vraiment représentatives de la nature et de l'étendue réelle de l'exclusion sous l'ancien régime. L'IVD ne peut donc s'appuyer uniquement sur les dépositions déjà reçues dans le délai temporel imparti, censé expirer le 15 juin 2016, mais devrait plutôt continuer à solliciter les régions et les zones marginalisées susceptibles d'être reconnues comme « victimes » après cette échéance, et collecter elle-même les données quantitatives et qualitatives nécessaires à établir la preuve de leur marginalisation et déterminer les réparations les mieux adaptées pour y remédier.

La participation des communautés dans le processus de réparations

Les entretiens suggèrent qu'une profonde refondation du modèle de gouvernance, y compris par la décentralisation du pouvoir politique et économique, mais également une meilleure distribution des biens et un programme effectif de lutte contre la corruption, constituent des formes adaptées de réparations collectives pour ces régions, en même temps qu'elles sont des garanties de non répétition. Les victimes doivent avoir un rôle proactif dans l'ensemble de ce travail : elles ne doivent pas être les simples bénéficiaires d'une aide apportée, mais des acteurs à part entière du processus par lequel, enfin, elles se constituent comme citoyens égaux et détenteurs de droits.

Révélation de la vérité et réparations symboliques

La recherche de la vérité est essentiellement liée aux réparations, et doit contribuer à mieux comprendre le fonctionnement de l'ancien régime, y compris dans le domaine de la corruption et de la malversation financière qui sont souvent les causes profondes, le moteur et le facteur aggravant d'autres violations graves des droits de l'homme commises par ailleurs. Négliger cet aspect pour ne se focaliser que sur les atteintes à l'intégrité physique (torture, viol, détention arbitraire...) reviendrait à négliger un pan entier de l'histoire du pays.

Décentralisation et gouvernance participative

La gouvernance participative, y compris dans le domaine du budget, permettrait aux citoyens et aux communautés d'influencer plus directement sur les décisions politiques qui les concernent, sans passer par leurs représentants. Elle permettrait d'autonomiser les habitants des zones déshéritées, donc de remédier aussi aux effets humains de l'exclusion politique et sociale.

La décentralisation, consacrée par la Constitution de 2014, constitue enfin une piste intéressante pour contribuer à bâtir la nouvelle relation de l'Etat avec ces citoyens. Les 284 municipalités qui composent le pays pourraient ainsi servir de base pour promouvoir une approche véritablement réparatrice, transparente et participative de la distribution des dépenses nationales.

Recommandations exécutives

- La notion de zone victime dans la loi de justice transitionnelle doit être comprise comme incluant tout espace au sein duquel une population donnée partage une même expérience de la marginali-

sation, que cela corresponde ou non à des frontières administratives.

• Les zones victimes ne doivent pas seulement être reconnues à travers le processus formel de déposition devant l'IVD, mais aussi de manière plus proactive, par un réel travail de recherche de la vérité conduit par l'IVD au-delà du délai légal fixé pour les dépositions devant l'IVD.

• La participation des communautés concernées doit être valorisée à chacune des étapes du processus de réparation, notamment par l'organisation d'audiences collectives au sein desquelles les habitants pourraient faire entendre leurs besoins et narrer leurs vécus.

• Les différences existantes au sein même des zones victimes doivent être prises en considération dans l'élaboration des programmes de réparations, afin d'éviter d'engendrer de nouvelles formes de marginalisation.

• La mise en œuvre des réparations, notamment par le biais de programmes de développement, ne doit pas se faire d'une manière qui crée de nouvelles tensions avec d'autres zones ou régions qui n'en auraient pas bénéficié.

• L'IVD doit enquêter de manière approfondie sur les formes, les causes et les effets de la marginalisation des régions, au niveau politique et économique, et avec l'appui de la société civile et des régions concernées, d'une manière ouverte et non anonyme.

• L'Etat doit reconnaître de manière officielle son rôle et sa responsabilité dans l'histoire de la marginalisation de ces zones. Cette reconnaissance devrait adopter une forme et des modalités définies par les communautés concernées, grâce à des consultations élargies.

• Le processus de décentralisation actuellement en cours devrait être plus explicitement lié à la réintégration et au désenclavement des régions de l'intérieur, et les nouvelles structures locales mises en place devraient apparaître plus clairement comme constituant, aussi, des formes de réparations collectives.

• Ces nouvelles administrations locales et décentralisées devraient tenter, autant que possible, de faire appel à des modes participatifs de gouvernance, notamment en matière de budgétisation et de monitoring des dépenses publiques.

• Le désenclavement des régions marginalisées dépend aussi de la relance économique au niveau national : il importe donc de mettre un terme aux querelles politiques qui freinent encore la mise en place de programmes de développement et de lutte contre la corruption.

• Les élites politiques doivent comprendre l'intérêt que peut représenter, pour elles, la justice transitionnelle : une IVD renforcée et capable de mener à bien ses missions, y compris en matière économique, peut en effet contribuer à réduire la spirale de la radicalisation des jeunes, à apaiser les

The victim zone and collective reparation in Tunisia

Ain Drahem and Sidi Makhlouf
" So rich and yet so poor ..."

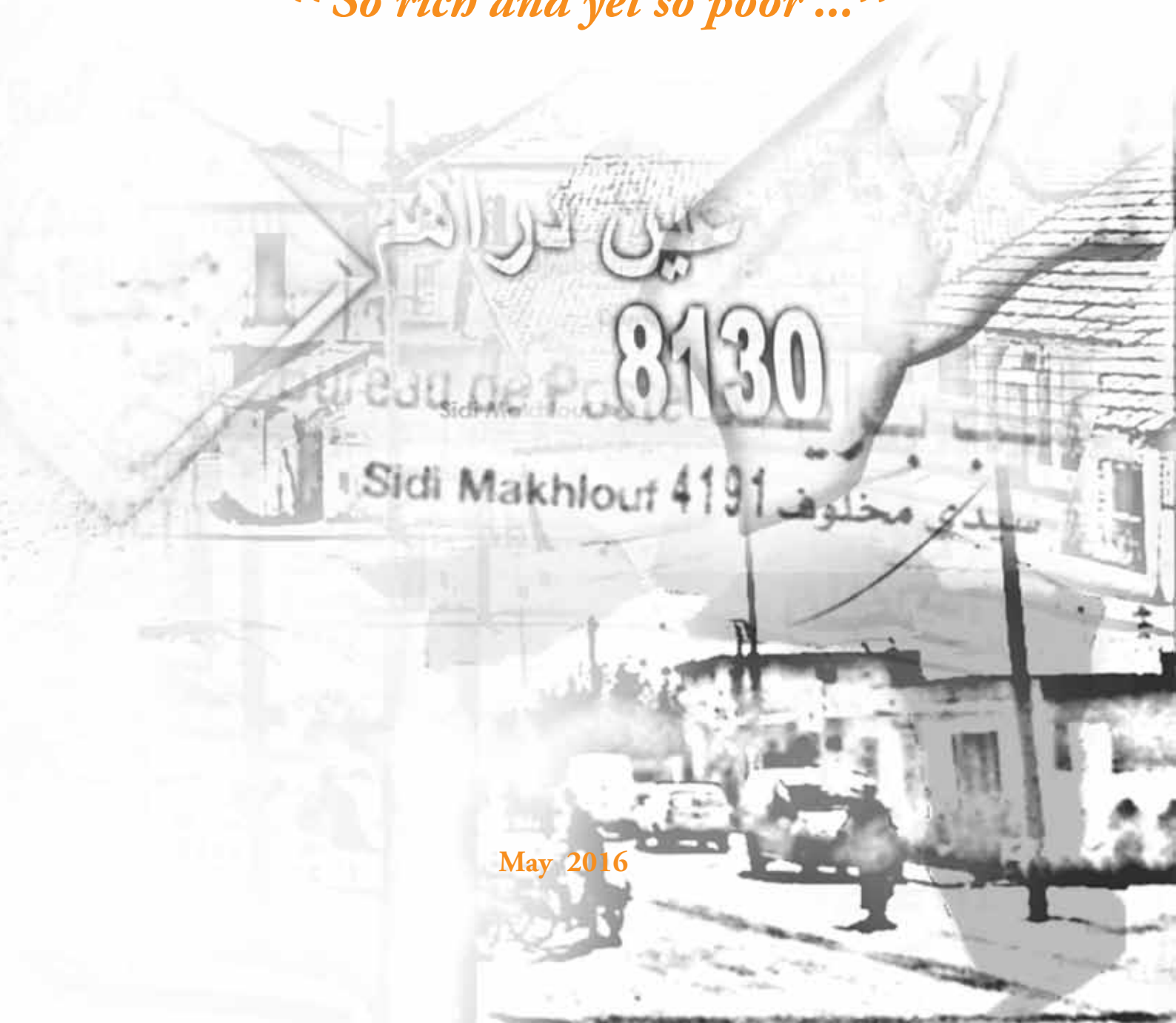

May 2016

The victim zone and collective reparation in Tunisia

Ain Drahem and Sidi Makhlouf
" So rich and yet so poor ..."

tensions sociales, à rebâtir une confiance institutionnelle brisée, et à relancer ainsi la croissance.

Contents

Preface 6

Executive summary 12

Summary of recommendations 14

Introduction 14

Chapter 1 Conceptual Framework: Economic marginalization at the heart of transitional justice ? 14

1.1 State obligations regarding economic, social and cultural rights 15

1.2 The recognition of economic, social and cultural rights in transitional justice : a too long absence 17

1.3 Discrimination, marginalization and systematic exclusion: Some definitions 19

1.4 Implementing definitions : some practical issues 20

Chapter 2 The two regions under study 23

Chapter 3 Research methodology 23

3.1 Data collection 23

3.2 Support for partner associations 24

Part One : Forms of marginalization in the two zones 24

Chapter 4 The origins of marginalization 26

Chapter 5 The human impacts of marginalization 29

5.1 Relations with the state 31

5.2 Economic and social rights 36

5.3 Women and Youth 40

5.4 Land issues and resources 42

5.5 Urban and rural inequalities 44

Chapter 6 The causes of marginalization 48

Part Two : Collective reparations: a remedy for marginalization and exclusion? 51

Chapter 7 The needs of the inhabitants of the two zones and their understanding of reparation 52

7.1 Reparations as development 54

7.2 Truth and Recognition 55

7.3 Material and collective reparations 55

7.4 The fight against corruption and institutional reform 55

Chapter 8 Recommendations 55

8.1 The recommendations of the two victim zones 55

8.2 Implementation 57

8.3 Public truth-telling and symbolic reparations 58

8.4 Reintegrating excluded communities 59

8.5 Summary of recommendations 61

Chapter 9 63

65

Appendix I

Appendix II

Executive summary

The objective of this report is to provide guidelines for collective reparations as a response to the marginalization, and economic and social exclusion of certain parts of the country. The organic law on transitional justice, adopted in 2013, opened a first route to addressing such legacies by giving the Instance Vérité et Dignité (IVD, Truth and Dignity Commission) the task of identifying such regions and proposing solutions for the reparation of structural violations suffered. This report therefore gives voice to residents of two areas that could by law be regarded as victim zones to better analyse the complexity of the human impacts of marginalization as it unfolds systematically over generations, to understand the nature of the needs of the populations of these areas and to develop ways to address them within the framework of the transitional justice process.

Two specific communities, Ain Draham (in the governorate of Jendouba) and Sidi Makhlouf (in the governorate of Médenine) are the subject of our research. To demonstrate that these areas have been victims of "systematic and organized marginalization", as required by the transitional justice law, demands the collection of quantitative data and the use of objective indicators to allow a comparison with other regions of the country, as well as proof of the intentionality of the state in this exclusion, for example from a monitoring of the national budget. Whilst such an effort is necessary for the IVD, it exceeds our capabilities here and is not the goal of this report, which seeks rather to observe the multiplicity of human impacts of such marginalization, how this is perceived, and its practical consequences on people's lives - including in the achievement of certain fundamental rights such as the right to culture or education. The study also seek to formulate, on the basis of interviews conducted, recommendations for collective reparations which we hope will resonate beyond the two cases studied.

Conceptual frame

Economic, social and cultural rights (ESCR) are part of the international legal framework of human rights in that they are "universal, indivisible and interdependent." As civil and political rights, they are designed to protect human dignity by establishing both positive and negative obligations on States.

According to a broader tendency in human rights internationally, transitional justice has long focused only on "serious violations" of human rights, themselves understood as only including violations of physical integrity and fundamental political and civil rights: torture, imprisonment, murder, arbitrary arrest and detention, etc. Social, economic and cultural rights were implicitly considered secondary, as being part of the structural background of the events studied, and their violations as inherently "less serious". This marginalization of ESCR in the discourse and practice of transitional justice is beginning to disappear, but their inclusion has been slow to be implemented. Indeed, including the economic perspective invites us to radically change our concept of transitional justice by going beyond mere legal consideration of mass crimes to additionally consider violations of human rights which proceeded and

were driven by deeper and more structural causes.

International texts, including the two International Covenants of 1966 on Civil and Political Rights (ICCPR) and on Economic, Social and Cultural Rights (ESCR), prohibit all forms of discrimination in the distribution and enjoyment of the rights they define. This prohibition is effective immediately, and not a progressive obligation. The ESCR Committee has defined discrimination as "any distinction, exclusion, restriction or preference or any differential treatment that is directly or indirectly based on the prohibited bases of discrimination, and with the intention or effect of nullifying or affecting the recognition, enjoyment or exercise, on an equal footing, of the rights contained in the Covenant." Marginalisation in turn was seen as the result of discrimination, and is itself defined as "a process that negates the chances and the outcomes of those living on the margins, and strengthens the chances and the outcomes of those at the centre." (Truth, Justice and Reconciliation Commission, Kenya). It is systematic when it is the object of a deliberate policy, planned and organized, implemented by the state authorities. For economic marginalization or exclusion to be regarded as systematic, it would thus be necessary to prove that it was not just the indirect result of the action of one or more members of the administration, or of the result of a one-time decision indirectly affecting the region. Finally, exclusion concerns not only material conditions such as poverty, but engages also with citizenship and the sense of social belonging of individuals: "excluded" individuals and communities are powerless and unable to influence the decisions that affect their daily lives.

Forms of marginalization in the areas studied : Ain Draham and Sidi Makhlouf

Some observers argue that successive political regimes in Tunisia have deliberately excluded some areas of the country's interior for tribal or ethnic reasons, or even because of their historical opposition to the central government, but this motivation remains difficult to prove legally. Several reports published after the revolution also emphasize the great disparity between a coastal region that benefited for decades from the fruits of economic development, and the regions of the interior and west that have long been deprived. Some studies published after the revolution emphasize the intentional nature of this discrimination, due to the wide practice of corruption in the system of the previous regime, nepotism prevailing in the investment sector and the highly centralized country, and even the militant and oppositional history of these regions, or their traditional opposition to the Bourguiba regime. Regional councils, predominantly or exclusively composed of members of the Le Rassemblement Constitutionnel Démocratique (RCD, The Democratic Constitutional Assembly) operated on the basis of patronage and were in fact deprived of any decision-making power. Nothing has been put in place to promote the accountability of the regions in the use of public funds, and long loyalty to the regime appeared to be the decisive criterion to be granted public funding.

Some indicators of marginalization : results of the study

The stigmatization of people by themselves and by others

The interviews show, among the inhabitants of the two regions studied, a form of lack of self-worth

confirming what has been understood by theories of development on the stigmatizing effects of poverty and overall victimhood. Feeling themselves to be "outcasts" and sidelined, many respondents do not feel Tunisian, and perceive a significant difference between "them" and "others", which helps to strengthen the dynamics of their own exclusion. Most respondents testify to the existence of a form of apathy, particular to communities long excluded from economic and social development.

Before / after the revolution : between hope and disappointment

The people of the two study areas do not seem to perceive real differences between before and after the revolution. Nostalgia is rife among those surveyed, with many recalling fondly even the colonial era and for some the authoritarian period, especially the secure income offered by the former regime and economic conditions generally perceived as more favourable.

The issue of citizenship (*regionalism and discrimination*)

The inhabitants of the areas studied no longer seem to consider themselves as belonging to the nation although some still have a certain attachment to their region of origin; some even decided to return after a stay that is often missed in the capital or elsewhere. A majority of respondents seem well aware of the types of discrimination that their region has suffered. However, their interpretations of its root causes differ significantly.

The impact of corruption

A principle cause of the marginalization of regions appears, according to residents, to be related to the corruption of the two pre-revolutionary regimes, and whose impacts survive today in the absence of real reform. This is seen as the primary cause of lost public money. A better representation of the regions, including officials who would truly represent them at the national level, often appeared as a possible solution to this exclusion. Indeed, those interviewed point out that corruption ensures the decay of the administration up to the most local level, hampering any initiative and affecting even the cultural activities of marginalized regions.

Unemployment

As in many parts of Tunisia, but more so in these marginalized areas, the right to work which seems to be the principle concern of the population, and unemployment appears to be the cause of many other social ills. It is thus seen as the root cause of smuggling and petty crime that proliferate while idle youth spend their time in cafés or on the Internet, becoming easy prey for jihadist recruitment. Unemployment also destroys social and family structures, increasing the risk of radicalization. When residents find other means of livelihood, they are often overqualified for the work, which is perceived by them as a new form of stigma or humiliation.

The right to health

The lack of infrastructure and economic marginalization seem also to have impacts in terms of access to health services. Indeed, the absence of institutions and care facilities, and the absence of health personnel, doctors and medical specialists, exacerbate the sense of alienation and emphasize the total disinterest of the State and public authorities. This situation is particularly acute in the rural communi-

ties studied, particularly because of the poor roads making access to care more difficult.

Infrastructure and transport

Transport-related difficulties appear at the heart of all violations of economic, social and cultural rights denounced by the inhabitants, affecting the right to health as much as the right to education. The lack of infrastructure leads to isolation from both other delegations and from the capital, as well as challenges to move within these regions marked by a difficult climate, which can further complicate the use of roads.

Education and youth

Poor infrastructure and the harsh climate affect access of the youngest to education: discouraged by the many hours of travel and the harsh conditions of often unheated classrooms during the winter, many children leave school too early. These difficulties in turn affect social ties within these communities, helping to feed petty crime and encourage departure and migration.

Cultural services

The cultural vacuum in the two zones, repeatedly reported by respondents, is an additional factor contributing to marginalization and also indirectly feed crime and disintegrating social ties. Even within regions, inequalities persist, which additionally exclude rural areas - to the benefit of towns, - reduced to depending on the goodwill of civil society associations of civil society for cultural activities which are still too often perceived as a luxury.

Women's issues

As often in situations of marginalization, women are the first to pay the price in unemployment and poverty. The current situation of these regions, with the closure of several factories and businesses, has been particularly damaging to them. When they work, women say they are often abused and exploited, in particular when they work as domestic servants in Tunis. The professional success of women is frowned upon in those areas marked by conservatism: women seem therefore to simply wait to be married.

The phenomenon of migration

Unable to assert their rights, people often prefer to leave. These regions are devastated by massive migration, with multiple effects. Doctors have left, contributing to the depletion of medical services, while women point out that there are too few men in the region, which makes more difficult the establishment of family and social ties. The disappearance of young graduates, in particular, is a significant loss which in turn affects the development potential of these regions.

The problem of land and agriculture

The legal uncertainty that still surrounds the appropriation of land in these areas does not facilitate their exploitation or their development by the inhabitants, and as a result has adverse effects on agricultural production and employment. Successive political collectivisation and liberalization have left deep

scars. These problems, which have existed since the 1960s, reinforce the belief of local people that it is the intention of the State to marginalize their region, perhaps for political reasons or with a punitive logic, while such a change in the nature and the allocation of the land would be an easy one to manage nationally.

Tourism

As elsewhere, Tunisia seems to have performed badly in its tourism development, favouring a low cost model that has increasingly marginalized these areas, despite their natural strengths. They have suddenly lost their accommodation facilities and their past prestige. This desertion by tourism further feeds unemployment, and residents complain that many too often promised tourism projects remain a dead letter, despite the funding that is sometimes obtained.

Natural resources

The inhabitants of both areas have consistently stressed the mess represented by this underdevelopment, especially given the important natural resources at their disposal. They want to see these riches grow and they want to benefit from them. Unfortunately, none of this wealth is transformed and produced locally, contributing to worsening regional inequalities.

The marginalization of rural areas

This situation of injustice results in areas with a clear divide between urban and rural spaces. Infrastructure and transport are the biggest problem for the daily activities in rural areas, making it more difficult to access health care or education. The state seems almost absent in some of these areas, which experience great difficulties in housing, security, and even access to water and electricity.

The root causes of marginalization

People do not hesitate to see these injustices as a systematic effort to exclude them, for various reasons: including the establishment of regionalism, a perception of these areas as marked by a tribal mentality, and a desire to silence a tradition of dissent or political struggle between Bourguibistes and Youssef

istes. To be recognized as a "victim zone" it is necessary to prove the systematic and intentional nature of a marginalization that appears as much symbolic as substantive: the people regret that the history of the region has not yet found its place at the heart of the national narrative. The greed of the ruling elites and presence of patronage and corruption networks are also often identified as causes.

Collective reparations : a remedy for marginalization and exclusion

In order that monetary compensation strengthens the financial capacity of beneficiaries, and that in turn promotes economic development, requires that reparations be designed to be truly "transformative", deep and structural, for example by rethinking the how social goods are distributed nationally, through affirmative action and development, or through microcredit programmes. Regional development alone can therefore not be a sufficient remedy. Indeed, it benefits not only the victims but all citi-

zens: it refers to "non-exclusive" goods, which are quite poor in terms of direct recognition for specific victims. It is important to always link these programs with symbolic measures and other pillars of transitional justice. To resolve such injustices will also involve renegotiating more deeply the relationship of the population to the state, including through the provision of more effective basic services, and promoting economic activity and employment in these regions. Reparations therefore must more generally be integrated with guarantees of non-repetition.

The expectations of the inhabitants of the two areas

To implement a structural process of collective reparations in Tunisia first requires that victims be better informed of their rights, so that they can actively participate collectively and to ensure that the remedies provided are adapted to their needs. Interviews reveal however a clear lack of knowledge of the transitional justice process in general, and more particularly of the possibility of submitting a collective application on behalf of a region or a particular area.

Understandings of reparation

The population often talk about the need to "restore moral order," or gain "moral satisfaction" through reparation, showing well the symbolic understanding they have of it: reparation appears as a way to renegotiate the relationship between the victim zone and the State, and is linked to measures of governance, development, and the fight against corruption. They also refer to a better representation of marginalized regions. The data also show that the marginalization of regions is measured not only in quantitative terms, by GDP or other objective indicators, because it is intrinsically a human experience, linked to a feeling, an increased sense of vulnerability and the failure that follows, and for these individuals to participate and act in the public square. But it is precisely in recognizing the stories that these people have lived, their desire for justice and their right to compensation, and also in providing the means for them to express themselves, that one can guarantee we have equal rights holders: as shown by theories of "human development", increased social trust leads in turn to a revival of economic growth.

Truth and Recognition

The truth appears in the eyes of the inhabitants of these areas as a fundamental value, benefiting victims both in the collective and as individuals: it is a first step to both material reparation and to changing the behaviour of the state. For this, it is important that thorough investigations be conducted to understand the causes and the deep springs of the system of nepotism and corruption that has placed these regions in such exclusion. The structural and historical nature of marginalization also provides an intergenerational dimension to this recognition: it is necessary that the youngest understand the underlying reasons for the difficulties they face today. Monuments are interesting paths to achieve that recognition, although people are wary of any additional public spending in this precarious situation.

Material and collective reparations

The human impact of marginalization appears, in the eyes of the inhabitants, to be initially of a material nature: it is the lack of infrastructure and services, poverty, or unemployment. In response, reparations programmes can take truly innovative forms: they may comprise preferential structural aid programs granted to the entire communities as scholarships, privileged access to health care or housing,

or recruitment to the public sector.

The fight against corruption and institutional reform

The concept of reparation is also strongly linked to the reform of state institutions, to ensure non-repetition of violations in the longer term. The most necessary reform in the eyes of respondents is the fight against corruption and the need to put an end to it at all levels of the administration of the state and regions, particularly in terms of service provision and management of public budgets.

Recommendations

Although marginalization is visible first by its impact on poverty, lack of access to basic resources and the widespread perception of a failure of the state in these areas, the communities interviewed seem to have understood that reparation must also tackle the root causes of these inequalities, and not just treat the symptoms. Beyond reparation, it is clear that the opening up of these areas will also depend on the revival of the economy.

The question therefore arises whether transitional justice, as driven primarily by the IVD is an asset or a hindrance to it, as is argued by some in the current public space. These debates among various camps since the announcement of the proposed Economic Reconciliation Act, after the Bardo attacks, only served to delay the implementation of actual programmes to support the economic development of marginalized areas and the fight against corruption. Reparation should therefore be considered as one aspect of a broader process of institutional reform that has become urgent and necessary, and in particular will require greater transparency and greater trust between the people concerned in deprived areas and politico-economic elites of the Sahel.

Integrate the issues of economic crimes and corruption in the context of transitional justice

Despite current attempts to bypass it, the IVD remains the main institution responsible for the design and implementation of reparations and institutional reform programmes. To regain its role, the IVD must however strive to quickly organize public hearings in the regions and to accelerate the implementation of reparations programmes. On its side the state must finally understand that it is in its immediate political interest that the IVD works and delivers results, including in the economic field. The IVD is indeed now in a fight against a certain mistrust or even hatred against a political power that has led many young people, particularly in deprived areas, towards radicalization. Recognizing the historical roots of marginalization of areas of the interior would also prevent social conflicts and the resurgence of violence which may arise from the increasing inequality between the coastal areas of northern and central regions and the interior and south of the country.

Defining the victim zone

To provide collective reparations, the IVD must first define what constitutes a "victim zone" within the meaning of the law. To truly confront the legacy of marginalization, it seems wiser to focus on smaller geographical entities, established on the basis of a community sharing the same experience of past exclusion, not only in terms of the borders of administrative units.

Selecting victim zones

Due to their marginalization, some areas are still unable, humanly and materially, to present themselves as "victims" in front of the IVD. It is possible that the eight collective complaints currently lodged with the IVD on behalf of geographic entities are not representative of the nature and real scope of exclusion under the former regime. The IVD cannot rely solely on evidence already received within the prescribed time period, due to expire June 15th 2016, but rather should continue to solicit marginalized areas likely to be recognized as " victims" after that time, and itself collect the quantitative and qualitative data needed to establish evidence of marginalization, as well as the most appropriate remedies to address it.

Community participation in the process of repairs

The interviews suggest that a deep overhaul of the governance model, including decentralization of political and economic power, but also a better distribution of goods and effective programmes against corruption, are appropriate forms of collective reparation for these regions; together they are the guarantees of non-repetition. Victims must have a proactive role in all of this work: they must not be mere recipients of aid given, but full participants in the process by which, finally, they are recognised as equal citizens and rights holders.

Truth-telling and symbolic reparations

The search for truth is inherently linked to reparation, and should contribute to better understand the operation of the former regime, including in the field of corruption and financial malfeasance which are often the root cause, the driver and an aggravating factor in other serious violations of human rights committed otherwise. Neglecting this aspect to only focus on attacks on bodily integrity (torture, rape, arbitrary detention...) would be to overlook a whole section of the country›s history. Participatory governance, including in the field of budgeting, would permit citizens and communities to influence more directly the political decisions that affect them, without having to pass through their representatives. It would empower residents of deprived areas, so as to remedy the human effects of political and social exclusion.

Decentralization and participatory governance

The decentralization enshrined in the Constitution of 2014, is an interesting route to help build the new relationship between the state and its citizens. The 284 municipalities that make up the country could well serve as a basis to promote a truly restorative, transparent and participatory approach to the distribution of the national budget.

Summary of recommendations

- The notion of the victim zone must be understood as including any area within which a population shares a common experience of marginalization, whether or not this corresponds or to administrative borders;

• Victim zones should not only be recognized through the formal process of testimony before the IVD, but also more proactively, by a search for truth led by the Commission beyond the legal time limit for testimony before the IVD;

• The participation of communities should be valued at each stage of the reparations process, including through the organization of public hearings in which residents can voice their needs and narrate their experiences;

• Existing differences within affected zones must be considered in the development of reparations programs, to avoid creating new forms of marginalization;

• The implementation of reparations, including through development programmes, should not be done in a way that creates new tensions with other areas or regions that have not benefited;

• To ease social tensions, the IVD should quickly organize public hearings and broadcast these on national television, to place again at the heart of public debate issues related to cronyism, corruption and nepotism. This awareness should, in itself, be a powerful advocacy tool to activate and implement the mechanisms provided for by the transitional justice law, particularly concerning arbitration and reconciliation;

• The IVD must thoroughly investigate the forms, causes and effects of the marginalization of regions, at the political and economic level, and with the support of civil society and the regions concerned, in an open and public manner;

• The state must formally recognize its role and responsibility in the history of the marginalization of these zones. This recognition should adopt a form and be on terms determined by the affected communities, through extensive consultations;

• The currently ongoing decentralization process should be more explicitly linked to the reintegration and opening up of inland regions, and the new local structures in place must be seen more clearly as also constituting forms of collective reparation;

• The new local and devolved administrations should try as much as possible to use participatory modes of governance, particularly in budgeting and monitoring of public expenditure;

• The opening up of marginalized areas also depends on economic recovery at the national level: it is important to stop the political bickering that still hinders the implementation of development programmes and the fight against corruption;

• Political elites must understand the interest that transitional justice can represent for them; an enhanced IVD capable of carrying out its tasks, including in economic matters, can indeed contribute to reducing the spiral of radicalization of the youth, soothe social tensions, rebuild a broken institutional trust, and thus boost growth.

التاريخ و الذاكرة الجماعية في تونس : مفاهيم متباينة

تدريس التاريخ المعاصر و صورة بورقيبة اليوم

أكتوبر 2016

التاريخ و الذاكرة الجماعية في تونس : مفاهيم متباينة

تدريس التاريخ المعاصر و صورة بورقيبة اليوم

بمساهمة السيد وحيد الشاهد

التقديم 9

الفهرس 10

الملخص التنفيذي 11

القسم الأول : الذاكرة والانتقال : أيّ دور للتربية ؟ 14

1. مفهوم «الذاكرة الجماعية » والغموض الذي يكتنفه 18

2. العلاقة بين التاريخ والذاكرة : الحياد المستحيل ! 18

3. الذاكرة الجماعية والتعددية الديمقراطية : الذاكرات الأقلية "للخاسرين" من الانتقال 19

4. حقوق الإنسان، التاريخ، والذاكرة الجماعية 20

أ. على المستوى الدولي 22

ب. على المستوى الوطني 23

5. الذاكرة «وحفظ الذاكرة» 27

6. دور التربية في العدالة الانتقالية 28

أ. كتب التاريخ المدرسية : بين السياسة والبيداغوجيا 30

ب. الأساتذة

ج. في أهمية النقاش 30

القسم الثاني : (إعادة) إنتاج الماضي في تونس : هل يتعلق الأمر باستراتيجية سياسية ؟ 31 32

7. شخصية بورقيبة 33

1. التراث الإصلاحي 34

2. الانحراف بالسلطة 35

3. عودة إلى الصفّ الأول 36

4. هل هي «عودة» لبورقيبة ؟ 37

5. شخصية بورقيبة في الحقل السياسي : صورة خلافية 38

أ. بالنسبة إلى الحداثيين الدستوريين 39

ب. بالنسبة إلى الاسلاميين 40

ج. بالنسبة لليساريين والنقابيين 41

د. هل نتجه نحو مصالحة للتأويلات المتعلقة بالذاكرة ؟ 46

6 بورقيبة في الكتب المدرسية 54

أ. مقاربة حسب التسلسل الزمني 55

ب. مقاربة يغلب عليها الجانب الوصفي 57

ج. مقاربة انتقائية 57

د. تركيز على التاريخ السياسي والأحداث السياسية 59

ه. التركيز على شخصيات سياسية معينة 59

و. التركيز على الأحداث السياسية في تونس العاصمة على حساب الجهات الأخرى 59

القسم الثالث : تحسين تدريس التاريخ... توصيات الأساتذة 59

1. توصيات خاصة بتدريس التاريخ 59

1.1 إثراء المحتوى 60

1. تدريس التاريخ الحديث والتركيز على التحولات التي شهدتها تونس 60

2. تدريس العناصر التاريخية والمتعلقة بالذاكرة والتي ظلّت إلى حدّ الآن متجاهَلة ومهمّشة 61

3. تدريس التاريخ المحلي والجهوي 62

4. إبراز الخلافات التاريخية ومختلف التأويلات للتاريخ 62

5. تدريس التاريخ غير السياسي 62

2.1 المنهجية والبيداغوجيا 63

1. الأستاذ في قلب عملية الإصلاح 65

2. وضع أهداف جديدة لتدريس التاريخ 65

3. اعتماد طرق حديثة في تدريس التاريخ 66

3.1 إطار الإصلاح 66

2. توصيات خاصة بمسار حفظ الذاكرة 66

1.2 أية ذاكرة ينبغي حفظها ؟ 66

1. حفظ ذاكرة الشخصيات المحلية أو الجهوية غير المعروفة 67

2. حفظ ذاكرة المجموعات 67

3. حفظ ذاكرة الأشخاص "العاديين" 67

2.2 أي مسار ينبغي اعتماده لتخليد الذاكرة؟ 68

1. ضرورة كشف الحقيقة 69

2. التوثيق 69

3. ضرورة التعاون على مستوى المؤسسات والجمعيات 69

3.2 أية طرق لحفظ الذاكرة ينبغي تعزيزها ؟ 70
1. إنشاء متاحف مدرسية 70
2. المتاحف الجهوية والمحلية 70
3. مهرجانات وأيام لإحياء الذاكرة 70
4. المتاحف 70
1.4 الذاكرة والثقافة 71
1. الحفاظ على الذاكرة الثقافية 71
2. إدماج الثقافة الشعبية في المناهج الدراسية 71
3. فرض عنصر الذاكرة في المهرجانات 72
3. الذاكرة، التاريخ والعدالة الانتقالية 72
1. الذاكرة والعدالة الانتقالية 73
2. دور هيئة الحقيقة والكرامة
3. إعادة كتابة أكاديمية للتاريخ 74

الملخص التنفيذي

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تجربة عدد من أساتذة التاريخ والتربية المدنية بجهتي قفصة وسوسة ونظرتهم للوقائع التاريخية، كما تهدف إلى تقييم مدى تأثير تدريس التاريخ على ذاكرة التلاميذ وتكوينهم.

وتتيح هذه الدراسة فهم الطريقة التي يُقيّم بها الأساتذة محتوى الكتب المدرسية المعتمَدة حاليا في تدريس التاريخ وآراءهم حول منهجية التدريس، خصوصا فيما يتعلق بصورة الرئيس الأسبق للجمهورية التونسية الحبيب بورقيبة، وهي الشخصية المحورية التي طبعت التاريخ المعاصر للبلاد التونسية. وقد تمّ في إطار إعداد هذه الدراسة إجراء مقابلات مع عدد من الأساتذة الذين تقدموا بجملة من التوصيات والمقترحات من أجل تحسين تدريس التاريخ وحفظ الذاكرة.

1. الذاكرة والانتقال : أيّ دور للتربية ؟

يمكن تعريف الذاكرة بأنها الترسيخ الذهني لتجارب مُعاشة أو منقولة، وهي محدَّدة اجتماعيا وتؤثر إلى حدّ كبير في تمسّك الأفراد والمجموعات والثقافات بطريقة عيشهم أو بمُثُلهم العليا. والذاكرة قابلة للتأثّر بعامل الزمن، لذلك ينبغي دائما وضعها في سياقها الاجتماعي والتاريخي.

ويتمثل أحد أهداف هذه الدراسة تحديدا في المساهمة في تعميق معرفتنا بالروابط والتفاعلات الممكنة بين تدريس التاريخ، وبالأخص التاريخ المعاصر الذي غالبا ما يكون محل توترات شديدة من جهة، وعملية تخليد ذكرى الماضي في تونس من جهة أخرى.

1.1 الذاكرة الجماعية والتعددية الديمقراطية : مسألة الذاكرات الأقليّة و «الخاسرين» من الانتقال :

يمكن لمبادرات تخليد الذاكرة في الفترات الانتقالية أن تكون مفيدة جدّا على مستوى البناء الديمقراطي، إلا أنها في ذات الوقت تنطوي على مخاطر كبيرة، ومن ثَمَّ تصبح اليقظة أمرا ضروريا. وفي الواقع، فإن بعض المبادرات المتعلقة بالذاكرة وبصفة عامة بعض الخطابات حول بالماضي يمكن أن تولّد أو أن تغذي الانقسامات داخل المجتمع، ممّا ينجرّ عنه شعور بالظلم والإجحاف والتهميش وقد يصل الأمر إلى رغبة في الانتقام. وهو الحال خاصّة عندما يتم تجاهل بعض الذاكرات وإقصاءها من الخطاب الرسمي للدولة.

2.1 الذاكرة «وتخليد الذاكرة»

منذ الثمانينات، أصبح إنشاء النصب التذكارية رمزا للاعتراف الشعبي والرسمي بانتهاكات حقوق الإنسان التي تمّ ارتكابها، وهو واجب إزاء الضحايا وضرورة لتجنب حدوث انتهاكات أخرى ولضمان تعايش الجميع في نفس الوطن.

2. حقوق الإنسان المرتبطة بالتاريخ والذاكرة

تندرج مختلف الرهانات المتعلقة بالذاكرة والتدريس ضمن إطار قانوني مُحدّد بوضوح. وهو إطار دولي وإقليمي ووطني في ذات الوقت.

على المستوى الدولي

يشمل هذا الإطار حق كل فرد في الوصول إلى تراثه الثقافي وفي الحصول على التعليم وفي النفاذ إلى المعلومات والمعارف ونشرها، ويرتبط ذلك بالحق في حرية التعبير الذي يشمل حرية البحث وتلقي ونشر المعلومات والأفكار.

على المستوى الوطني

مجمل الحقوق المرتبطة بالتعليم والثقافة والتاريخ وحقوق الطفل كــرّسها الدستور التونسي الصادر في 27 جانفي 2014، والذي يؤكد كذلك على أهمية الأحداث التاريخية ومشاركة الشعب في كتابة تاريخه وبناء دولته. كما يمثّل القانون المتعلق بالعدالة الانتقالية قاعدة للعمل المستقبلي الخاص بتخليد الذاكرة، وقد أسند القانون هذه المهمة الأساسية لهيئة الحقيقة والكرامة التي أحدثت لجنة فرعية لهذا الغرض.

3. دور التربية و«تخليد الذاكرة» في العدالة الانتقالية

في كل بلدان العالم، يرتبط تدريس التاريخ غالبا بغايات سياسية ويندرج ضمن طقوس ثقافية خاصة بالمجتمعات المعنية، مما يُسهم في بناء هوية الأمّة. والتربية لها خصوصياتها التي تميزها عن «الآليات» الأخرى للعدالة الانتقالية، إذ أنها تمسّ كلّ الأجيال: الأجيال التي عاشت فترة النزاع أو الحكم الاستبدادي، والأجيال اللاحقة لها.

1.3 كتب التاريخ المدرسية : بين السياسة والبيداغوجيا.

تكتسي كتب التاريخ المدرسية أهمية اجتماعية وسياسية كبرى، ويمكن بالتالي أن تكون محلّ خلافات حادّة. ذلك أنّ طريقة اختيار كتب التاريخ المدرسية تطرح في حد ذاتها إشكالا: ففي بعض الحالات تميل الدولة نحو اختيار الأعمال التي تقدّم النسخة «الرسمية» للماضي. وتبعا لذلك فإن فهم الطريقة التي يتمّ بها تأليف الكتب المدرسية واختيارها من شأنه أن يساعد على التأكد ما إذا كانت هذه الكتب تنطوي على شيء من التسييس.

2.3 الأساتذة

يضطلع الأساتذة بدور هام في مسار العدالة الانتقالية، ومستوى مؤهلاتهم وكفاءاتهم إنما يعكس قدرتهم على التجديد وعلى إيجاد طرق بيداغوجية مبتكرة لسدّ أوجه النقص والقصور في الكتب المدرسية. لذلك من الضروري إعادة النظر في محتوى هذه الكتب بطريقة تترك للأساتذة هامشا للمرونة والتأويل، وتمنح لهم فرصة فتح نقاشات داخل القسم حول مسائل مثيرة للجدل تتعلق بالماضي.

3.3 أهمية النقاش

وحتى تكون له مساهمة فعالة في مسار العدالة الانتقالية، على الأستاذ أن يتخلى عن الصورة العمودية لبث المعرفة وأن يتبنى عوضا عن ذلك نظرة تنبني على فكرة التحليل النقدي والنقاش من خلال تشريك التلاميذ. فالدرس ليس مجرد عملية نقل عمودية لمعارف يقينية غير قابلة للنقاش، بل هدفه إثارة خيال التلاميذ وتشجيعهم على استقلالية الراي حتى نجعل منهم مواطنين مستنيرين وأصحاب فكر حر. وفي الواقع، فإنّ النقاشات والاختلافات هي من صميم الحياة الديمقراطية، لذلك من الضروري غرس هذه القيم في نفوس التلاميذ في مرحلة مبكرة، وتنمية قدراتهم على إثارة الأسئلة وعلى حلّ أي خلافات بالوسائل السلمية.

4. (إعادة) إنتاج الماضي في تونس : هل يتعلق الأمر باستراتيجية سياسية؟

1. صورة بورقيبة

حسب أغلب الملاحظين والمؤرخين، يظلّ بورقيبة في الذاكرة الوطنية التونسية شخصية محوريّة طبعت التاريخ التونسي المعاصر خلال الفترة من سنة 1927 إلى سنة 1987، وحتى إلى ما بعد ذلك. وفي أعين الكثيرين (بمن فيهم علماء السياسة)، بورقيبة هو الشخصية الرئيسية في النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، وهو الزعيم الذي أقدم على إصلاحات اجتماعية كبرى، وتراثه ما زال حيّا وآثاره عميقة.

وبالنسبة للأساتذة الذين جرت مقابلتهم، يبقى بورقيبة شخصية محورية، «الأب المؤسس» للأمة التونسية رغم الأخطاء التي تم ارتكابها. أما بالنسبة لمعارضيه، فهو رمز للدكتاتور الذين مازال يطبع ذاكرتهم. بذلك يكون بورقيبة الشخصية التي يجسد الحداثة وفي الآن ذاته الحاكم المستبد الذي أضاع على بلاده فرصة الانتقال نحو الديمقراطية وله مسؤولية في وصول بن علي إلى السلطة. وفي أعين البعض، هو ذلك الدكتاتور الذي أراد أن يغير نهائيا شكل المجتمع وهويته من خلال القضاء على بعض التوجهات، بما في ذلك الدينية، والتي كان يعتبرها «متخلفة».

2. بورقيبة في الكتب المدرسية

الكتب المدرسية التونسية التي تخصّص أجزاء من محتواها لبورقيبة هي أساسا كتاب التاريخ للسنة السادسة من التعليم الأساسي وكتاب التاريخ للسنة التاسعة من التعليم الأساسي وكتاب التاريخ للسنة الرابعة من التعليم ثانوي، وهي التي توافق سنة البكالوريا. ويُظهر تقييم الكتب الثلاث والذي جرى على التوالي خلال سنوات 2014 و2015 و2013 أنها لا تخصّص فصلا خاصة لبورقيبة، ولكنها تتعرّض له في دروس مختلفة، وخاصة فيما يتعلق بالنضال من أجل الاستقلال وبناء الدولة التونسية منذ 1956.

3. تدريس التاريخ

1.3 مقاربة حسب التسلسل الزمني

يُقدَّم تاريخ تونس المعاصر في الكتب المدرسية الثلاث انطلاقا من منتصف القرن التاسع عشر، مع إصدار عهد الأمان سنة 1857 ودستور 1861 والإصلاحات التي قام بها الوزير خير الدين وانتصاب الاستعمار الفرنسي (1881). وتبدأ انطلاقا من هذا التاريخ الدروس المتعلقة بالنضال ضد الاستعمار وهنا تظهر شخصية بورقيبة. وتتناول هذه الدروس بالخصوص :

- حركة الشباب التونسي
- العشرينات وميلاد الحزب الحر الدستوري
- الثلاثينات و»ظهور» بورقيبة
- الأربعينات والشؤون السياسية والنقابية:
- الخمسينات و «الطريق نحو الاستقلال»
- سنوات حكم بورقيبة: بورقيبة المُصلح (1956-1987)

2.3 مقاربة وصفية إلى حد بعيد

تبقى المقاربة المعتمَدة في الكتب المدرسية وصفية إلى حدّ بعيد، ينقصها الجانب التحليلي والنفس النقدي حول دور بورقيبة ومسيرته. كما أنّ بعض المحطات في مسيرته غائبة تماما رغم أنها تحتاج إلى مزيد التحليل والتفصيل والتناول النقدي. ويتعلق

الأمر خصوصا بـــ :

- العلاقة بين الحزب القديم والحزب الجديد
- العلاقة بين بورقيبة وبن يوسف
- مرحلة «الفلاقة»
- بورقيبة والنظام الملكي
- بورقيبة والحركة النقابية
- بورقيبة والمحاولات الانقلابية
- حرب بنزرت
- الاختيارات الاقتصادية وفشل سياسة التعاضد
- بورقيبة والحريات

3.3 مقاربة انتقائية

الذاكرات الأقلية، بما في ذلك ذاكرات ضحايا بورقيبة، تبدو منسيّة إلى حدّ كبير في الرواية التاريخية الوطنية التي تقدّمها كتب التاريخ المدرسية. وحتى بعد الثورة لم يقع إدخال أي إصلاح حقيقي في هذا الاتجاه، مثلما أكّد ذلك عدد من الأساتذة الذين جرت مقابلتهم. وغياب الذاكرات الأقلية له انعكاساته حتى على مستوى تكوين التلاميذ ويشكّل عائقا أمام تكريس الحق في معرفة الحقيقة وإرساء ضمانات عدم التكرار. وتبقى الكتب المدرسية وصفية إلى حد بعيد ولا تحمل قراءة نقدية كافية للأحداث. هذه الطريقة الأحادية في تدريس التاريخ تجاوزتها الأحداث وهي لا تأخذ بعين الاعتبار الروايات المخالفة للرواية الرسمية وبالتالي لا تخدم الأهداف العصرية لتدريس التاريخ خصوصا عندما يتمّ التعاطي مع الأحداث بطريقة انتقائية. فنلاحظ وجود :

- تركيز على شخصيات سياسية معينة وعدم التعرض لمناضلين ومقاومين وزعماء سياسيين، على غرار محمد على الحامي وصالح بن يوسف والهادي شاكر وغيرهم.

- تركيز على الأحداث السياسية في تونس العاصمة على حساب الجهات الأخرى، إذ تركّز الكتب المدرسية أساسا على الأحداث التاريخية التي شهدتها العاصمة. أما فيما يتعلق بالتاريخ الجهوي والمحلي، فيتمّ الاقتصار على بعض الأحداث الكبرى مثل القصف الذي تعرضت له مدينة ساقية سيدي يوسف وحرب بنزرت.

- تركيز على الأحداث السياسية على حساب أبعاد أخرى للتاريخ، وخاصة منها الاجتماعية والثقافية. لذلك تبقى كتب التاريخ المدرسية كتبا سياسية بالأساس، ولا تتعرض للحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية رغم ثراء الحياة الثقافية خلال النصف الأول من القرن العشرين.

5. توصيات الأساتذة لتحسين تدريس التاريخ وتعزيز حفظ الذاكرة

تقدّم الأساتذة الذين جرت مقابلتهم بجملة من التوصيات لتحسين تدريس التاريخ وتعزيز عملية تخليد الذاكرة.

1. توصيات خاصة بتدريس التاريخ

أكد الأساتذة الذين جرت مقابلتهم على ضرورة إثراء محتوى كتب التاريخ المدرسية وتطوير منهجية تدريس التاريخ. وفي هذا الإطار، أوصى الأساتذة بـــ :

- تدريس التاريخ المعاصر والتركيز على التحولات التي شهدتها تونس
- تدريس العناصر التاريخية والمتعلقة بالذاكرة والتي ظلّت إلى حدّ الآن متجاهَلة ومهمّشة. ويتعلق الأمر خصوصا بـــالعلاقة بين الحزب القديم والحزب الجديد، العلاقة بين بورقيبة وبن يوسف، مرحلة «الفلاقة»، نهاية الحكم الملكي، الحركة النقابية، بورقيبة والمحاولات الانقلابية، حرب بنزرت، الاختيارات الاقتصادية، وضع الحريات، الشخصيات والأحداث الجهوية والمحلية، التاريخ الاجتماعي والثقافي...

2. توصيات تتعلق بمنهجية التدريس

تركزت التوصيات على ضرورة :

- اعتماد طرق جديدة تكون تفاعلية وتشاركية يتمّ فيها التركيز على الفهم والتحليل النقدي
- وضع أهداف جديدة لتدريس التاريخ ، منها تنمية روح الاعتزاز بالوطن دون إقصاء الآخر، قبول التاريخ بكل مكوناته، التنوع، التسامح...

3. توصيات خاصة بمسار حفظ الذاكرة

ركّز الأساتذة الذين جرت مقابلتهم على أربع عناصر أساسية وهي :

1.3 الذاكرة التي ينبغي حفظها

- حفظ ذاكرة الشخصيات المحلية أو الجهوية غير المعروفة،
- حفظ ذاكرة المجموعات : المناضلون، «الفلاقة»، «العروش»
- حفظ ذاكرة الأشخاص «العاديين»

2.3 المسار الواجب اعتماده لتخليد الذاكرة

- ضرورة كشف الحقيقة
- ضرورة التوثيق والأرشفة
- ضرورة التعاون على مستوى المؤسسات والجمعيات

3.3 طرق حفظ الذاكرة

- إنشاء متاحف مدرسية
- إنشاء المتاحف الجهوية والمحلية
- تنظيم مهرجانات وأيام لإحياء الذاكرة
- الآثار التاريخية (على الصعيد المحلي والجهوي وليس بالضرورة الوطني)

4.3 دور مختلف المتدخلين :

مع إقرارهم بالدور الأساسي للدولة في مجال حفظ الذاكرة، أكد الأساتذة الذين جرت مقابلتهم على مسؤولية هيئة الحقيقة والكرامة من جهة، ودور الباحثين والأكاديميين من جهة أخرى، كما شددوا على أهمية المبادرات الخاصة سواء التي يقوم بها الأفراد أو الجمعيات.

توصيات تنفيذية

1. تدريس التاريخ الحديث والتركيز على عمليات الانتقال التي شهدتها تونس، بما في ذلك الثورة وفترة حكم بن علي؛
2. تدريس العناصر ذات الصلة بالتاريخ وبتخليد الذاكرة والتي يتم تجاهلها وتهميشها لحد الآن، خصوصا فيما يتعلق بالنضال من أجل الاستقلال والشخصيات المعارضة لبورقيبة؛
3. تدريس التاريخ المحلي والجهوي، وعدم الاقتصار على التاريخ الوطني فحسب؛
4. إبراز الخلافات التاريخية ومختلف التأويلات للتاريخ وتدريب التلميذ على القراءة المتوازنة والتحليل النقدي، والوقوف ضد كل توظيف أو استغلال سياسي للماضي؛
5. تدريس التاريخ الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وعدم الاقتصار على التاريخ السياسي للبلاد؛
6. وضع الأستاذ في قلب عملية الإصلاح، من خلال تطوير التكوين الذي يتلقاه وجعله فاعلا في عملية بناء الرواية التاريخية؛
7. تحديد أهداف جديدة لتدريس التاريخ، وخاصة تنمية الحس المدني والنقدي لدى التلميذ وتشجيع النقاش والجدل داخل القسم؛
8. اعتماد طرق جديدة في تدريس التاريخ باستخدام التكنولوجيات الحديثة، والاستفادة من التاريخ الشفوي أو «الحي»؛
9. الحفاظ على ذاكرة الشخصيات المحلية أو الجهوية غير المعروفة، وذلك بهدف القطع مع مركزة التاريخ التونسي في العاصمة والمساهمة في رفع التهميش عن الجهات الداخلية، بما في ذلك عبر إنشاء المتاحف أو تنظيم المهرجانات لإحياء الذاكرة في هذه الجهات؛
10. الحفاظ على ذاكرة المجموعات وليس فقط ذاكرة الأفراد، بما في ذلك في تدريس التاريخ؛
11. الحفاظ على الذاكرة اليومية، ذاكرة الناس «العاديين» والثقافة الشعبية، واستعمال هذه الذاكرة الحية كأداة تساعد على فهم التاريخ المعاصر؛
12. ربط تدريس التاريخ بمسار العدالة الانتقالية وخاصة فيما يتعلق بكشف الحقيقة، وإشراك الأساتذة في إعداد وترويج عمل

Histoire et mémoire collective en Tunisie : des notions contrastées

Enseigner l'histoire récente et la figure de Bourguiba aujourd'hui

Octobre 2016

Histoire et mémoire collective en Tunisie : des notions contrastées

Enseigner l'histoire récente et la figure de Bourguiba aujourd'hui

Avec la participation de

M. Wahid Chehed

هيئة الحقيقة والكرامة في هذا المجال؛ 5

13. التعاون مع جمعيات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة المعنية من أجل بناء فهم جديد للتاريخ، خصوصا فيما يتّصل بتأليف كتب التاريخ المدرسية. 6

Préface 7

Table des matières 7

Résumé exécutif 7

Première Partie : Mémoire et transition : quel rôle pour l'éducation ? 8

1. La notion de « mémoire collective » et ses ambiguïtés 10

2. Le rapport entre histoire et mémoire : l'impossible neutralité ? 13

3. Mémoire collective et pluralisme démocratique: les mémoires minoritaires des « perdants » de la transition 15

4. Droits de l'homme, histoire et mémoire collective 16

5. Mémoire et « mémorialisation » 22

6. Le rôle de l'éducation dans la justice transitionnelle 23

Deuxième Partie : Les (ré-) inventions du passé en Tunisie : une stratégie politique ? 23

7. La figure de Bourguiba 24

- Un héritage de réformes 25
- Une dérive autoritaire 25
- Un retour en première ligne 27
- Le « retour de Bourguiba » ? 29

8. La figure de Bourguiba dans le champ politique : une image contrastée Vers une réconciliation des interprétations mémorielles ? 30

9. Bourguiba dans les manuels scolaires 45

Troisième Partie : Améliorer l'enseignement de l'histoire – quelques recommandations des enseignants 45

10. Recommandations relatives à l'enseignement de l'histoire 45

- Les ajouts au contenu de l'enseignement 48
- Méthodologie et pédagogie 49
- Le cadre de la reforme 49

11. **Recommandations relative au processus mémoriel** 50

- Quelle mémoire est à conserver ? 51
- Quel processus mémoriel adopter ? 52
- Quelles manifestations mémorielles promouvoir ? 52
- Mémoire et culture 54
- Mémoire, histoire et justice transitionnelle

Recommandations exécutives 56

Méthodologie 60

Annexe 1 : Bibliographie 60

Bibliographie en langue française 63

Bibliographie en langue arabe 64

Bibliographie en langue anglaise : 66

Annexe 2 : Liste des interviewé(e)s 68

Annexe 3 : Questionnaire des enseignants 70

79

Annexe 4

Annexe 5

Résumé exécutif

Cette étude a pour objet d'analyser le vécu et la perception d`enseignants d'histoire et d'éducation civique, dans les régions de Gafsa et de Sousse concernant certains faits historiques récents, la manière dont leur enseignement a évolué, ainsi que d'évaluer plus généralement l'impact de l'éducation de l'histoire sur la mémoire et la formation des élèves.

A partir d'une série d'entretiens semi-directifs, l'étude permet de comprendre la manière dont les enseignants eux-mêmes évaluent le contenu actuel des manuels d`histoire, les modifications à y apporter, ainsi que leur avis concernant la méthodologie même de l'enseignement, en particulier au sujet de la figure de l'ancien Président de la République, Habib Bourguiba, personnage central autant que controversé de l'Histoire récente de la Tunisie. Eclairée par une analyse détaillée des manuels principaux utilisés, l'étude permet de rassembler les recommandations et suggestions des enseignants pour améliorer l'enseignement de l`histoire récente et pour procéder à sa mise en mémoire dans la Tunisie de l'après 14 janvier. Ainsi, à la lumière de ces entretiens, c'est l'enchevêtrement complexe de l'histoire et de la mémoire, et les tensions qui les traversent, qui se voient analysés. Les manuels d'histoire apparaissent, au prisme de cette lecture, comme dotés d'un rôle social et politique fondamental, et donc comme l'objet de contestations importantes. Leur réforme effective sera au cœur de la réussite du processus de justice transitionnelle en Tunisie.

Mémoire et transition

La mémoire peut être définie comme l'ancrage mental d'expériences vécue ou transmises. Elle est socialement déterminée, et influence en grande partie l'attachement des personnes, des groupes et des cultures à leurs modes de vies ou à leurs idéaux. La mémoire est aussi malléable et influencée par le temps : elle doit donc être située dans son contexte socio-historique. L'un des objectifs de cette étude est, précisément, de contribuer à approfondir notre connaissance des liens et des possibles interactions entre l'enseignement de l'histoire récente, qui est souvent l'objet de tensions plus vives, et le processus général de commémoration du passé en Tunisie.

Les initiatives mémorielles en période de transition peuvent être fortement bénéfique pour la construction démocratique, mais elles sont aussi porteuses de risques importants : la vigilance s'impose. En effet, certaines initiatives mémorielles, et plus généralement certains discours sur le passé, peuvent générer ou maintenir des divisions au sein d'une société, entrainant une forme de victimisation, un sentiment d'injustice et de marginalisation, voire un désir de revanche. C'est le cas notamment lorsque certaines mémoires sont mises sous silence, exclues du discours officiel d'un Etat, et deviennent alors des « mémoires minoritaires ». Ces dynamiques d'exclusion peuvent engendrer de nouvelles formes de ressentiment, et donc nuire au processus de réconciliation.

Depuis les années 1980, la création de mémoriaux est devenue synonyme de reconnaissances publiques et officielles des violations des droits de l'Homme, un devoir de reconnaissance à l'égard des victimes, une nécessité pour prévenir d'autres violences et pour redéfinir la coexistence de tous dans la même patrie.

Droits de l'homme, histoire et mémoire collective

Les divers enjeux relatifs à la mémoire et à l'enseignement s'inscrivent dans un cadre juridique clairement établi. Ce cadre est à la fois, international, régional et national.

Au niveau international, ce cadre inclut notamment le droit de toute personne d'accéder à son patrimoine culturel, le droit de toute personne à l'éducation, le droit d'accéder à l'information et à la connaissance et de les diffuser, fondé sur le droit à la liberté d'expression, ou encore comprend la liberté de rechercher, de recevoir et de répandre des informations et des idées.

Au niveau national, l'ensemble des droits liés à l'éducation, à la culture, à l'histoire, aux droits de l'enfant sont consacrés dans la Constitution Tunisienne du 27 janvier 2014, qui reconnait aussi l'importance des événements historiques et la participation du peuple pour forger son histoire et son Etat. De même, la loi relative à la justice transitionnelle constitue la base au travail futur de mémorialisation, et la loi confie cette tâche principale à l'IVD, qui a créé une sous-commission spécifique à cette fin.

Le rôle de l'éducation dans la justice transitionnelle

Dans tous les pays, l'enseignement de l'histoire répond bien souvent à des visées politiques et s'inscrit aussi dans le cadre de rituels culturels propres aux sociétés concernées, contribuant à bâtir l'identité d'une nation. L'éducation a pour particularité, par rapport aux autres « mécanismes » de la justice transitionnelle, de toucher toutes les générations : autant celles qui émergent du conflit ou qui ont directement vécu la dictature, que celles qui les suivent.

Les manuels d'histoire acquièrent, au prisme de cette lecture, un rôle social et politique fondamental, et pourraient donc faire l'objet de contestations importantes. La procédure de sélection de ces manuels d'histoire est particulièrement problématique : dans certains cas, l'Etat pourra en effet être tenté de sélectionner uniquement les ouvrages mettant en avant la version « officielle » du passé. Comprendre les procédures de rédaction et de sélection des manuels d'histoire est donc aussi une manière de saisir la nature politisée, ou non, de ces derniers.

Les enseignants ont un rôle essentiel à jouer dans ce processus de transmission de la mémoire collective. C'est en effet en fonction de leur niveau de qualification et de compétences que se mesure leur capacité à innover et à trouver des méthodes pédagogiques originales pour combler ou pour compléter les manuels existants. Il importe en ce sens de penser le contenu des manuels de manière à leur laisser une bonne marge de manœuvre et d'interprétation, pour leur donner une chance d'ouvrir en classe certains débats sur des questions controversées du passé.

Cependant, pour contribuer activement à la justice transitionnelle, l'enseignant doit abandonner l'image verticale d'une diffusion unilatérale de savoir, pour adopter plutôt une vision égalitaire, centrée sur la discussion critique et le débat participatif. L'objectif d'un cours, davantage que la transmission dogmatique

d'un savoir non questionné, est ainsi de susciter l'émotion imaginative des élèves, d'encourager leur indépendance d'esprit afin d'en faire des citoyens autonomes et éclairés. La délibération, le désaccord, sont au cœur de la vie démocratique : il est essentiel de transmettre ces valeurs au plus tôt, et de développer chez les élèves leurs capacités à s'interroger et à résoudre pacifiquement les éventuels désaccords.

Les (ré-)inventions du passé en Tunisie : une stratégie politique ?

La figure de Bourguiba

Selon la majorité des commentateurs et historiens, et dans la mémoire nationale tunisienne, Bourguiba reste un personnage clé de l'histoire récente de la Tunisie, et semble avoir marqué toute la période allant de 1927 à 1987, et même au-delà. Aux yeux de plusieurs chercheurs, il est le personnage principal de la lutte nationale contre la colonisation française, le leader des grandes réformes sociales qu'a connues la Tunisie, et son héritage a des ramifications profondes.

Pour les enseignants interrogés aussi Bourguiba reste un personnage clé, « un père fondateur » de la nation tunisienne malgré les défaillances et les erreurs commises, que beaucoup reconnaissent. Mais pour ses opposants en revanche, c'est l'image d'un dictateur qui marque encore les mémoires. Bourguiba est ainsi un personnage incarnant à la fois le modernisme et une figure autoritaire qui priva son pays de la démocratie, étant donc en partie responsable de l'avènement de Ben Ali. Il apparait même, aux yeux de certains, comme un dictateur qui voulait changer définitivement la configuration de la société tunisienne et son identité, en éradiquant par la violence certaines tendances, y compris religieuses, qu'il considérait comme « arriérées ».

Bourguiba dans les manuels scolaires

Les principaux manuels scolaires tunisiens utilisés, qui consacrent des passages à l'ancien Président datent respectivement de 2014, 2015 et 2013. Si aucun d'eux ne consacre de chapitre spécifique à Bourguiba, ils l'appréhendent de manière transversale dans différents cours, en particulier dans le récit de la lutte pour l'indépendance et de la construction de l'Etat tunisien à partir de 1956. Il est important par ailleurs de noter que ces manuels n'ont pas été réformés substantiellement depuis la révolution tunisienne de 2011.

Enseigner l'Histoire

L'histoire récente de la Tunisie est présentée dans les trois manuels scolaires analysés à partir du milieu du XIXème siècle, avec l'adoption du Pacte fondamental en 1857, la promulgation de la Constitution de 1861, les réformes engagées par le Ministre Kheireddine et la colonisation française en 1881. A partir de cette date commencent les cours relatifs à la lutte contre la colonisation, où apparaît la figure de Bourguiba, notamment dans les leçons relatives au Mouvement des jeunes Tunisiens (Achabab Attounsi), aux années 1920 et la naissance du parti Libéral Constitutionnel (Destour), aux années 1930 et à « l'avènement » politique de Bourguiba, aux années 1950 comme marquant « le chemin de l'indépendance », et enfin aux années de pouvoir de Bourguiba (« Bourguiba le réformateur : 1956-1987 »).

De manière générale, l'approche adoptée par les manuels reste très descriptive, peu analytique et sans grande place pour la critique quant au rôle et au parcours de l'ancien chef d'Etat. Certains épisodes de son parcours, qui mériteraient pourtant une analyse plus critique, sont absents ou uniquement

mentionnés sans analyse ni détails. C'est le cas notamment des passages relatifs aux rapports entre l'ancien et le néo Destour, entre Bourguiba et Salah Ben Youssef, l'épisode des Fellagas, aux rapports entre Bourguiba et la monarchie et entre Bourguiba et le mouvement syndical, aux tentatives de coup d'Etat, à « la guerre de Bizerte », à l'échec du coopérativisme ou aux questions des libertés.

Les mémoires minoritaires, y compris celles des victimes de Bourguiba, semblent ainsi oubliées de ce récit national véhiculé par les manuels. Aucune réforme significative ne paraît avoir été engendrée en ce sens depuis la révolution, comme en témoignent nos divers entretiens. Cette absence porte préjudice à la formation même des élèves, et constitue un obstacle important tant dans la réalisation du droit à la vérité qu'en matière de garanties de non répétition. Les manuels d'histoire demeurent trop descriptifs et très peu critiques, reflétant une méthodologie dépassée de l'enseignement de l'histoire comme transmission unilatérale d'un savoir. En prétendant à une forme d'objectivité, ils empêchent aux discours discordants d'être reconnus et ne sauraient donc remplir les objectifs modernes de l'enseignement de l'histoire, en particulier lorsqu'elle est sélective. En effet, les manuels font preuves de certaines limites dans leur interprétation dominante du passé, notamment :

- **Une concentration sur certaines figures politiques**, aux dépens d'un ensemble de militants, combattants et dirigeants politiques importants dans le récit collectif tunisien (Mohamed Ali Hammi, Salah Ben Youssef, Hedi Chaker...)

- **Une concentration sur les évènements politiques de Tunis aux dépens de l'histoire régionale et locale :** les manuels d`histoire demeurent très focalisés sur les évènements politiques de la capitale, et l'histoire régionale et locale se voit réduite à certains évènements majeurs (par exemple le bombardement de Sakiet Sidi Youssef ou la guerre de Bizerte).

- **Une concentration sur les évènements politiques aux dépens de la vie sociale et culturelle :** les manuels d'histoire restent des manuels d'histoire politique. Ainsi, la vie culturelle, économique et sociale demeure absente.

Recommandations exécutives

1. Enseigner l'histoire récente et mettre l'accent sur les transitions qu'a connues la Tunisie, y compris la révolution et la période de Ben Ali.

2. Enseigner des éléments historiques et mémoriels jusque-là ignorés ou marginalisés, notamment concernant la lutte pour l'indépendance et les figures opposées à Bourguiba.

3. Enseigner l'histoire locale et régionale et non pas seulement nationale.

4. Mettre en avant les tensions historiques et les différentes interprétations de l'histoire en promouvant la nuance et l'analyse critique des élèves pour lutter contre toute instrumentalisation politique du passé.

5. Enseigner l'histoire non politique : sociale, culturelle ou économique.

6. Mettre les enseignants au cœur de la réforme, en promouvant leur formation et en en faisant des acteurs de l'histoire.

7. Fixer de nouveaux objectifs à l'enseignement de l'histoire, notamment la formation d'un esprit

civique et critique, et encourager davantage les débats en classe et les controverses.

8. Adopter de nouvelles méthodes d'enseignement de l'histoire, notamment en mobilisant les nouvelles technologies et en faisant appel à l'histoire orale ou « vivante » des communautés.

9. Conserver la mémoire de figures locales ou régionales méconnues pour rompre avec la centralisation de l'histoire tunisienne sur la capitale et contribuer à ne plus marginaliser les régions, y compris avec l'installation de musées ou de festivals du souvenir dans ces zones.

10. Conserver la mémoire des groupes et non pas seulement celles des individus.

11. Conserver la mémoire au quotidien, la mémoire des gens « ordinaires » et la culture populaire, et utiliser cette mémoire vive comme support de compréhension de l'histoire contemporaine.

12. Lier activement l'enseignement de l'histoire au processus de justice transitionnelle, en particulier la recherche de la vérité, et associer les enseignants à l'élaboration et à la diffusion du travail de l'IVD en ce domaine.

Contrasting notions of history and collective memory in Tunisia

The Teaching of recent history and the figure of Bourguiba today

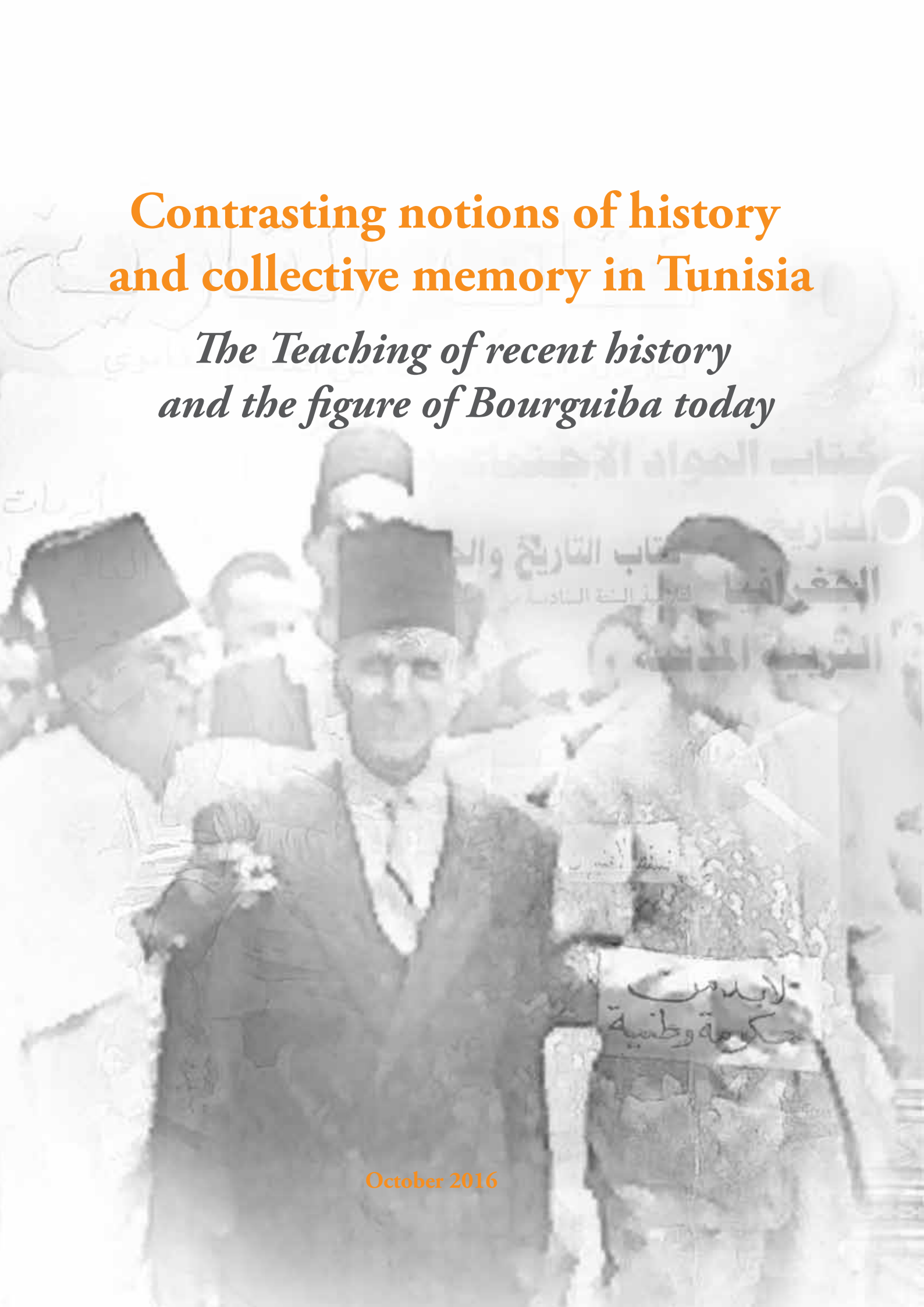

October 2016

Contrasting notions of history and collective memory in Tunisia

The Teaching of recent history and the figure of Bourguiba today

With the participation of

Mr. Wahid Chehed

13. Coopérer avec les associations de la société civile et les institutions étatiques pertinentes pour promouvoir une nouvelle compréhension de l'histoire, notamment pour la rédaction des manuels scolaires ou l'instauration de musées ou commémorations publiques. 5

Preface 7

Table of Contents 9

Executive summary 10

Part I : Memory and transition: What role for education? 10

1. The notion of collective memory and its ambiguities 11

2. The relationship between history and memory : The impossibility of neutrality? 13

3. Collective memory and democratic pluralism : memories of minorities and of the transition's 'losers' 17

4. Human rights, history and collective memory 17

• The international level 17

• The national level 18

5. Memory and memorialisation 20

6. The role of education in transitional justice 21

History textbooks : between policy and pedagogy 23

• Teachers 25

• The importance of debate 27

Part II : The (re)invention of the past in Tunisia : a political strategy ? 27

7. The figure of Bourguiba 27

• A legacy of reforms 28

• An authoritarian tendency 29

• A return to the frontline 30

• The 'return of Bourguiba'? 31

34

- The figure of Bourguiba in politics: a mixed picture 35
- Towards a reconciliation of interpretations of memory? 36

8. **Bourguiba in history textbooks** 40
- A chronological approach 46
- A largely descriptive approach 50
- A selective approach

Part III : Improving the teaching of history - some recommendations for teachers 50 50

9. **Recommendations Relevant to the Teaching of History** 52
- Additions to Teaching Materials 54
- Teaching Methodologies 55
- A Framework of Reform 55

10. **Recommendations concerning the process of memory** 56
- What Memory to Preserve? 58
- Memorialization processes 59
- What memorialisation tools to use? 60
- Memory and Culture 61

11. **Memory, History and Transitional Justice** 62

12. **Summary of recommendations** 62

***Appendix 1* : Research Methodology** 63

Demographics of respondents 63
Sousse 64
Gafsa 65
Supporting associations and partners. 66

Bibliography 68

French language Bibliography 70
Arabic Bibliography 71

Appendix 2 : **List of persons interviewed** 73

Appendix 3 : **Questionnaire for teachers** 73

Appendix 4 : **The textbooks** 74

History textbook for students in the 6th year of primary school 75

List of authors 76

Table of contents 76

History textbook for students in the 9th year of primary school 77

Front page 78

Author list 79

81

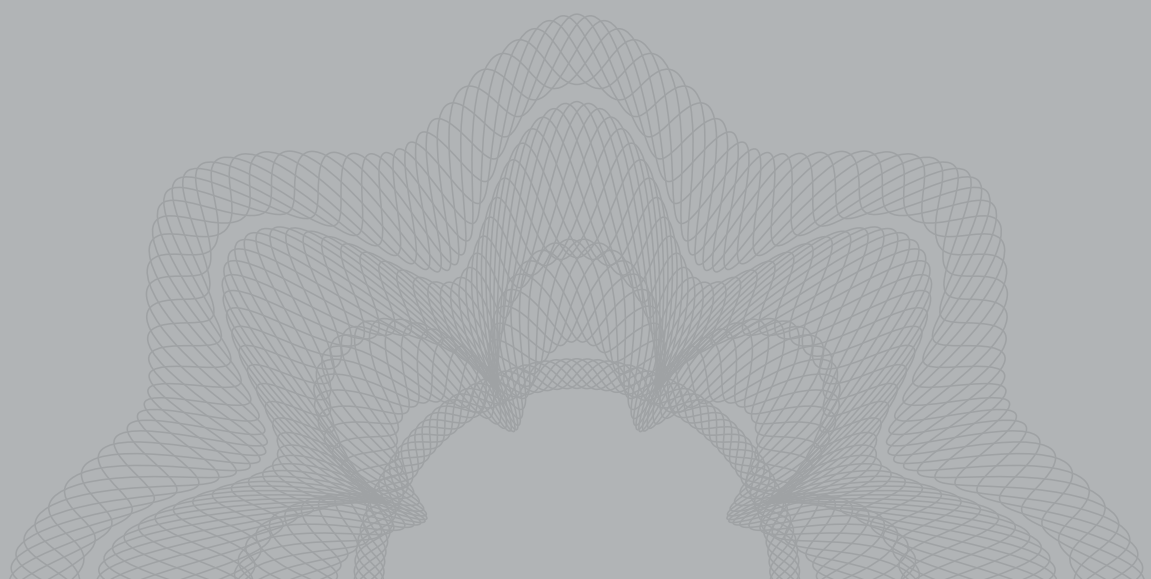

Executive Summary

This study aims to analyze the experience and perception of teachers of history and civic education in the regions of Gafsa and Sousse concerning recent historical facts, as well as to evaluate the impact of history teaching on the memory and training of students.

The study permits a better understanding of how teachers themselves assess the content of history textbooks and their views on the teaching methodology, particularly the emphasis on the former President of the Republic, Habib Bourguiba, the key figure in Tunisia's recent history.

The study includes a number of recommendations and suggestions offered by the interviewed teachers to improve the teaching of recent history and enhance the memorialization process.

Memory and transition

Memory can be defined as the mental anchoring of lived or transmitted experiences. It is socially determined, and influences in large part the attachment of individuals, groups and cultures to their ways of life or their ideals. Being malleable and influenced by time, memory should be placed within its socio-historical context.

One objective of this study is to help deepen our understanding of the linkages and interactions between the teaching of recent history that often generates acute tensions, and the general process of commemoration of the past in Tunisia.

Memorialization initiatives in times of transition can be highly beneficial in terms of democracy-building, but they also carry significant risks. Vigilance is thus required. Indeed, some memorialization initiatives, and generally any discourse around the past, can generate or maintain divisions within society, leading to a form of victimization, feelings of injustice and marginalization, or even a desire for revenge. This is particularly the case when certain memories are silenced and excluded from the official discourse of the State.

Since the 1980s, the establishment of memorials has become synonymous with public and official recognition of human rights violations: it is a duty vis-à-vis the victims, and a necessity to prevent further violence and to redefine mutual co-existence within the same home-country.

History and memory-related human rights

The various issues related to memory and history teaching fall within a clearly established legal framework that is international and national. The international level framework includes, in particular, the right of all to access their cultural heritage, the right to education, the right to access and spread information and knowledge, and the right to free expression that involves the freedom to seek, receive and impart information and ideas.

At the national level, all rights related to education, culture, history, and children's rights are enshri-

ned in the Tunisian Constitution of January 27, 2014, which also recognizes the importance of historical events and the participation of the people in forging their history and building their State. Similarly, the law on transitional justice constitutes the basis for future work on memorialization, and entrusts this task to the Truth and Dignity Commission which has set up a sub-committee to that end.

The role of education and « *memorialization* » in transitional justice

The teaching of history is often driven by political aims and is usually part of the cultural specificities of each society, thereby helping to build the identity of a nation. Education has a particularity, compared to other "mechanisms" of transitional justice, in that it touches on all generations : those emerging from conflicts or who have directly experienced dictatorship, as well as those who follow them.

Given their fundamental social and political role, history textbooks can generate significant political contestation. The selection procedure for history textbooks is particularly sensitive: in some cases, the State may be tempted to select only works highlighting the "official" version of the past. Understanding the process of drafting and selecting history textbooks aids the examination of their potentially politicized nature.

Teachers have an essential role to play in the process of transitional justice. Their ability to come up with creative and innovative teaching methods to fill or to complement existing textbooks depends on their level of qualification and skills. The content of textbooks should, therefore, be reviewed in such a way as to leave teachers significant room for maneuver and interpretation, and to offer them the possibility fo open discussion, in the classroom, on controversial issues of the past.

In order for teachers to actively contribute to transitional justice, they should abandon the image of a vertical, top-down diffusion of knowledge in favor of a more egalitarian vision centered on critical discussion and participatory debate. In fact, the goal of a history lesson is not merely to dogmatically transmit unquestioned knowledge, but rather to spark the imaginative emotion of the students, and to encourage their independence of mind so that they become autonomous and enlightened citizens. Debate and disagreement are indeed at the heart of democratic life. It is, therefore, essential to inculcate these values in the students at the earliest stage, and to develop their ability to question assumptions and to peacefully resolve disagreements.

(Re)inventing the past in Tunisia : A political strategy?

The figure of Bourguiba

For the majority of commentators and historians, and in national memory, Bourguiba remains a key figure in the recent history of Tunisia, and seems to have marked the entire period from 1927 to 1987 and even beyond. In the eyes of many researchers (including political scientists), he is still the main figure in the national struggle against French colonization, and the leader of major social reforms in Tunisia. His legacy runs deep.

For the interviewed teachers, Bourguiba remains a key figure, the "founding father" of the Tunisian nation, despite his failures and errors.

For his opponents, Bourguiba is the image of a dictator who still marks their memory. He is at the same time a figure that embodies modernism and an authoritarian president who caused his country to miss the opportunity to shift toward democracy, and bore responsibility for the rise of Ben Ali. He is even, in the eyes of some, a dictator who attempted to definitively change the face and identity of society, by eradicating certain trends, including religious ones, which he considered as "backward".

Bourguiba in history textbooks

History textbooks which devote passages to the former President include the following :

- The history textbook of the 6th year of basic education;
- The history textbook of the 9th year of basic education; and
- The history textbook of the 4th year of secondary education (the year of the baccalaureate in the Tunisian school system).

The review of the three books, reveals that no specific chapters are devoted to Bourguiba who instead appears in different lessons, particularly in those dealing with the struggle for independence and the state-building process after 1956.

History teaching

The recent history of Tunisia is presented in the three textbooks from the mid-19th century, beginning with the adoption of the Fundamental Pact in 1857, the promulgation of the Constitution of 1861, the reforms initiated by the Minister Kheireddine, and the French colonization in 1881. Then the textbooks begin to discuss the fight against colonization, where the figure of Bourguiba first appears. Focus is laid on :

- The Tunisian Youth Movement
- The 1920^{s} and the birth of the Liberal Constitutional Party
- The 1930^{s} and the rise of Bourguiba
- The 1940^{s}, politics and the trade-union
- The 1950^{s} and the road to independence
- The years of power : Bourguiba the reformer (1956-1987)

In general, the approach adopted in history textbooks is mostly descriptive, with little or no room for critical analysis as regards Bourguiba's role and career. Some episodes of his career, which deserve critical examination, are absent or are mentioned with no thorough analysis or detail. These include, in particular :

- The relationship between the Old and the Neo-Destour
- The relationship between Bourguiba and Salah Ben Youssef
- The episode of the "Fellagas"

- Bourguiba and the monarchy
- Bourguiba and the trade-union movement
- Bourguiba and coup attempts
- « The War of Bizerte »
- Economic choices and the failure of collectivism
- Bourguiba and freedoms

Minority memories, including memories of the victims of Bourguiba, seem to have been disregarded in the national history conveyed by textbooks. As stressed by the interviewed teachers, no significant reform has been undertaken since the Revolution. This deficiency is detrimental to the training of students, and constitutes a major obstacle in terms of truth-seeking and guarantees of non-repetition.

History textbooks are too descriptive, with no room for critical analysis. They reflect an outdated teaching methodology, and claim a form of objectivity at the expense of divergent discourses. Being too selective, they do not serve the modern goals of history teaching. In these text, we notice :

- An emphasis on certain political figures, notably Bourguiba : Many other resistance activists and political leaders, such as Mohamed Ali Hammi, Salah Ben Youssef and Hedi Chaker, receive little or no mention in history textbooks.
- A concentration on political events in Tunis at the expense of regional and local history : History textbooks focus largely on political events that took place in the capital. Very few regional or local events, such as the bombing of Sakiet Sidi Youssef and the War of Bizerte, are mentioned.
- A focus on political events at the expense of other dimensions of history. History textbooks are political books par excellence. Cultural, economic and social issues receive almost no mention, despite the rich cultural life in Tunisia during the first half of the 20th century.

Improving the teaching of history : Some recommendations by teachers

To improve the teaching history and enhance the memorialization process, the interviewed teachers offered a number of recommendations :

Recommendations concerning the teaching of history

The interviewed teachers insisted on the necessity of enriching the content of history textbooks and to improve the teaching methodology. In this context, they underlined the need to :

- Teach recent history and put emphasis on the political transitions that Tunisia has known ;
- Teach the elements of history and memory that are hitherto ignored or marginalized, such as the

relationship between the Old and Neo Destour ; the relationship between Bourguiba and Salah Ben Youssef ; the episode of the "Fellagas"; Bourguiba and the monarchy ; Bourguiba and the trade-union movement ; Bourguiba and coup attempts ; « The War of Bizerte » ; economic choices; the state of freedoms, local/regional historical figures/events; social and cultural history.

Recommendations regarding teaching methodology

Recommendations concern in particular :

- The necessity to adopt new interactive, participation-based methods focused on comprehension and critical analysis;
- The need to set new goals for history teaching : national pride without excluding the other, acceptance of historical components, diversity, tolerance.

Recommendations concerning the process of memory :

The interviewed teachers focused on four key elements :

The memory to be preserved

- Preserve the memory of unknown or ignored local/regional figures;
- Preserve the memory of groups : Resistance activists, "Fellagas", tribes etc;
- Preserve the 'everyday memory', the memory of 'ordinary' people.

Memorialization processes

- The establishment of truth;
- Documentation and archiving;
- Public-private cooperation.

Memorialization tools

- School museums;
- Regional and local museums;
- Festivals and memorial days;
- Monuments (at the regional and local level, and not necessarily at the national level).

The role of different stakeholders

While recognizing the State's leading role, the interviewed teachers insisted on the responsibility of

the Truth and Dignity Commission, on the one hand, and on the contribution of researchers and academicians, on the other. They also underlined the importance of private initiatives undertaken by associations or individuals.

Executive recommendations

1. Teach recent history and focus on the transitions experienced by Tunisia, including the Revolution and the period of Ben Ali;

2. Teach historical/memorial elements hitherto ignored or marginalized, especially as regards the struggle for independence and the figures opposed to Bourguiba;

3. Teach local and regional histories, and not only national history;

4. Highlight the historical tensions and different interpretations of history by promoting balanced and critical analysis by students so as to stand against any political exploitation of the past;

5. Teach social, cultural and economic history, in addition to political history;

6. Place the teacher at the heart of the action of reform, by promoting training and making him an actor of history.

7. Set new goals for the teaching of history, including the development of civic and critical thinking, and encourage discussions and debates in class;

8. Adopt new methods of teaching history, by using new technologies and drawing on oral or "living" history;

9. Preserve the memory of lesser-known local and regional events or people in order to break with the centralization of Tunisian history in the capital, and help remove the marginalization of the interior regions, including through the establishment of museums and memorial festivals therein;

10. Preserve the memory of groups, not just that of individuals, including in history teaching;

11. Preserve the "everyday memory", the memory of "ordinary" people and popular culture, and use this living memory to support the understanding of contemporary history;

12. Actively link the teaching of history to the transitional justice process, especially in terms of truth-seeking, and involve teachers in the development and dissemination of the work of the Truth and Dignity Commission in this regard;

البحث العلمي
والعدالة الانتقالية في تونس

نوفمبر 2016

البحث العلمي والعدالة الانتقالية في تونس

الفهرس

المقدمة

الجزء الأول :
الإطار المفاهيمي • ما هو دور البحوث في مجال العدالة الانتقالية ؟

2. تقييم مسار العدالة الانتقالية

3. تحليل المسارات

1.3 البحث الموجه نحو النتائج

2.3 رصد المسار

3.3 أهمية البحوث

الجزء الثاني : الباحثون -فاعلون حقيقيون في مسار العدالة الانتقالية ؟

4. الحالة الراهنة للبحوث حول العدالة الانتقالية

1.4 القيود والعقبات في البحوث حول العدالة الانتقالية

5. العقبات والعوائق في النشاط البحثي

1.5 التباين حسب الاختصاص

2.5 العدالة الانتقالية والبحث العلمي: أسباب اضطراب العلاقة

3.5 القضايا البحثية المقترحة

4.5 الأبعاد الضمنية والعرضية في خطاب الباحثين

الجزء الثالث : قراءة ببليوغرافية للبحوث المنجزة في تونس 2011•2016

6. تفاصيل أولية

1.6 فائدة مباشرة أو ذات الصلة بالعدالة الانتقالية

2.6 المواضيع المفضلة والمهمشة

7. «منتجي» البحوث

الجزء الرابع : الفائدة من البحث في العدالة الانتقالية في تونس

8. البحوث في تونس

1.8 البحوث الأكاديمية

2.8 البحوث الجمعيات والمنظمات

3.8 نحو البحث الدقيق والتأثير الأفضل

4.8 نحو برنامج للبحث حول العدالة الانتقالية

9. الخلاصة والتوصيات

المراجع

ملخص وتوصيات

من جوانب عديدة، تعتبر تونس بمثابة «مخبر» لعالم الانتقال، هذا الجزء من البحوث الأكاديمية المخصصة لمراقبة عملية التحول الديمقراطي، وقد نشأت بفضل التحولات الديمقراطية التي قامت في أوروبا الشرقية عند سقوط جدار برلين، والتي وجدت نفسا جديدا مع موجة «الربيع العربي». وفي الواقع، بعد وقت قصير من سقوط بن علي في 14 جانفي 2011، تقبلت تونس دعما دوليا كبيرا ، وذلك في كافة المجالات: الإعلام، الإصلاحات الأمنية، لإصلاح القضائي والتنمية الإقليمية والعدالة الانتقالية... ولقد أصبحت تونس بسرعة كبيرة أرضية خصبة « لاختبار» خبرة الجميع في التحول الديمقراطي، ونأمل في استعادة الأمل بعد محاولات البلقان وأفغانستان والعراق.

وفي وقت قصير، تكاثرت المؤتمرات وورشات العمل والمنشورات، وأصبح تركيز التونسيين على مفهوم له العديد من السياقات الجديدة، والذي سيتم تصحيحه بسرعة: ألا وهو «العدالة الانتقالية.»والدليل الكبير على هذا المكسب، والكاشف عن التشابكات المعقدة بين العالمي والمحلي، هو أن جمعيات المجتمع المدني التونسي المتدخلين في هذا المجال تتضاعف: «الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية»، «التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية»، الخ. هذا التوسع الفكري والجمعياتي قد أعطى ثماره: ففي سنة 2012، أطلقت الدولة رسميا «الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية»، ونظمت بمساعدة من الأمم المتحدة والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، سلسلة من المشاورات في جميع مناطق البلاد لاستطلاع آراء الضحايا والمتساكنين على الاتجاه الواجب إعطاؤه للمسار. عدد لا يحصى من ورشات العمل التدريبية وبناء القدرات، حملات التوعية، أفلام وثائقية وحتى الرسوم المتحركة ترافق هذه المشاورات وتتأكد من أنها في متناول الأغلبية.

بعيدا عن هذا المنهج «الغير مستقيم»، تمت صياغة المسار العملي لتنفيذ مسار العدالة الانتقالية، منذ البداية، عبر هيئة نظرية وأكاديمية قوية ومبتكرة، والتي ظلت مع ذلك معيدة لنخبة معينة من المثقفين والغير معروفين من قبل العامة. كما أنه هناك العديد من الدراسات المنشورة باللغة الإنجليزية التي لم تتم ترجمتها في تونس. إذا كانت المؤتمرات العديدة المنظمة منذ عام 2011 قد ساعدت على انتشار موسع لهذه البحوث، وبجمع جلسات الأكاديميين والممارسين، ظلت البحوث تتنقل في «برج عاجي» بعيدة عن اهتمامات أصحاب المصلحة من هذا المسار، أهمهم الضحايا. هل هذا يعني أن هذه الأشغال لا لزوم لها، وإنها لا تتوافق إلا مع اهتمامات فكرية بحتة بدون أي تأثير على المسار الجاري؟

وهنا تكون أهمية البحث العلمي في مسار العدالة الانتقالية في تونس، وتقديم توصيات محددة لتحقيق أقصى قدر من التأثير والتفكير في العديد من الروابط التي يمكن أن توحد الأكاديميين وأصحاب المصلحة، فإن بارومتر العدالة الانتقالية اختار هذا الموضوع للدراسة الرابعة والأخيرة.

أهمية وأشكال البحوث في مجال العدالة الانتقالية :

وفقا للمختص الشهير في التحولات الديمقراطية «خوان لينز»، يعتبر معيار نجاح العملية الانتقالية واضح: قبول «القوى الرئيسية والمنظمات والمؤسسات بقواعد الديمقراطية باعتبارها السبيل الوحيد إلى السلطة».

كل الصعوبة إذا، تكمن في تحديد السبب المحدد لهذا القبول. وغالبا ما يكون ارتفاع أو انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الذي يزن أكثر في هذه التطورات الإيجابية أو السلبية للعدالة الانتقالية نفسها. وفي بعض الأحيان، يكون عامل الوقت، والشفاء من الذكريات والاستياءات، يمثل وحده التقدم الديمقراطي.

ومع ذلك، فإن التقييم لا يقتصر على مسارات التقييم التي تم تنفيذها، ولكن يمكن أيضا أن ينطبق على الآليات الحالية، من خلال جمع البيانات التجريبية لإرشاد هذا المسار مباشرة، بما في ذلك من خلال تقييم الاحتياجات الملموسة والتدريجية للضحايا.

على هذا النحو، يمكن أن يفهم التقييم كعنصر متألف على الأقل من ثلاثة أشكال مختلفة من الأبحاث :

البحث الموجه للنتائج، والذي يسعى إلى الإجابة على السؤال: «ما هي العدالة، لمن، ومتى؟ ». ويتطلب هذا المنهج عموما جمع البيانات من الضحايا، والسكان المتضررين أو أصحاب المصلحة. يمكن للتقييمات التكوينية أن تفهم، على سبيل المثال، احتياجات فئات محددة، وكيف ترى العدالة. ومن الأفضل أن تتم قبل البدء في المسار من أجل ضبط تلك الانتظارات.

متابعة المسار، و تسعى إلى فهم كيفية تنفيذ مسار العدالة الانتقالية. وهي تشمل مثلا جمع بيانات عن كيفية وصول الناس لهذه الآليات. يمكن للبيانات التي تم جمعها أن تسمح لمن يديرون آليات العدالة الانتقالية بفهم ما إذا تحققت أهداف هذا المسار المعيارية، وخاصة من حيث التفاعل مع السكان ونوعية هذا الالتزام. هذا الرصد يمكن أن يسمح للمسار أن يتطور ويعتدل في ضوء أدائه.

تقييم النتائج، وهو ما يثير مسألة تأثير المسار، والذي يتم في نهاية هذا الأخير. يتطلب هذا العمل قياس التغييرات التي حدثت وذلك بمقارنة الوضع في البلد قبل وبعد إنشاء آليات العدالة الانتقالية وتقدير عدد الأهداف المحددة مسبقا التي تحققت.

وتشمل هذه الأهداف عموما منع نشوب الصراعات في المستقبل، الكشف عن الحقيقة، معاقبة المذنبين، رضا الضحية، وكذلك تعزيز سيادة القانون والديمقراطية والمصالحة الوطنية حيث يجب أن تحدد نتائج التقييم : هل تحققت هذه الأهداف ام لا، وذلك من خلال إنشاء الروابط السببية الممكنة بين مسار العدالة الانتقالية وهذه الأهداف .

خارطة البحوث في تونس

إن استعراض البحوث المقدمة في إطار العدالة الانتقالية تكشف عن اتجاه له علاقة بنفس المقاربة لهذه القضايا. وبالتالي، علينا أن نميز بين نوعين من البحوث: البحوث القائمة في إطار واضح وواعي بهذا المسار، والبحوث التي تتناول أحد موضوعات العدالة الانتقالية، دون الدخول مباشرة في دائرة «المعرفة».

للتمييز بين هاتين الفئتين، من المهم الرجوع إلى البحوث نفسها، وعدم الاقتصار على عنا وينها فقط. حيث أنه في الواقع، هناك قلة من البحوث التي تتناول موضوع العدالة الانتقالية ككل. وتفسر ندرة البحث الشاملة حول هذا الموضوع بالحاجة إلى فريق للبحث ووسائل عمل أوسع للبحوث المحددة حول مواضيع محدودة. وبالتالي، يتركز أكبر عدد من الأبحاث القائمة في هذا المجال على المواضيع محددة والأكثر استهدافا. وهناك الكثير من هذه الأبحاث المتركزة بشكل واضح في سياق العدالة الانتقالية، ولكن لا يتم تطويرها في هذا الإطار المفاهيمي ولا بمراعاة مبادئ وأهداف ومعايير محددة للعدالة الانتقالية. وهكذا، نجد الكثير من البحوث القانونية والتاريخية القائمة على التخصص دون إشارة إلى العدالة الانتقالية وأهدافها وآثارها. وهذا يفسر حقيقة أن هؤلاء الباحثين المكونين في مدارسهم الخاصة، غالبا ما يعتبرون بحذر أي حقل جديد من الدراسات والأسس المفاهيمية هو حقل غير مؤكد.

غلبة القانون : في المجال القانوني لا تزال مؤسسات التعليم العالي (بما في ذلك كليات الحقوق والعلوم القانونية بتونس وسوسة، وإلى حد ما، كلية الحقوق بصفاقس)، معظمها «خصبة » في مجال البحوث، ولا سيما في سياق مذكرات الماجستير. غلبة القانون تعكس اتجاه الانتقال التونسي الذي منذ عام 2011 هيمن عليه المجال القانوني. بمعنى من المعاني، كان التحول السياسي في مرحلة أولى تحولاً

قانونياً: صياغة الدستور، سن العديد من قوانين العدالة الانتقالية (مرسوم العفو والمراسيم المتعلقة بتعويض الضحايا، مرسوم قانون مصادرة المكاسب غير المشروعة، المحاكمة أمام مختلف المحاكم المدنية والعسكرية، اعتماد قانون العدالة الانتقالية وإنشاء هيئة الحقيقة والكرامة ...) هي بالتأكيد قرارات سياسية ولكن تم تحليلها على اساس أنها موضوع قانوني ساهمت في تعزيز وإغناء الإنتاج العلمي في هذا الموضوع.

ومع ذلك، لم يتم تقديم أي أطروحة دكتوراه حول هذا الموضوع على الرغم من وجود عدد كبير من المواضيع حول العدالة الانتقالية المسجلة في مختلف كليات القانون والتي لم تكتمل. ويفسر ذلك جزئيا إلى حقيقة أن رسائل الدكتوراه غالبا ما تتطلب أكثر من 3 سنوات لتحقيقها، وعملية العدالة الانتقالية تتغير باستمرار، الأمر الذي يتطلب تعديلات حساسة.

مستجدات الدراسات التاريخية : في الواقع هناك الكثير من البحوث التاريخية عن فترة العدالة الانتقالية (1955-2013) ومواضيع مختلفة من التاريخ الحديث لتونس. ويتم تطوير هذه الدراسات أساسا في المعهد العالي للتاريخ المعاصر لتونس، التي تمثل من حيث المبدأ الإطار المؤسسي للدراسات حول الجوانب التاريخية والتذكارية لتونس. ومن الملاحظ أن الدراسات القانونية والبحوث التاريخية التي تغطي فترة العدالة الانتقالية ليست حكرا على المؤسسات العامة. في الواقع، أثرت مؤسسة التميمي المكتبة التونسية إلى حد كبير بالمساهمة منذ عام 2011 بتقديم البحوث المتنوعة والغنية جدا في تاريخ تونس الحديث والمتخصصة في الشهادة.

تهميش العديد من المواضيع ذات الصلة : على هامش تركيز العلوم القانونية والتاريخية، نجد غيرها من التخصصات لا تزال تأخذ القليل من الاهتمام في مواضيع العدالة الانتقالية. عدد قليل من الدراسات قد خصص لهذا الموضوع عن طريق العلوم الاجتماعية، علم النفس أو علم الإنسان، في الوقت الذي كان من الممكن فهم احتياجات وتوقعات الضحايا، تحليل خطاب المسؤولين السابقين أو التصور العام أن يستفيد من أساليب هذه التخصصات. كما نلاحظ غياباً شبه تام للدراسات الاقتصادية حول هذه العملية الذي هو في قلب هذه القضايا.

التوصيات :

تظهر هذه النظرة السريعة على حد سواء ثراء البحث الحي والمتعدد بشأن العدالة الانتقالية في تونس، و ما يتعين القيام به. إذا تونس قد أثارت اهتمام المجتمع الدولي منذ عام 2011، والتي تظهر كأنها «مختبر» الربيع العربي واليوم تعتبر الأمل الوحيد للنجاح، والعدالة الانتقالية تبرز نظراً للدراسات التي أجراها « المختصون في التحولات الديمقراطية » وذلك للمصلحة المتعددة التخصصات. وبصرف النظر عن المغرب، عدد قليل من البلدان في المنطقة قد نفذت بالفعل عمليات العدالة الانتقالية: تونس تميل لمواجهة الاتهامات التي تقول إن هذا التمشي ذو نزعة «غربية» أو نزعة إمبريالية يهودية مسيحية، لأنها ترتكز على أساس الغفران والمصالحة.

عملية العدالة الانتقالية في تونس تعتبر إذاً تجربة «نقية كيميائيا» أجريت في ظل ظروف «المختبر المثالي»: تم بالفعل هذه العملية عن طريق إرادة سياسية قوية في مهدها، المجتمع المدني التزم بحماس، مفهوم العدالة الانتقالية تم إستبنائه بسرعة من قبل الجهات المعنية المحلية ومراحل مختلفة (مشاورات، قوانين، مناقشات عامة وما إلى ذلك) قد تم تنفيذها بطريقة تظهر، على الورق على الأقل، «مثاليةً». ولذلك فمن الطبيعي أن الباحثين اهتموا بهذا الموضوع.

غير أن دراستنا التي ارتكزت على البحوث في تونس، سلطت الضوء على بعض الاتجاهات الهامة والتي دعت إلى عدة توصيات :

- لمواجهة هيمنة المجال القانوني الذي يمكن أن يعطي رؤية قانونية حصرية للعدالة الانتقالية، ينبغي تشجيع التخصصات الأخرى (بما في ذلك إحداث برامج بحثية في الجامعات، إنشاء التعاون المؤسسي وتنظيم حلقات دراسية) للعمل على هذا

الموضوع. وهذا يهم على وجه الخصوص علم النفس، الاقتصاد، علم الإنسان، علم الاجتماع السياسي، الفلسفة...

• على الرغم من الاهتمام الفعلي بالعدالة الانتقالية، ينبغي أن يكون المؤرخون أكثر دعما، من خلال بحوثهم في التاريخ المعاصر، أعمال هيئة الحقيقة والكرامة واللجان الخاصة من خلال وضع الانتهاكات في السياق الهيكلي والتصدي لمحاولات الرجوع للماضي القريب.

• يجب أن تكون البحوث حول العدالة الانتقالية لا مركزية وتشمل المزيد من المناطق من خلال إنشاء مراكز البحوث في المناطق المهمشة وتنظيم أنشطة فكرية لتشجيع نشر أفضل للأعمال.

• الجسور بين الجامعة والمجتمع موجودة ويجب تعزيزها من أجل تشجيع الباحثين عند تقديم أعمالهم على اعطائها قيمة وتطبيقاً عملياً وتأثيراً أكبر. كما سيمكن هذا جمعيات المجتمع المدني من تعبير أفضل عن احتياجات أبحاثهم وتشجيع الباحثين والجهات المانحة لتكون قادرة على الاستجابة بفعالية.

• الباحثون عن العدالة الانتقالية في تونس يجب أن يتثبتوا أن أعمالهم قادرةٌ على الوصول إلى أكبر عدد من حيث النشر، الشكل واللغة (خاصة الفرنسية والعربية).

• المطبوعات الناطقة باللغة الإنكليزية ما زالت منغلقة أيضا ومجهولة في تونس، حيث لا يزال يتعذر الوصول إليها إلى حد كبير بسبب بما في ذلك المنصات الغير المجانية للمجلات الأكاديمية. لذا ينبغي النظر في تسهيلات للوصول حتى لا تبدو أن لا علاقة لهذه الأعمال بالسياق ذاته الذي تنطبق عليه.

• لا بد لآليات العدالة الانتقالية، وخصوصا هيئة الحقيقة والكرامة، أن تطبق جدول أعمال بحثي واضح وتشجع الشراكات، وطنية أو دولية كانت، مع المؤسسات البحثية المتخصصة. فهذه الاعمال ستكون هامة بالنسبة لتقريرها النهائي وإمكانية تطبيقه.

Recherche scientifique et justice transitionnelle en Tunisie

Novembre 2016

Recherche scientifique et justice transitionnelle en Tunisie

Table des matières

Introduction

Première Partie : Cadre conceptuel – quelle place pour la recherche dans la justice transitionnelle ?

2. Evaluer un processus de justice transitionnelle
3. Analyser les processus en cours
   - 3.1 La recherche orientée vers les résultats
   - 3.2 Le suivi du processus
   - 3.3 L'utilité de la recherche

Deuxième Partie : Les chercheurs – des acteurs à part entière du processus de justice transitionnelle ?

4. L'état des lieux de la recherche sur la justice transitionnelle
   - 4.1 Les limites et obstacles rencontrés dans la recherche sur la justice transitionnelle
5. Les freins et les obstacles à l'activité de recherche
   - 5.1 Une variation selon les disciplines
   - 5.2 Justice transitionnelle et recherche académique : les raisons d'une relations trouble
   - 5.3 Les problématiques de recherche envisagées
   - 5.4 Les dimensions implicites et transversales dans le discours des chercheurs

Troisième Partie : Lecture bibliographique des recherches élaborées en Tunisie de 2011 à 2016

6. Précisions préliminaires
   - 6.1 Un intérêt direct ou connexe pour la justice transitionnelle
   - 6.2 Thématiques préférées et marginalisées
7. Les « producteurs » de la recherche

Quatrième partie : De l'utilité de la recherche sur la justice transitionnelle en Tunisie

8. La recherche en Tunisie
   - 8.1 La recherche universitaire
   - 8.2 Les recherches menées par les associations et les organisations de terrain
   - 8.3 Vers une recherche rigoureuse et un meilleur impact
   - 8.4 Vers un programme de recherche sur la justice transitionnelle
9. Conclusion et recommandations

Listes bibliographiques

Résumé et recommandations

A divers égards, la Tunisie fait office de « laboratoire » pour le petit monde de la « transitologie », ce pan de la recherche académique consacré à l'observation des processus de transition démocratique, né à la faveur des processus de démocratisation engendrés en Europe de l'Est par la chute du mur de Berlin, et qui a trouvé avec la vague des « Printemps arabes » un nouveau souffle. De fait, peu après le renversement de Ben Ali, le 14 janvier 2011, la Tunisie fut se vit offrir une aide internationale de grande ampleur, et dans tous les domaines : médias, réformes de la sécurité, réformes de la justice, développement régional ou encore justice transitionnelle – les domaines d'intervention ne manquaient pas. La Tunisie allait en effet devenir bien vite un terrain fertile pour « tester » l'expertise de chacun en matière de transition démocratique, et peut-être aussi retrouver espoir après les tentatives déçues des Balkans, de l'Afghanistan et de l'Irak.

Très vite, les conférences, ateliers, et publications se multiplièrent, et l'attention se déporta vers un concept à de nombreux égards nouveau pour le public tunisien, mais qui sera bien vite approprié : la « justice transitionnelle ». Preuve significative de cette appropriation, et révélateur des complexes enchevêtrements entre le global et le local, les associations de la société civile tunisienne intervenant dans ce domaine se multiplient : « Réseau tunisien pour la justice transitionnelle », « Coordination nationale indépendante pour la justice transitionnelle », et autres associations de victimes se créent chaque jour. Ce foisonnement intellectuel et associatif porte ses fruits : en 2012, l'Etat lance officiellement un « dialogue nationale sur la justice transitionnelle » et organise, avec l'aide des Nations Unies et du Centre International pour la Justice Transitionnelle, une série de consultations dans toutes les régions du pays, afin de recueillir l'avis des victimes et de la population en général sur la direction à donner au processus. D'innombrables ateliers de formations, de renforcement des capacités, une campagne de sensibilisation, des films, documentaires et même dessins animés accompagnent ces consultations et s'assurent qu'elles sont accessibles au plus grand nombre.

Assez loin de cette démarche « par le bas », le processus pratique de mise en œuvre du processus de justice transitionnelle a été encadré, dès le début, par un corpus théorique et académique solide et novateur, qui restera toutefois plutôt destiné à une certaine élite intellectuelle et inconnue du grand public. Plusieurs travaux, publiés en langue anglaise, n'ont par ailleurs jamais été traduits en Tunisie. Si plusieurs colloques organisés depuis 2011 ont permis de diffuser un peu plus largement ces recherches, en mélangeant les audiences de scientifiques et de praticiens, dans l'ensemble la recherche est restée muée dans une « tour d'argent » assez éloignée des préoccupations des acteurs du processus, et en premier lieu des victimes. Est-ce à dire que ces travaux sont inutiles, et qu'ils correspondent à des préoccupations purement intellectuelles, sans effet sur le processus en cours ?

C'est justement pour, au contraire, démontrer l'importance de la recherche scientifique dans le processus de justice transitionnelle en Tunisie, et formuler des recommandations précises afin de maximiser cet impact en réfléchissant aux nombreux liens pouvant unir les universitaires et les acteurs engagés sur le terrain, que le Baromètre a choisi d'explorer ce sujet pour sa quatrième et dernière étude.

Importance et formes de la recherche en matière de justice transitionnelle

Selon le fameux « transitologue » Juan Linz, le critère de réussite d'une transition est clair : il correspond au moment où « les principales forces, organisations et institutions en présence acceptent les règles du jeu démocratique comme seul moyen d'accéder au pouvoir ». Toute la difficulté tient alors à identifier la cause précise de cette acceptation générale, et de mesurer la place de la justice transitionnelle dans ce processus. Souvent en effet, c'est la hausse ou la baisse du PIB qui pèse davantage dans ces évolutions positives (ou négatives) que les mécanismes de justice transitionnelle (procès, commissions vérité, mesures de réparations ou assainissement des institutions) à proprement parler. Parfois, c'est aussi le travail du temps, et l'apaisement des mémoires et des rancœurs, qui seul peut rendre compte de ces progrès démocratique.

Cependant, cet effort d'évaluation des mécanismes de justice transitionnelle ne s'effectue pas uniquement à leur terme,, mais peut aussi se faire tout au long d'un processus en cours. La collecte de données empiriques, en particulier auprès des victimes et des intervenants de ces mécanismes, peut permettre de les influencer directement, voire de rectifier certaines trajectoires et de maximiser ainsi leur impact.

En tant que telle, l'évaluation peut donc être appréhendée comme nécessitant au moins trois formes différentes de recherche..

- La recherche orientée vers les résultats cherche à répondre à la question suivante : « Quelle justice, pour qui, et quand? ». Cette démarche exige généralement la collecte de données (analyse qualitative ou quantitative) auprès des victimes, les populations affectées ou les parties prenantes concernées. Cette forme de recherche permet de mieux appréhender, par exemple, les besoins de groupes particuliers et la façon dont ceux-ci perçoivent la justice transitionnelle. Elle devrait idéalement avoir lieu avant que le processus ne soit lancé, afin de pouvoir, d'emblée, l'ajuster à ces attentes.

- Le suivi (monitoring) du processus permet comprendre comment un processus de justice transitionnelle est effectivement mis en œuvre. Cette démarche implique la collecte de données pour comprendre, par exemple, comment les populations locales accèdent à ces mécanismes. Les données recueillies aident les décideurs et les intervenants dans le processus à comprendre si les objectifs normatifs qu'ils se sont fixé ont été atteints, notamment en termes d'interaction avec la population concernée et de qualité de cet engagement. Ce suivi doit idéalement permettre au processus d'évoluer et d'être modifié à la lumière de ses propres performances.

- L'évaluation des résultats pose la question de l'impact final d'un processus, à l'issue de ce dernier. Ce travail implique de mesurer le changement social et politique engendré, en comparant la situation d'un pays avant et après la mise en place des mécanismes de justice transitionnelle. Il aide à évaluer le degrés de réalisation des objectifs, notamment en matière de prévention des conflits, de révélation de la vérité, de punition des coupables (redevabilité), de satisfaction des victimes, ou encore en terme de promotion de l'état de droit, de démocratie et de réconciliation nationale. L'évaluation des résultats doit établir, si possible, des liens de causalité entre le processus de justice transitionnelle et la réalisation de ces différents objectifs.

Cartographie de la recherche en Tunisie

La revue des recherches élaborées sur la justice transitionnelle révèle une première différence dans l'approche même de ces thématiques. Ainsi, on peut distinguer déjà deux types de recherches : les recherches menées dans un cadre clair, conscient du processus et déterminé comme tel ; et celles qui traitent d'une de ces thématiques de la justice transitionnelle de manière contingente et connexe, sans intégrer directement leur problématique au corpus de la « discipline ».

Pour distinguer ces deux catégories, il importe de consulter les recherches elles-mêmes, et de ne pas se limiter à leur intitulé. En effet, rares sont les recherches qui traitent de la thématique de la justice transitionnelle dans son ensemble. La rareté des recherches globales sur le sujet s'explique par la nécessité d'une équipe de recherche et de moyens de travail plus importants que pour des recherches ponctuelles, et sur des thématiques limitées. Ainsi, le plus grand nombre de recherches existant en la matière porte sur des sujets plus restreints et plus ciblés. Un grand nombre de ces recherches se situe clairement, indirectement, dans le cadre général de la justice transitionnelle, mais elles ne s'inscrivent pas explicitement dans la discipline, dans les principes, objectifs, normes et spécificités de la justice transitionnelle. C'est le cas notamment des travaux de recherche en droit, en sciences politique ou en histoire. Les chercheurs, formés à leur propre école et appliquant leur propre méthodologie, considèrent souvent avec méfiance un domaine d'étude si jeune, et aux fondements conceptuels encore incertains.

D'autres tendances peuvent par ailleurs être dégagées :

- **Une prédominance du droit :** en matière juridique, les établissements de l'enseignement supérieur (notamment la Faculté de droit et des sciences juridiques de Tunis et de Sousse ainsi que, dans une certaine mesure, la Faculté de droit de Sfax), demeurent les plus « fertiles » en matière de recherches, notamment dans le cadre des mémoires de master. Cette prédominance du droit reflète une tendance propre à la transition tunisienne, qui depuis 2011 a été largement dominée par le champ juridique. En un sens en effet, la transition politique post-2011 était d'abord une transition juridique : l'élaboration de la Constitution, la promulgation de nombreuses lois relatives à la justice transitionnelle (le décret-loi portant amnistie générale, les décrets relatifs à la réparation des victimes, le décret-loi sur la confiscation des biens mal acquis, les procès devant les différents tribunaux civils et militaires, la loi organique sur la justice transitionnelle et la mise en place de l'IVD…), sont certes aussi des décisions politiques, mais elles ont été exclusivement analysés comme un sujet juridique, favorisant une production scientifique très riche sur le sujet.

- **L'actualité des études historiques :** Une bonne présence de l'histoire tempère un peu la domination des sciences juridiques. En effet, les recherches historiques sont nombreuses sur la période concernée par la justice transitionnelle (1955-2013), et sur différentes thématiques de l'histoire récente de la Tunisie (voir à ce sujet la troisième étude du Baromètre). Ces travaux, de plus en plus nombreux depuis 2011, car bénéficiant d'une liberté de parole nouvelle, sont principalement élaborés au sein de l'Institut Supérieur d'Histoire de la Tunisie Contemporaine, qui constitue en principe le cadre institutionnel des études relative aux aspects historiques et mémoriels de la Tunisie. Toutefois, et contrairement aux études juridiques, les recherches historiques couvrant la période concernée par la justice transitionnelle ne sont pas le monopole des établissements publics.

- **Marginalisation de nombreuses thématiques transversales ou connexes :** Aux marges de cette prédominance des sciences juridiques et historiques, les autres disciplines accordent encore assez peu d'intérêt aux thématiques de la justice transitionnelle. Très peu d'études ont été consacrées au sujet par les sciences sociales, notamment, mais aussi par la psychologie ou l'anthropologie, alors même que la compréhension des besoins et des attentes des victimes, l'analyse du discours des anciens responsables ou la perception générale du processus, aurait pu bénéficier des méthodes propres à ces disciplines. Notons par ailleurs l'absence quasi totale d'études en économie sur le processus, qui est pourtant au cœur de ces enjeux.

Recommandations

Ce rapide aperçu montre à la fois la richesse d'une recherche dynamique et multiple sur la justice transitionnelle en Tunisie, et l'étendue de ce qu'il reste encore à faire. Si la Tunisie a suscité tant d'intérêt de la communauté internationale depuis 2011, apparaissant comme le « laboratoire » des Printemps arabes et, aujourd'hui, comme son seul espoir de réussite, la justice transitionnelle se démarque, au sein des études plus généralement menées par les « transitologues », par l'intérêt multidisciplinaire qu'elle suscite. A part le Maroc en effet, peu de pays de la région ont déjà mis en œuvre des processus de justice transitionnelle : la Tunisie tend ainsi à contrer les accusations de ceux qui veulent y voir une démarche strictement « occidentale », voire impérialiste ou à tendance « judéo-chrétienne », car reposant sur une cosmologie du pardon et de la réconciliation, à tort considérée comme étant propre à l'Occident.

Le processus de justice transitionnelle en Tunisie est par ailleurs, à de nombreux égard, une expérience « chimiquement pure » et réalisée dans des « conditions de laboratoire » idéales : il y a en effet été soutenu par une forte volonté politique dès ses débuts, tandis que la société civile s'y est engagée avec ferveur et que le concept de justice transitionnelle a été très vite approprié par les acteurs locaux. Les différentes étapes (consultations, lois, débats publics, etc.) ont été mises en œuvre d'une façon qui, sur le papier au moins, pouvait donc bien apparaître comme « parfaite », voire comme un nouveau « modèle ». Il n'est donc que naturel que les chercheurs se soient fortement intéressés à ce sujet.

En revanche, notre étude, qui s'est focalisée sur les recherches en Tunisie, a fait ressortir certaines tendances significatives, et qui appellent, chacune, à des recommandations spécifiques :

- Pour contrer la prédominance du champ juridique qui risque de promouvoir, à tort, une vision exclusivement légaliste de la justice transitionnelle, les autres disciplines devraient être fortement encouragées (notamment via des programmes de recherche spécifiques au sein des universités, ou par la mise en place de collaborations institutionnelles et l'organisation de colloques) à travailler sur le sujet. Cela concerne en particulier les études en psychologie, en économie, en anthropologie, en sociologie politique, et en philosophie.

- En dépit d'un certain intérêt, déjà existant, pour la justice transitionnelle, les historiens devraient être davantage mobilisés et appuyer, par leurs recherches sur l'histoire contemporaine, les travaux de l'IVD et des Chambres Spéciales, en plaçant les violations au sein d'un contexte structurel et en contrant toute tentative de réinvention du passé récent.

• La recherche sur la justice transitionnelle doit être décentralisée et mettre à contribution davantage les régions, y compris par la création de pôles de recherche dans les zones marginalisées et l'organisation, sur place, d'activités intellectuelles pour encourager une meilleure diffusion des travaux au niveau local.

• Des ponts entre mondes universitaires et associatifs existent, qui doivent être renforcés afin d'inciter les chercheurs à donner à leurs travaux, aussi, une valeur et une applicabilité plus directement pratique, et davantage d'impact dans le processus en cours. A l'inverse, cet effort devrait permettre aux associations de la société civile de mieux articuler leurs besoins en matière de recherche, et encourager les chercheurs et les bailleurs à y répondre plus efficacement.

• Les chercheurs sur la justice transitionnelle en Tunisie devraient s'assurer que leurs travaux sont accessibles au plus grand nombre, tant en terme de publication que de format et de langue (Français et surtout Arabe).

• Les publications anglophones restent encore trop cloisonnées et méconnues en Tunisie, où elles demeurent largement inaccessibles y compris en raison des règles des plateformes des journaux académiques souvent payantes. De meilleures facilités d'accès pour les chercheurs tunisiens devraient être envisagées, pour que ces travaux n'apparaissent pas comme étrangers au contexte même sur lequel ils portent.

• Les mécanismes de justice transitionnelle, en particulier l'IVD, devraient articuler un programme clair de recherche, y compris historique et sociale, et encourager des partenariats, nationaux ou internationaux, avec des institutions de recherche spécialisés. Ces travaux seront importants tant pour la solidité intellectuelle de son rapport final que pour son applicabilité.

Research and transitional justice in Tunisia

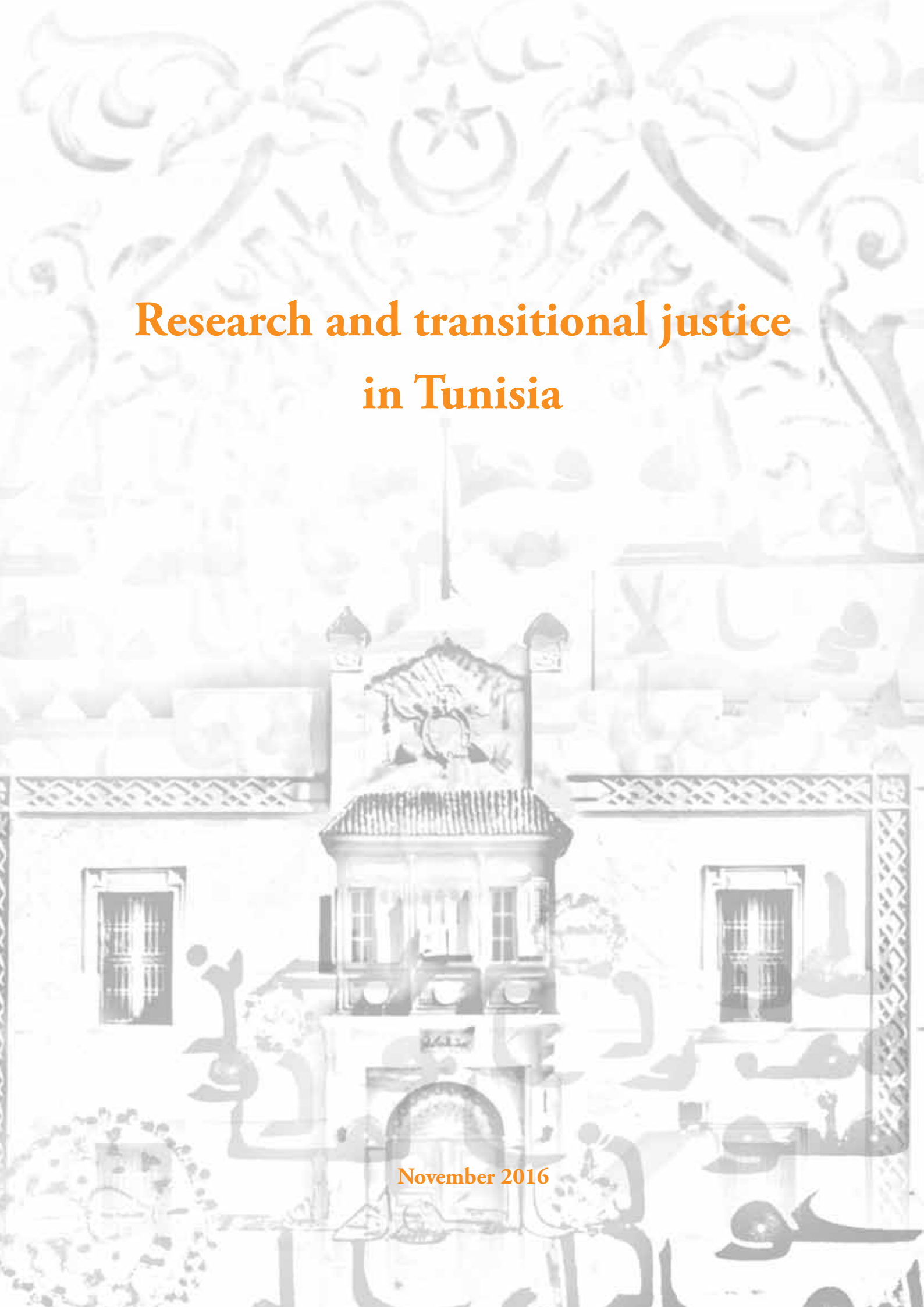

November 2016

Research and transitional justice in Tunisia

Table of contents

Introduction

Part One : Conceptual framework – what place for research in transitional justice ?

2. Assessing the transitional justice process
3. Analysing the ongoing processes
   - 3.1 Result-oriented research
   - 3.2 The monitoring of the implementation process
   - 3.3 Research utility

Part Two : Researchers – stakeholders taking full part in the transitional justice process?

4. An inventory of research on transitional justice
   - 4.1 Limitations and barriers facing research on transitional justice
5. Constraints and obstacles to research activity
   - 5.1 Variation according to disciplines
   - 5.2 Transitional justice and academic research : the why and what of a troubled relation
   - 5.3 Research issues
   - 5.4 Underlying and crosscutting dimensions in the rhetoric of researchers

Part Three : Literature review of research conducted in Tunisia from 2011 to 2016

6. Preliminary observations
   - 6.1 Direct or related interest for transitionlal justice
   - 6.2 Favourite or marginalized topics
7. Research « producers »

Part Four :

The usefulness of research on transitional justice in Tunisia

8. Research in Tunisia
   - 8.1 Academic research
   - 8.2 Research conducted by field associations and organisations
   - 8.3 Towards a more rigorous research and a better impact
   - 8.4 Towards a research agenda on transitional justice
9. Conclusion and recommandations

Biographic lists

Summary and Recommendations

In many respects, Tunisia is a "laboratory" for the small world of "transitology", the field of academic research dedicated to the observation of processes of democratic transition. This emerged from democratization initiated in Eastern Europe by the fall of the Berlin Wall, and was reinvigorated with the wave of transitions of the "Arab Spring". Shortly after the overthrow of Ben Ali on 14 January 2011, Tunisia was confronted with international assistance on a large scale, and in all fields: media, security reform, judicial reform, regional development and transitional justice, with no area of intervention forgotten. Tunisia quickly became fertile ground for the testing of the expertise of all involved in democratic transition, who were seeking to regain hope after efforts in the Balkans, Afghanistan and Iraq.

Soon after the revolution conferences, workshops, and publications burgeoned, with a focus on a concept new in many respects to the Tunisian public, but that would soon become familiar: transitional justice. Providing evidence of this dominance, and revealing the complex entanglements between the global and the local, associations of Tunisian civil society involved in this field have multiplied, including "The Tunisian Network for Transitional Justice," "The Independent National Coordination for Transitional Justice", etc. This intellectual expansion – accompanied by the development of civil society - has had impacts: in 2012, the state officially launched a "national dialogue on transitional justice" and organized with the help of the United Nations and the International Center for Transitional Justice, a series of consultations in all regions of the country to seek the views of victims and the general public on the direction of the process. Countless training workshops, capacity building interventions, awareness campaigns, films, documentaries and even cartoons have accompanied these consultations seeking to ensure they are accessible to the greatest number.

Far away from this grassroots approach, the practical implementation of the transitional justice process has been framed from the outset by a substantial and innovative theoretical and academic body of work, which has however addressed a certain elite intellectual audience and remained unknown to the public. Several studies published in English have also never been translated in Tunisia. While several conferences organized since 2011 have helped to spread this research a little wider, mixing academic audiences and practitioners, research has largely remained within an "ivory tower" and quite remote from the concerns of stakeholders in the process, and most notably from victims. Does this mean that the work is without impact, and relates only to purely intellectual concerns, with no effect on the current process?

It is precisely to demonstrate the importance of research around the process of transitional justice in Tunisia, and to make specific recommendations to maximize its impact and reflect on the many links that can bring academics and stakeholders together, that the Barometer chose this topic for its fourth and final study.

The nature and importance of research on transitional justice

According to the famous "transitologist" Juan Linz, the benchmark of a successful transition is clear: it is when "the main forces, organizations and institutions accept the rules of democracy as the only way to achieve power". The difficulty however is to how to identify the specific reason that actors have accepted this. Often it is the rise or fall in GDP that has greatest importance in the positive or negative

evaluation of transitional justice. Sometimes it is just the passing of time, and the healing of memories and resentments, which account for democratic progress.

However, evaluation is not limited to the those processes already put in place, but can also apply to mechanisms being developed, through empirical data collection intended to inform the process, including through a concrete and ongoing assessment of the needs of victims. As such, evaluation can be understood as comprising at least three different forms of research.

- Formative research, which seeks to answer the question: "What justice, for whom, and when? «. This approach generally requires collecting data from victims, affected populations or stakeholders. Formative evaluations can understand for example the needs of specific groups and how they perceive justice. They should ideally take place before the process is started.

- Process monitoring, which seeks to understand how effectively a transitional justice process is being implemented. It involves collecting data, for example, on how people access these mechanisms. Data collected can enable those managing transitional justice mechanisms to understand if the normative goals of the process are being met in terms of interacting with the appropriate population and the quality of that engagement. Ideally, such monitoring can allow a process to evolve and be modified in the light of its performance;

- Outcome evaluation, which asks what is the impact of a process, and occurs at the end of that process. This requires measuring the changes made by comparing the situation of a country before and after the establishment of transitional justice mechanisms and to assess how many of the goals set in advance were achieved. These objectives generally include the prevention of future conflicts, the revelation of the truth, punishment of the guilty, victim satisfaction, or the promotion of the rule of law, democracy and national reconciliation. Evaluation will seek to establish causal links between the transitional justice process and such change.

Mapping research in Tunisia

The review of research developed within the framework of transitional justice reveals a trend on the approach taken to these issues. Thus, we distinguish between two types of research: research conducted in a clear framework that relates to the process, and research that addresses a theme of transitional justice contingently, without directly engaging with the "discipline".

To distinguish these two categories, it is important to consult the research itself, and not limited to how it is labeelled. Indeed, there is rather little research that addresses the entire project of transitional justice as a whole. The scarcity of comprehensive research on the topic is explained by the demand for a substantial research team and the corresponding means to work, rather than that required for specific research on limited subjects. Thus, most existing research in this area focuses on smaller, more targeted topics. A lot of this research is clearly in the context of transitional justice, but is not developed in this framework or in a spirit taking into account the principles, objectives, and specific standards of transitional justice. Thus, there is much legal and historical research work developed within their respective disciplines without an allusion to transitional justice and its objectives and implications. This is explained by the fact that these researchers trained in their own areas, often view with suspicion a field so young, and with still uncertain conceptual foundations.

• **Predominance of law :** in the legal field, institutions of higher education (including Faculties of Law and Legal Science at Tunis and Sousse and, to some extent, the Faculty of Law of Sfax), remain the most productive in research, particularly in the context of Masters' theses. This predominance of law reflects a tendency of the Tunisian transition, which since 2011 has been dominated by the legal field. In a sense, the political transition was primarily a legal transition: the drafting of the Constitution, the enactment of many Transitional Justice laws (the Decree Law on amnesty, decrees relating to compensation for victims, the Decree Law on the confiscation of ill-gotten gains, trials before the various civil and military courts, the adoption of the law on transitional justice and the establishment of the TDC etc) were certainly also political decisions but were exclusively analysed from a legal perspective, fostering a rich research output on the subject. However, no doctoral thesis has been produced in the area, despite the large number of thesis topics on transitional justice already registered in various law schools, but not yet completed. This is partly explained by the fact that the doctoral research thesis often requires more than 3 years, and the process is constantly changing, requiring delicate adjustments.

• **Historical studies :** the strong presence of history tempers somewhat the dominance of law. Indeed, there is much historical research on the period relevant to transitional justice (1955-2013) and on the various themes of Tunisia's recent history. These studies are mainly developed within the Higher Institute of Contemporary History of Tunisia, which is in principle the institutional framework for studies of history and memory in Tunisia. However, and in contrast to legal studies, historical research covering the period addressed by transitional justice is not the monopoly of public institutions. Indeed, the Tunisian literature on history and memory research is significantly enriched by the contribution of the Temimi Foundation. This private foundation has since 2011 provided rich and varied research on the history of modern Tunisia, but is specialized in testimony.

• **Marginalization of cross-cutting or related themes :** at the margins of this predominance of law and history, other disciplines continue to take little interest in the themes of transitional justice. Very few studies have been devoted to the subject by the social sciences in psychology or anthropology, even while understanding the needs and expectations of victims, discourse analysis of former officials, or the general perception of the process could benefit from the specific methods of such disciplines. There is also an almost total absence of economic studies on the process, which is nevertheless at the heart of these issues.

Recommendations

This quick overview demonstrates both the richness of dynamic and plentiful research on transitional justice in Tunisia, and how much remains to be done. While Tunisia has aroused much interest from the international community since 2011, as a "laboratory" of the Arab Spring and now its only hope of success, transitional justice stands out among the many studies conducted by "transitologists", due to the multidisciplinary interest in it. Apart from Morocco, few countries in the region have implemented transitional justice processes : Tunisia tends to counter those that want to see a strictly "Western" approach, which is seen as imperialist and Judeo-Christian, because it is based on a cosmology of forgiveness and reconciliation wrongly considered peculiar to the West.

The transitional justice process in Tunisia is also, in many respect, an 'uncontaminated' experience, conducted under ideal "laboratory" conditions: the process was supported by strong political will in its

infancy, civil society has committed itself with enthusiasm, the concept of transitional justice was quickly appropriated by local stakeholders, and the various stages (consultations, laws, public debates, etc.) have been implemented in a way which, on paper at least, could appear as "perfect". It is therefore only natural that researchers are so interested in it.

However, our study, which focused on research in Tunisia, highlights some significant trends, and makes specific recommendations :

- To counter the predominance of the legal field, which may wrongly promote an exclusively legalist vision of transitional justice, other disciplines should be encouraged (including through special research programmes in universities, or though institutional collaboration and the organization of seminars) to work on the subject. This concerns in particular studies in psychology, economy, anthropology, political sociology, and philosophy.

- Despite some existing interest in Transitional Justice, historians should be mobilized and supported, through their research on contemporary history, the work of the IVD and Special Tribunals, in placing violations in a structural context and challenging attempts to reinvent the recent past.

- Research on transitional justice must be decentralized and involve more regions, including the creation of research centres in marginalized areas and organization there of intellectual activity to encourage better distribution of work.

- Bridges between academics and practice exist, which must be strengthened, in order to encourage researchers to give their work value and applicability and to have greater impact on the current process. This should allow civil society to better articulate their needs in the matter of research and encourage researchers and donors to be able to effectively respond.

- Researchers on transitional justice in Tunisia should ensure that their work is accessible to the greatest number, in terms of publication format and language (i.e.in French, but especially in Arabic).

- English language publications are still too inaccessible and poorly known in Tunisia, where they remain largely inaccessible due to sitting behind paywalls. Better access for Tunisian researchers should be envisaged so that these works do not appear as alien to the context to which they relate.

- The mechanisms of transitional justice, particularly the TDC, should articulate a clear research agenda and encourage partnerships, national or international, with specialised research institutions. This work will be important for the intellectual solidity of the TDC Final Report and its applicability.

قائمة المراجع

BIBLIOGRAPHIE

BIBLIOGRAPHY

المراجع بالعربية

الكتب :

كتب منشورة من دور النشر :

- أنس الشابي، إنصافاً للزيتونة والزيتونيين، 2011، نقوش عربية، 97 ص.
- أيمن البوغانمي، دولة مابعد الثورة، 2011، منشورات كارم الشريف، 261 ص.
- أبو السعود الحميدي، محاور الخلاف في الإنتقال الديمقراطي، 2012، دار محمد علي الحامي، 96 ص.
- الهاشمي الطرودي، أضواء على اليسار التونسي: حركة آفاق نموذجاً، 2014، دار محمد علي الحامي، 161 ص.
- التعذيب التونسي الحديقة السرية للجنرال بن علي، ترجمة حسين حيدر، 2014، مكتبة مدبولي، 220 ص.
- توفيق المديني، تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة (الأحزاب القومية واليسارية الإسلامية)، 2012، مسيليانا للنشر، 573 ص.
- حسونة مصباحي، رحلة في زمن بورقيبة، 2011، دار آفاق للنشر بتونس، 142 ص.
- حفيظ الطبابي، انتفاضة الحوض المنجمي بقفصة 2008/، الدار التونسية للكتاب، 2012.
- رضا بن سلامة، الشعب يريد... أو الحريات الأساسية ومقاومة أنماط فساد النظم، ، دار تونس للنشر، 197 ص.
- رشيدة النيفر، التنظيم الانتقالي للسلطة في تونس، من بعد الرابع عشر من جانفي 2011 إلى إنتخاب المجلس الوطني التأسيسي، دار الطائر للنشر، تونس، 2011, ص. 30
- سمير ساسي، برج الرومي: أبواب الموت، 2011، أول رواية عن تعذيب المساجين الإسلاميين والسياسيين في السجون التونسية، منشورات كارم الشريف، 169 ص.
- شكري لطيف، المجلس الوطني لحماية الثورة وصراع الثورة والثورة المضادة في تونس، 2013، دار سحر للمعرفة، 200 ص.
- صلاح الدين برهومي، في خضم الثورة التونسية، الشمال الغربي نموذجا، تونس، سحر للمعرفة، 2012.
- علية الصغير عميرة، اليوسفيون وتحرّر المغرب العربي، المغاربية للطباعة والنشر تونس، 2016، 300ص
- عفيف البوني، «الثورة التونسية : النصوص المرجعية عن يوميات الأحداث بالجهات وأسماء الشهداء والجرحى»، دار سحر للمعرفة، 2013، 151 ص.
- عاطف صالح الرواتبي، «أي نظام سياسي لتونس ما بعد الثورة»، دار م. علي، 2011.
- عروسية التركي، الحركة اليوسفية في تونس 1956-1955، 2011، مكتبة علاء الدين- صفاقس، 441ص.
- عبد المجيد شاكر، منذ 50 سنة... عشت معركة بنزرت، 2011، دار محمد علي الحامي، 264 ص.
- عبد الواحد المكني، المسار الإنتخابي في الإنتقال الديمقراطي بتونس، 2012، دار محمد علي الحامي،94 ص.

- عبد الجليل بوقرة، من التاريخ السري لليسار التونسي: حركة آفاق وفتح الافاق (1963-1974)، 2014، دار آفاق للنشر بتونس، 217 ص.
- عدنان الإمام، كشف المستور عن حركة النهضة وما تخفيه من أمور، 2013، العنقاء للنشر، 151 ص.
- محمد البويصري بوعبدلي، «يوم أدركت أن تونس لم تعد بلد الحرية»، (تونس م. الأساسية 2011) ، 197 ص.
- محمد صالح فليس، «عم حمدة... العتال: ورقة من سجل الاعتقال السياسي في تونس السبعينات»، (نقوش عربية، 2010)
- محمد الحداد، «التنوير والثورة: دمقرطة الحداثة أم أخونة المجتمع»، (التنوير، دار محمد علي، 2013)
- منير السعيداني، يريد... ويبدع مايريد... الشباب في الإنتقال الديمقراطي بتونس، 2012، دار محمد علي الحامي،109 ص.
- منير السعيداني، معتز القرقوري، التنظيمات السياسية والمدنية في الإنتقال الديمقراطي بتونس، 2012، دار محمد علي الحامي، 91 ص.
- منذر بالضيافي، الإسلاميون والحكم: تجربة حركة النهضة في تونس بين استحقاقات الثورة ومتطلبات الدولة، 2014، ورقة للنشر، 181 ص.
- مدونة الإصلاح : II علي باش حانبة: مقالات صحفية باللغتين العربية والفرنسية.
- تقديم وتحقيق : الهادي جلاب تونس: 2012 - 248 ص.
- مدونة الإصلاح : III عبد العزيز الثعالبي: الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي وإشكالية فكره السياسي والإصلاحي.
- جزء أول، دراسة ومختارات لأحمد خالد - تونس: -2012 564 ص.
- مدونة الإصلاح : IV عبد العزيز الثعالبي: الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي وإشكالية فكره السياسي والإصلاحي.
- جزء ثان، دراسة ومختارات لأحمد خالد - تونس، الدار العربية للكتاب، -2012 400 ص.
- مدونة الإصلاح : V الطاهر الحداد: المدخل العام والمقالات - جمع وتقديم وتحقيق: أحمد خالد - تونس الدار العربية للكتاب، -2012 280 ص.
- مدونة الإصلاح : VI الطاهر الحداد: العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية - تقديم وتحقيق: عبد الوهاب الدخلي - تونس الدار العربية للكتاب، -2012 176 ص.
- مدونة الإصلاح : VII الطاهر الحداد: امرأتنا في الشريعة والمجتمع - تقديم وتحقيق: أحمد خالد - تونس الدار العربية للكتاب، -2012 300 ص.
- مدونة الإصلاح : VIII الطاهر الحداد: التعليم الإسلامي وحركة الإصلاح في جامع الزيتونة - خواطر- الديوان - تونس: الدار العربية للكتاب، -2012 214 ص.
- مدونة الإصلاح : IX علي البلهوان: تونس الثائرة -تقديم وتحقيق: محمد رؤوف بلحسن - تونس: الدار العربية للكتاب، -2012 498 ص.
- مدونة الإصلاح : X علي البلهوان: ثورة الفكر أو مشكلة المعرفة عند الغزالي -تقديم وتحقيق: محمد رؤوف بلحسن -تونس: الدار العربية للكتاب، 346-2012 ص

كتب منشورة من المؤلفين :

- الأزهر الماجري، الثورة التونسية 17 ديسمبر 2010 في جدلية التحرر والإحتواء، 2011، 187ص.

- أعلية علاني، الإسلاميون التونسيون من المعارضة إلى الحكم: النشأة، التطور، الآفاق، 2014، 300 ص.
- بشير الحامدي، الحق في السلطة والثورة والديمقراطية، قراءة في مسار ثورة الحرية والكرامة، 2011، 231 ص.
- رضا القلال، المناضل محمد بكور: الماضي يضيء الحاضر، المراجعة التاريخية عبد الواحد المكني، 2014، 156 ص.
- الطاهر بن يوسف، الممارسات الشيطانية لبن علي، 2011، 167 ص.
- الطاهر بن يوسف، ضابط أمن شاهد على نظام بن علي، 2011، 123 ص.
- عادل بالكحلة، «الاعتداءات على مناضلي حقوق الإنسان بالبلاد التونسية وإستراتيجية الدولة التسلطية في فترة 2007»، 2016.
- عبد الواحد المكني، فرحات حشاد: المؤسس الشاهد القائد الشهيد، 2012.
- لطفي السنوسي، إنتماء: شهادة حية من مسلك التعذيب السجن في تونس -1990 2008، 189،2012 ص.
- لميا كراي، ثورة وبعد؟ تونس في مواجهة مستقبلها، 2011.
- محمد الجويلي، بنفسج الديكتاتورية، بتونس 2011، 174 ص.
- محمد السبوعي، فلسفة الثورة: نحو ممارسة سياسية إنسانية،2011، 91 ص.
- محمد مواعدة، قصتي مع بن علي أو في صناعة الطاغية، 2014.
- المنذر المرزوقي، الزعيم الشهيد حسن السعداوي: المسيرة والمصير، 2012، 125 ص.
- المنصف بالحولة، شهادة للتاريخ عن أحداث قفصة المسلحة سنة 1980، 2014، 381 ص.
- منيرة ترميش، من مناضلات مدينة المنستير فاطمة ترميش: أرملة الشهيد عبد السلام ترميش، 2013،551 ص.
- المولدي الأحمر، في الثورة من منظور علم الاجتماع السياسي، تونس، أكتوبر 2011، 173ص.

كتب منشورة من الجمعيات :

التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الإنتقالية :

- التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الإنتقالية، «انتهاكات حقوق الإنسان بتونس 1956-2013 بين الذاكرة والتاريخ»، تونس أفريل 2014، 359 ص.

مركز تونس لحرية الصحافة :

- جماعي، صحافيون تونسيون في موجهة الدكتاتورية: ثلاث وعشرون سنة من القمع والتضليل، تونس 2013، مركز تونس لحرية الصحافة، 312 ص.

أعمال المؤسسات :

مؤسسة أحمد التليلي للفكر الديمقراطي :

- رضا التليلي، أحمد التليلي، رائد الفكر الديمقراطي، 2013، مؤسسة أحمد التليلي للفكر الديمقراطي، ابولونيا، 89 ص.

مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات :

- إرهاب الدولة ضد العسكريين في ملف براكة الساحل (1992-1991)، 484 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، أكتوبر 2013.
- أضواء على اليسار التونسي والعربي: مسارات فردية، 343 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، جوان 2013.
- اعلام بارزون في التراث النضالي الوطني: سليمان بن سليمان والطاهر صفر وعلي الزليطني وشخصيات أخرى، 295 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ديسمبر 2012.
- أوجه الفساد والإستبداد في شهادات جديدة للذاكرة الوطنية، 416ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، جوان 2014.
- بحوث حول الفساد السياسي والإداري والإقتصادي والجامعي ببلاد المغارب، 602 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، سبتمبر 2014.
- الثورة التونسية والمناخ الفكري وتحولات المجتمع المدني، الجزء الرابع (تحت الإعداد)، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.
- الثورة التونسية وتداعيات التحول الجيوسياسي في البلاد العربية، 646 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ماي 2012.
- دور القصر الرئاسي في النظام النوفمبري: شهادات جديدة حول البوليس السياسي والآداب والسلك الدبلوماسي، 352 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، مارس 2014.
- شخصيات في السلطة والمعارضة من خلال شهادتهم التاريخية، 281 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، أفريل 2011.
- شهادة السيد إدريس قيقة: مسيرتي في بناء الدولة الوطنية في وزارتي التربية والداخلية خلال فترة (1954-1984)، 294 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ماي 2013.
- شهادة حول دور الجهات في الحركة الوطنية: المنستير، سوسة، المهدية ونابل، 265 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، جانفي 2012.
- عبد الجليل التميمي، دراسات وشهادات حول ضحايا التعذيب والإضطهاد بأنظمة الحكم بالمغرب الكبير (2010-1956)، 516 ص(السلسلة الثانية: سيمنارات الذاكرة الوطنية وتاريخ الزمن الحاضر وثورة الكرامة والديمقراطية رقم 25، المؤتمر السادس والثلاثون لمنتدى الفكر المعاصر)، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، فيفري 2013.
- عبد الجليل التميمي، الثورة التونسية والربيع العربي: وأهمية التحولات الجيوسياسية، ماي 2012. 646 ص (السلسلة الثانية: سيمنارات الذاكرة الوطنية وتاريخ الزمن الحاضر وثورة الكرامة والديمقراطية رقم 18) مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ومؤسسة كونارد اديناور.
- عبد الجليل التميمي، الحبيب بورقيبة: مؤسس الدولة التونسية الحديثة ونهاية الأسطورة) بالعربية والفرنسية(، 353 ص (السلسلة رقم 3: الحركة الوطنية التونسية والمغاربية رقم 21) مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، جوان 2012.
- عبد الجليل التميمي، حوارات مع سي أحمد بن صالح حول نضاله الوطني والدولي، سبتمبر 2016. 283 ص (السلسلة الثالثة: الحركه الوطنية التونسية والمغاربية رقم 54) مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.
- عبد الجليل التميمي، صدور الجزء الثالث لكتاب مرصد الثورة التونسية: إنجاز إستثنائي جديد لمؤسسة التميمي للبحث العلمي

والمعلومات، 614 ص، تونس 2015.

- عبد الجليل التميمي، علاج جراحات الماضي وإستشراف بناء المستقبل عبر الذاكرة الوطنية، سبتمبر 2015. 434 ص (السلسلة الثالثة : الحركة الوطنية التونسية والمغاربية رقم 49) مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.

- عبد الجليل التميمي، مساهماتي في توثيق الثورة التونسية والذاكرة الوطنية، جويلية 2015. 466 ص (السلسلة رقم 3: الحركة الوطنية والثورة التونسية رقم 47) مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.

- محمد ضيف الله، مذكرات الشيخ حسن العيادي، من المقاومة المسلحة إلى صباط الظلام ، أوت 2011، 187 ص، (السلسلة الثالثة: الحركة الوطنية التونسية والمغربية رقم 11)، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.

- مراجعة أ. د. ميشال بروندينو لكتاب د. عبد الجليل التميمي: مقاربات في التاريخ التونسي والمغاربي للزمن الراهن، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 206 ص بالعربية و182 ص بالفرنسية، تونس 2014، (ترجمة د. إلهام قيقة).

- مرصد الثورة التونسية، الجزء الأول، 512ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، سبتمبر 2011.

- مرصد الثورة التونسية، الجزء الثالث، 614ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، فيفري 2015.

- مرصد الثورة التونسية، الجزء الثاني، 478ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، سبتمبر 2011.

- مسيرة الإتحاد العام لطلبة تونس: شهادات بعض المؤسسين والقياديين، 298ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، سبتمبر 2010.

- المظلمة التاريخية بحق محمد عطية، مدير المعهد الصادقي، 176 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، أوت 2015.

- المعارضون السياسيون تحت التعذيب في تونس عبر سجلات الذاكرة، 402 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ديسمبر 2013.

- مكانة ودور الوزير الأول الهادي نويرة في بناء الدولة الوطنية، 343 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، جويلية 2013.

- مهنة القضاء والمحاماة بين الإستقلالية والتدخل السياسي (1956-2010)، 213 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، أوت 2012.

- المؤتمر التاسع والثلاثون لمنتدى الفكر المعاصر حول: المسيرة المتعثرة للإنتقال الديمقراطي في الفضاء المغاربي،480 ص، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ماي 2015

أعمال لمراكز البحوث :

المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر :

- علية الصغير عميرة، محمد ضيف الله، حفيظ طبابي، سهام الكشو، عبد المجيد بالهادي، منصف باني وفاطمة جراد، المحاكمات السياسية في تونس (1956-2011)، جماعي في جزئين، الجزء الأول، 342 ص، الجزء الثاني، 268 ص. المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2014.

- محمد ضيف الله، صالح بن يوسف، خطب ووثائق أخرى 1956-1955، 2015، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، جامعة منوبة، 290 ص.

أعمال المنظمات الغير حكومية :

المعهد العربي لحقوق الانسان :

• حبيب العايب، دراسة ميدانية حول قضايا التهميش في تونس؛ حي السيدة المنوبية وحي زريق نموذجا، المعهد العربي لحقوق الإنسان 2012، 60 ص.

• وحيد الفرشيشي، العياشي الهمامي، الحبيب بالكوش، مروان الطشاني، محمد جسار، إدواردو قونزالز وهاورد فانيي، مشروع المبادئ التوجيهية للعدالة الانتقالية الوطن العربي، المعهد العربي لحقوق الانسان، تونس 2012، 98 ص.

• وحيد الفرشيشي، مروة بالقاسم، آمنة سماري، أحمد العلوي ونصر الدين حرزالله، «العدالة الانتقالية في تونس: غياب استراتيجية واضحة وغلبة الارتجال (14 جانفي- 23 أكتوبر 2011)، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2012، 336 ص.

مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية :

• وحيد الفرشيشي، كورا اندريو، سيمون روبنس، أحمد علوي، هاجر بن حمزة، المنطقة الضحية وجبر الضرر الجماعي في تونس: معتمديتي عين دراهم وسيدي مخلوف «فقيرة رغم ثرواتها...»، مشروع بارومتر العدالة الإنتقالية، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، ماي 2016.

• وحيد الفرشيشي، كورا اندريو، سيمون روبنس، أحمد علوي، وحيد الشاهد، هاجر بن حمزة، التاريخ والذاكرة الجماعية في تونس: مفاهيم متباينة، تدريس التاريخ المعاصر وصورة بورقيبة اليوم، مشروع بارومتر العدالة الإنتقالية، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، أكتوبر 2016.

• أحمد شوقي بنيوب، العدالة الانتقالية بتونس : أسس نظرية، تطبيقات عملية وتصورات مستقبلية، أكاديمية العدالة الانتقالية، 2013-2014، 260 ص.

• أسماء الغربي، العدالة الانتقالية في فترة الانتقال الديمقراطي، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، تونس 2014، 52 ص.

• مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، المسار التمهيدي للعدالة الإنتقالية، مجموعات دراسات من إعداد: أمال الوحشي، إشراق بالزين، عمر البوبكري، عمر الوسلاتي، فاخر القفصي، محمد العيادي ومنية عمار، تونس سبتمبر 2013، 129 ص.

• مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، تقييم الإنتقال الديمقراطي في تونس بعد ثلاث سنوات، مجموعات دراسات من إعداد: غازي الغرايري، مصطفى بن لطيف، منية العابد، نايلة شعبان، وحيد الفرشيشي، وسيلة الكعبي وأمين الغالي، تونس جانفي 2014، 157 ص.

• مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، تقييم الإنتقال الديمقراطي في تونس بعد 5 سنوات، مجموعات دراسات من إعداد: إشراق بالزين، صلاح الدين الجورشي، عمر الوسلاتي، عمر بوبكري، هيكل بن محفوظ وأمين الغالي، تونس ديسمبر 2015، 140 ص.

• وحيد الفرشيشي، الهياكل الرسمية لحقوق الإنسان في تونس، بمساهمة أحمد علوي ومنية عمار، نشر مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، تونس نوفمبر 2013, أربعة مؤلفات، 570 ص.

• وحيد الفرشيشي، كورا اندريو، سيمون روبنس، أحمد علوي، هاجر بن حمزة، «مشاركتك ترجعلك الأمل»، مشاركة الضحايا في مسار العدالة الانتقالية في تونس، مشروع بارومتر العدالة الانتقالية، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، أكتوبر 2015.

الهيئة الوطنية للمحامين بتونس :

- العدالة الإنتقالية، المحاماة، سلسلة جديدة عدد 3، الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، 103 ص، جانفي 2013.

الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية :

- الهادي الشهم، دليل العدالة الانتقالية، الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية، تونس 2016، 15 ص.

- إجراءات جبر الضرر في إطار العدالة الانتقالية: الأثر والنجاعة، بحث محلي سنة 2014 في ولاية قفصة، تقرير الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية 31 ص بالعربية و29 ص بالفرنسية.

الجمعية التونسية لقانون التنمية :

- الجمعية التونسية لقانون التنمية، المناصرة لكشف الحقيقة في إطار العدالة الانتقالية، التقرير التأليفي للبحث الميداني، 113 ص. 2013.

أعمال الكليات : رسائل ومذكرات :

كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية و السياسية بسوسة :

- آثار الخطيب، الإعتداء على الأموال العمومية من قبل الموظف العمومي أو شبهه، رسالة ماجستير: قانون أعمال، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية و السياسية بسوسة، 2012 ، 156 ص؛ 30 سم.

- أسماء المغربي، لجنة الإستقصاء و المصالحة ، رسالة: ماجستير مهني: تحرير عقود و خدمات قانونية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية و السياسية بسوسة، 2012، 70 ص.؛ 30 سم.

- سامية عكرمي، لجان الصفقات العمومية، رسالة ماجستير مهني: تحرير عقود و خدمات قانونية، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية و السياسية بسوسة،-37 2011 ص؛ 30 سم.

- فريد الهمامي، الجديد في القضاء العسكري التونسي من خلال تنقيح 2011 (المرسومين عدد 69 و 70 المؤرخين في 29 جويلية 2011)، مذكر لنيل شهادة الماجستير بحث في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، -2013 2014, 218 ص.

- محمد الحباسي، الحملة الانتخابية لإنتخابات المجلس الوطني التأسيسي 2011، رسالة ماجستير: قانون عام، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية و السياسية بسوسة، 180،2012 ص؛ 30 سم.

- محمد زمزمي، مصادرة الأموال المكتسبة بصورة غير مشروعة، مذكرة ماجستير القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، 2012.

- نرجس المقدم، الدستور الصغير في التنظيم المؤقت للسلط العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير بحث في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، 2013، 209 ص.

- ياسين الورغي، مصادرة الأملاك الموجودة في تونس لأصحاب النفوذ قبل الثورة، مذكرة ماجستير قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، 2014.

كلّية الحقوق والعلوم السياسية، تونس :

• إيناس الفالح، المسؤولية الجزائية لرئيس الجمهورية، رسالة ماجستير في العلوم الجنائية، كلّية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2012.

• حنان حجلاوي، المعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية 1966 : دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تونس 2012.

• رحاب القبلاوي، لجنة المصادرة، مذكرة ماجستير قانون عقاري، كلّية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2014.

• رحاب مويساوي، القضاء العسكري بين سرعة الإجراءات ومحدودية الضمانات، رسالة ماجستير في علوم الإجرام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس2011.

• روعة الدالي، رقابة دائرة المحاسبات على تمويل الحملة الانتخابية لعضوية المجلس الوطني التأسيسي، رسالة ماجستير، كلّية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2014.

• سندس السهيلي، تطور الاختصاص القضائي للمحكمة ا الادارية خلال الفترة ا الانتقالية، رسالة ماجستير قانون عام، كلّية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2014.

• سوسن بالطيب، الهيئة الوطنية لإصلاح الاعلام والاتصال، رسالة ماجستير قانون عام، كلّية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2014.

• عباس شأس، الجرائم العسكرية، رسالة ماجستير في العلوم الجنائية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تونس 2012.

• عمران بالأخضر، التحقيق وضمان حرية المتهم، رسالة ماجستير في العقود واستثمارات، كلّية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2012.

• كمال الغزواني، المجلس الأعلى للقضاء، رسالة ماجستير: علوم سياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية بتونس، 2011 - 278 ص؛ 30 سم.

• محمود الجوادي، مسؤولية رئيس الدولة أمام المحكمة الجنائية الدولية، رسالة ماجستير في القانون الدولي العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2012.

• منى أم هاني، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري، مذكرة ماجستير القانون العام والمالي، كلّية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2014.

• نادرة عبد الكافي، الجرائم المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية، رسالة ماجستير قانون عام، كلّية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2015 .

• نجوى برهومي، الجرائم السياسية، رسالة ماجستير في العلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2012.

• هنيدة الساحلي، العفو العام من خلال : المرسوم عدد 1 المؤرخ في 19 فيفري 2011 - المرسوم عدد 30 المؤرخ في 26 أفريل 2011، رسالة ماجستير في العلوم الجنائية، كلّية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2012.

• وردة الوريمي، مصادرة أموال الخواص لفائدة الدولة، مذكرة الماجستير بحث في القانون العام، كلّية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 2014.

كلية الحقوق بصفاقس :

• صفاء موساوي، حقوق الدفاع المضمونة للعون العمومي أمام الإدارة، رسالة ماجستير: قانون عام و تجارة دولية، كلية الحقوق بصفاقس،2012، 128 ص؛ 30 سم.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس :

• رحمة بن سليمان، «القيمي والرمزي في عمليات تعذيب المعارضين السياسيين داخل السجون التونسية : قراءة سوسيولوجية في شهادات الضحايا»، مذكرة بحث لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع تحت إشراف الأستاذ الدكتور المولدي لحمر (ديسمبر 2014) جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

• صلاح الدين الضوايفي، «المعارض السياسي والمطاردة» الأمنية « والعائلة) محاولة في علم إجتماع المناضلين السياسين في الدولة البوليسية(«.مذكرة بحث لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع (2014-2013) تحت إشراف الأستاذ عادل بالكحلة. جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

التقارير :

• التقرير، اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها، 2012، 609 ص.

• تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة»، اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق، صفاقس، نوفمبر 2011، 347 ص.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية :

• أحداث الرش بسليانة، تقرير اللجنة المستقلة للتحقيق في أحداث سليانة، المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية، مارس 2013.

• إنتفاضة الخبز 1984، تقرير لجنة تحقيق الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية، جانفي 2016.

• طلب متعلق باقرار وضع «المنطقة- الضحية» لجهة القصرين، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، محامون بلا حدود، 16 جوان 2015.

أعمال الهيئات الدولية :

البنك الدولي :

• البنك الدولي، «كل شيء في العائلة: الإستيلاء على تونس»، تقرير صادر في مارس 2014.

مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان :

• مجلس حقوق الإنسان، التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان و تقارير المفوضية السامية و الأمين العام، دراسة تحليلية بشأن حقوق الإنسان و العدالة الانتقالية، الدورة الثانية عشر، 25 ص. متوفر على الرابط التالي: https:// documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G09/149/16/PDF/G0914916.pdf?OpenElement (تاريخ الدخول على الرابط : 18/09/2016).

أعمال الهياكل العمومية :

وزارة العدل و حقوق الإنسان و العدالة الانتقالية :

• وزارة العدل و حقوق الإنسان و العدالة الانتقالية, العدالة الانتقالية في تونس ؛ تقرير أشغال المؤتمر الدولي لتركيز هيئة الحقيقة الكرامة نحو جيل جديد من لجان الحقيقة, تونس, 09 و 10 و 11 جوان 2014, 80 ص.

• وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية، العدالة الإنتقالية في تونس، التقرير الختامي للحوار الوطني حول العدالة الإنتقالية، أكتوبر 2013.

• وزارة العدل، الاستشارة الوطنية حول إصلاح المنظومة القضائية، تونس، ديسمبر 2013, 52 ص.

• وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية، تونس، أكتوبر 2013، 51 ص.

وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية، الندوة الوطنية لإطلاق الحوار حول العدالة الانتقالية في تونس، التقرير العام، تونس 2012، 114 ص.

• وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير حول المسار المفضي إلى وضع مشروع العدالة الإنتقالية في تونس، من إعداد الأستاذ شوقي بنيوب، تونس أكتوبر 2013، 77 ص.

• وزارة الداخلية، كتاب أبيض : الأمن والتنمية نحو أمن في خدمة الديمقراطية، الجمهورية التونسية، وزارة الداخلية، 2011، 64 ص.

مقالات :

الأخبار القانونية :

• أنيس السويسي، «الاختصاص في المصادرة»، الأخبار القانونية عدد 138-139. جويلية و أوت 2012، ص ص 14-16.

• سامي العيادي، «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والإنتقال الديمقراطي»، الأخبار القانونية عدد110-111، أفريل 2011، ص ص 14-15.

• طارق الجلاصي، «عدالة الإشهاد والعدالة الإنتقالية: تصور نموذج عملي لتطبيق اليات العدالة الإنتقالية من أجل تحقيق الإنتقال الديمقراطي في تونس»، الأخبار القانونية عدد 138-139، جويلية وأوت 2012، ص ص. 18-21.

• عبد المجيد الزروقي، «الثورة وتطبيق قواعد التقادم»، الأخبار القانونية عدد 111-110، أفريل 2011. ص ص 22-23.

• محمد العيادي، « الضحية في إطار العدالة الانتقالية و إشكاليات جبر الضرر «, الاخبار القانونية، السنة الحادية عشر، عدد 222/223.

• معتز القرقوري، «التنظيم المؤقت للسلط العمومية إنطلاقاً من القانون التأسيسي المؤرخ في 16 ديسمبر 2011»، الأخبار القانونية عدد 140-141، سبتمبر 2012، ص ص -25 20.

• منير الفرشيشي، «مرسوم المصادرة عدد 113 لسنة 2011 بين غموض النظرية وصعوبات التطبيق»، الأخبار القانونية عدد -127 126، جانفي 2012، ص ص 8-11.

• وليد العربي، «طبيعة النظام السياسي التونسي في ضل التنظيم المؤقت للسلط العمومية»، الأخبار القانونية عدد 114-115، جوان 2011، ص ص 36-40.

الحوار المتمدن :

• المولدي الأحمر، خصائص الانتقال الديمقراطي في تونس: راديكالية ناعمة قد تنتهي بالتوافق، الحوار المتمدن-العدد: 4012 - 2013 / 2 / 23 - 22:22، المحور: مواضيع وابحاث سياسية.

مجلة دراسات قانونية :

• خليل الفندري، التدابير الإستثنائية للالتحاق بالوظيفة العمومية لسنة 2011، مجلة دراسات قانونية، كلية الحقوق صفاقس، عدد 18 لسنة 2011.

مجلة بحوث ودراسات قانونية :

• رياض الجمل، آليات إسترجاع العقارات المنهوبة الإشكاليات المطروحة، مجلة بحوث ودراسات قانونية عدد 2012-7، ص 305، جمعية الحقوقيين بصفاقس.

المفكرة القانونية :

• وحيد الفرشيشي، «التأسيسي يقر قانون العدالة الإنتقالية في تونس»، المفكرة القانونية، 13 فيفري 2014.

• وحيد الفرشيشي، «مشروع قانون العدالة الإنتقالية في تونس: تجربة فريدة من نوعها»، المفكرة القانونية، 30 جانفي 2013.

Liste bibliographique en langue française

Les ouvrages :

- BELKHOJA Abdelaziz et CHIKHROUHOU Tarek, 14 janvier 2011: l`enquête, Tunis, Apollonia Editions, 2013, 200.p.
- BEN YOUSSEF Tahar, Les snipers dans la révolution tunisienne et la réforme du système sécuritaire, Tunis 2011.162p.
- CHEBBI Mohamed Lamine, Journal d'un député : ancien ministre de Bourguiba Aout 1959- Février 1962, 2014. Nirvana, 302p.
- Collectif, Naissance d'une démocratie, 2012. La Presse Opinion, 285p.
- DALLAGI Moncef, Abdelaziz Thaâlbi, Naissance du mouvement national tunisien, Tunis, Carthaginoiseries, 2103, 332p.
- GOBE, Éric (dir.). Des justices en transition dans le monde arabe ? Contributions à une réflexion sur les rapports entre justice et politique. Nouvelle édition [en ligne]. Rabat : Centre Jacques-Berque, 2016 (généré le 13 juin 2016). Disponible sur Internet : <http://books.openedition.org/cjb/753>. 292p.
- KOURDA Sami, Le « complot » Barraket Essahel : Chronique d'un calvaire, 2012. Sud éditions, 249p :
- LAKHOUA Foued, Le gouvernement de Ladgham : 7 novembre 1969 – 2 novembre 1970, 2012. 277p.
- M'RAD (H.), Libéralisme et liberté dans le monde arabo-musulman, Tunis, Editions Nirvana, 2012.
- SASSI Nejib, Bourguiba aux regards de ses partisans et de ses opposants, 2012, Arabesques éditions, 129 p :
- TALBI Mohamed, Goulag et démocratie, 2011.Observatoire pour la liberté de presse, d'édition et de création en Tunisie, 337 p :.
- TURKI Bechir, Eclairage sur les recoins sombres de l'ère bourguibienne, 2011.
- WESLATI Slah, Chronologie de la révolution tunisienne : démocratie ou guerre civile, Tunis 2011. Nirvana, 367 p.Clairefontaine S.A., 191p.

Centre Al-Kawakibi pour la Transition Démocratique :

- FERCHICHI Wahid, BELGACEM Maroua, SAMARI Emna, ALOUI Ahmed et HARZALLAH Nassredine, La justice transitionnelle en Tunisie enfin la loi octobre 2011 décembre 2013, 1ère édition, Etude élaborée dans le cadre d'une collaboration entre KADEM, PNUD et ADLI, Tunisie, Mai 2014, 420p.
- FERCHICHI Wahid, ANDRIEU Kora, ROBINS Simon, ALOUI Ahmed et BEN HAMZA Hager, Participation des victimes au processus de justice transitionnelle en Tunisie, 1ère édition, Tunis, Octobre 2015, 96 p.
- FERCHICHI Wahid, ANDRIEU Kora, ROBINS Simon, ALOUI Ahmed et BEN HAMZA Hager, La zone victime et les réparations collectives en Tunisie ; Ain Drahem et Sidi Makhlouf, « Si riches et pourtant si pauvre… », 2ème édition, Tunis, Mai 2016, 79p.
- FERCHICHI Wahid, ANDRIEU Kora, ROBINS Simon, ALOUI Ahmed, CHAHED Wahid et BEN HAMZA Hager, Histoire et mémoire collective en Tunisie : des notions contrastées, enseigner l'histoire récente et la figure de Bourguiba aujourd'hui dans deux communautés Gafsa et Sousse, 3ème édition, Tunis, Octobre 2016, 71p.

Institut Arabe des Droits de l'Homme :

- FERCHICHI Wahid, BELGACEM Maroua, SAMARI Emna, ALOUI Ahmed et HARZALLAH Nassredine, La justice transitionnelle en Tunisie, Absence de stratégie et prépondérance d`improvisation, IADH, Tunis, 2012, 336 p.
- FERCHICHI Wahid et al. , La justice transitionnelle en Tunisie : Absence de stratégie et prépondérance d'improvisation 14 janvier/ 23 octobre 2011, Institut Arabe des Droits de l'Homme, Tunis, Mai 2012, 336 p.

Le Labo' Démocratique :

- FERCHICHI Wahid et HACHED Farah (Dir.), en collaboration avec BEN ABDA Hana, BEN TARJEM Khansa et Mejri Khaled, Révolution Tunisienne et défis sécuritaires, 1ère édition, Tunis, CAEU, octobre 2014 :
- Les archives de la dictature, entre justice transitionnelle et sécurité, 136p.
- Protection de la vie privée et transparence ; Dans le secteur de la sécurité, 160p.
- Les services de renseignements tunisiens, quel contrôle ?, 171p.

Centre d'Etudes et de Recherches Economiques et Sociales :

- KATTOU Mahdi, Chronique d`une révolution avortée, Tunis, Cérès, 2013, 270.p.

L'Observatoire Tunisien de la Transition Démocratique :

- La transition démocratique en Tunisie état des lieux : les acteurs, sous la direction de H. Redissi, A. Nouira, A. Zghal, 2012. L'Observatoire Tunisien de la Transition Démocratique, Diwen Edition, 368p.
- La transition démocratique en Tunisie état des lieux : les thématiques, sous la direction de H. Redissi, A. Nouira, A. Zghal, 2012. L'Observatoire Tunisien de la Transition Démocratique, Diwen Edition, 169 p.

Programme des Nations Unies pour le développement :

- Programme des Nations Unies pour le développement, « La constitution de la Tunisie : Processus, principes et perspectives », 2016, p 631 :
- Programme des Nations Unies pour le développement – projet « Appui au processus Constitutionnel, au développement Parlementaire et au Dialogue National » (2012-2015).
- Programme des Nations Unies pour le développement - projet « Consolidation de la Transition Démocratique – appui au Parlement tunisien » (2015-2019).

Fondation Ahmed Tlili :

- TLILI Ahmed, Pour la démocratie, Lettre à Bourguiba janvier 1966, Fondation Ahmed Tlili, Juin 2011.

Association Tunisienne des Contrôleurs Publics :

- La petite corruption : Le danger Banalisé, Etude exploratoire sur la perception de la petite corruption en Tunisie, Association Tunisienne des Contrôleurs Publics, 135p.

Les articles publiés et travaux de colloques :

- AMMOUR Laurence Aïda, « Les enjeux de sécurité émergents au Maghreb et au Sahel depuis le printemps arabe », Med. 2012, 141-144.
- BEN CHEIKH AHMED-DELLAGI Hager, « Les avatars de la justice transitionnelle en Tunisie », Mouvance du droit (Etudes en l'honneur du professeur Rafâa Ben Achour), Décembre 2015, pp. 171-2011.
- FERCHICHI Wahid, « La justice transitionnelle en Tunisie 2011-2014 », Mouvance du droit (Etudes en l'honneur du professeur Rafâa Ben Achour), Décembre 2015, pp. 283-305.
- FERCHICHI Wahid, « La justice transitionnelle en Tunisie : absence de stratégie et prépondérance de l'improvisation », La transition démocratique à la lumière des expériences comparées (Actes de Colloque), Tunis, 5-6 et 7 mais 2011, pp. 171-184.

• ZYGMONT Bogumil, « les modèles de lustration dans les pays d'Europe centrale et orientale », La justice de temps des transformations : transmissions des expériences polonaises à la Tunisie, modèles des règlements avec le passé, actes de conférence, Tunis, 5 décembre 2012, pp.12-14.

Bulletin de la sécurité africaine :

• AMMOUR Laurence Aïda, « La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel: l'Ambivalence de l'Algérie », bulletin de la sécurité africaine, N° 18 février 2012, 8.p.

R.F.D.C :

• BEN ACHOUR Rafaâ et BEN ACHOUR Sana, « La transition démocratique en Tunisie : Entre légalité constitutionnelle et légitimité révolutionnaire », R.F.D.C, n°92, 2012/4, pp.715-732.

Champ pénal :

• BENGHELLAB Nour, « Des mythes aux réalités de la justice transitionnelle : Catharsis thérapeutique, (re)constructions nationales et légitimation politique », Champ pénal/Penal field, Vol.XIII, 2016, 21 p. Disponible sur : https://champpenal.revues.org/9235 (consulté le : 26 avril 2016).

Infos Juridiques :

• AKACHA Nadia, « les droits et les obligations du peuple », Info Juridique n°110-111, avril 2011, pp.12-13.
BEN AISSA (M.S), « Nous ne pouvons pas faire progresser le pays, et encore moins, la Révolution sans une justice indépendante, au-dessus de tout soupçon », in. Infos juridiquesn°112/113, mai 2011, pp.34-35.

• BETTAIB Mohamed Anis, « le gel des avoirs du Ben Ali en droit international », Info Juridique n°108-109, mars 2011, pp.30-33.

• BOUGARRAS Hédi, « quelques propositions pour la réforme de la Justice », Info Juridique n°110-111, avril 2011, pp.6-7.

• BOUJNEH Héla, « la justice transitionnelle, une justice transnationale ou une justice nationale ? », Info Juridique n°134-135, mai 2012, pp.32-37.

• BOUJNEH Héla, « la responsabilité pénale du chef de l'Etat dans les pays du Maghreb », Info Juridique n°106-107, février 2011, pp.8-12.

• Entretien avec SAID Chafik, « le cadre législatif de la répression de la corruption », Info Juridique n°124-125, décembre 2011, pp.12-15.

• H.B., « Faut-il dissoudre la Haute instance ? », Infojuridiques, n° 116-117, Juillet-Aout 2011, p.4.
M'ZABI BOUGARRAS Amel et KAMMOUN Omar, « interview avec le doyen Mohamed Salah Ben Aissa », Infos Juridiques, n°112/213, Mai 2011, pp.34-35.

• MAHFOUDH JERBI Osra, « Gel des avoirs de Ben Ali et ses complices : exclusif : entretien avec Micheline Calmy-Rey, Présidente de la confédération suisse », Info Juridique n°106-107, février 2011, pp.36-37.

• SOUAB Ahmed, « La future instance indépendante pour les élections : Neutralité et indépendance », Info Juridiques n°136-137, juin 2012, pp.20-23.

• WANNA HANTATI Hejer, « justice transitionnelle : pour qui ? pourquoi ? », Info Juridique n°170-171, janvier 2014, pp.6-9.

Observatoire des mutations politiques dans le monde arabe :

- ANDRIEU Kora, « Confronter le passé de la dictature en Tunisie : La loi de « justice transitionnelle » en question », Observatoire des mutations politiques dans le monde arabe, Mai 2014, 30 p. Disponible sur : http://www.iris-france.org/docs/kfm_docs/docs/obs-monde-arabe/tunisie-justice-transitionnelle-mai-2014.pdf (consulté le : 01 Avril 2016).

Association Tunisienne d'Etudes Politiques :

- Association Tunisienne d'Etudes Politiques (Ières Conférences de l'ATEP), Les nouveaux acteurs du jeu politiques tunisien, Tunis 2011, 79.p.
- Association Tunisienne d`Etudes Politiques (IIèmes Conférences de l'ATEP), L'Election de l`Assemblée Nationale Constituante : lectures politiques, Tunis 2011, 84.p.
- Association Tunisienne d`Etudes Politiques (IIIèmes Conférences de l'ATEP), Gouvernement de coalition et enjeux politiques, Tunis 2012, 103.p.
- Association Tunisienne d`Etudes Politiques (IVèmes Conférences de l'ATEP), Les islamistes et la conquête démocratique du pouvoir, Tunis 2013.
- Association Tunisienne d`Etudes Politiques (Vèmes Conférences de l'ATEP), La contre-révolution en Tunisie, Tunis 2013.
- Association Tunisienne d`Etudes Politiques, Université de Carthage, Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales de Tunis, La transition démocratique à la lumière des expériences comparées, colloque international à Tunis, sous la direction de MRAD Hatem et MOUSSA M. L. Fadhel, Octobre 2012, 323p.

Labo Démocratique :

- HACHED Farah, Les archives de la police politique: un défi pour la transition démocratique, La Presse de Tunisie, 17 mai 2012, Labo' Démocratique.
- Intervention du Labo' Démocratique à la journée de réflexion de l'UNESCO "Archives et droit de savoir" (10 décembre 2012)
- Le Labo' Démocratique a organisé en partenariat avec le Mémorial Berlin-Hohenschönhausen le Festival de la Mémoire, 2012. (du 6 au 8 décembre 2012)

Les thèses de doctorat (en cours):

Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales de Tunis :

- ALOUI Ahmed, Justice et Justice Transitionnelle, thèse de doctorat en droit public (en cours), sous la direction de Mr. FERCHICHI Wahid, Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales de Tunis.
- EUCHI Ahmed, La victime dans la justice transitionnelle, thèse de doctorat en droit public (en cours), sous la direction de Mr. FERCHICHI Wahid, Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales de Tunis.
- SAMMARI Emna, State's responsibility in Transitional Justice: Tunisian case, sous la direction de Wahid Ferchichi,

Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis :

- BEN AMOR Nada, Justice transitionnelle mécanismes psychosociaux en jeu dans les processus de réconciliation et de pardon dans un cadre post conflictuel, sous la direction de Nouressine Kridis, Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis.

Faculté de Droit, Sfax :

- BEN SAÏD Chamama « La victime dans la législation relative à la justice transitionnelle », thèse de doctorat en droit public (en cours), Faculté de Droit, Sfax.
- SAHBANI Imen, La justice transitionnelle et le système de réparation les anciens détenus politiques, sous la direction de Hamadi Redisi,

Les mémoires de Master :

Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales de Tunis :

- AYARI Emna, Le recrutement dérogatoire des agents publics dans le secteur public, mémoire de master en droit public, Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales de Tunis, 2015.
- ALLOUCH Olfa, Les Fonctions de la haute autorité indépendante de la communication audiovisuelle, mémoire de master en Droit Public, Faculté de Droit et des Sciences Politiques de Tunis, 2015.
- BEN HADJ Sonia, Commentaire du Décret- loi n°2011-13 du 14 Mars 2011 portant confiscation des avoirs et des biens meubles et immeubles, mémoire de master en droit des affaires, sous la direction de Hafedh
- Ben Salah, Faculté de Droit et des Sciences Politiques de Tunis, 2012.
- EL ECHI Ahmed, L'instance Vérité et Dignité, mémoire de master de recherche en Droit public, Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales de Tunis, juin 2015, 172p.
- HARZALLAH Nassreddine, Administration en période de transition (14 janvier-23 octobre 2011), Mémoire pour l'obtention du diplôme de Master en droit public et financier, Faculté de Sciences Juridiques, Politiques et Sociales de Tunis, 2012-2013.
- HAJEJI Besma, Le Recours contre les décisions des autorités de régulation, mémoire de master en Droit public et financier, sous la direction de Berteji Brahim, Faculté des Sciences Juridiques Politiques et Sociales de Tunis , 2011.
- LAJMI Moez, Le financement des partis politiques, mémoire de master en Droit et sciences politiques, Faculté de Droit et des Sciences Politiques de Tunis, 2012.
- LADJINI Imen, L'adhésion de la Tunisie au statut de Rome relatif à la cour pénale internationale, mémoire de master en Droit et sciences politiques, Faculté de Droit et des Sciences Politiques de Tunis, 2012.
- LOUATI GHAMGUI Manel, Les juridictions administratives spécialisées en Tunisie, mémoire de master en Droit et sciences politiques, Faculté de Droit et des Sciences Politiques de Tunis, 2012.
- MSADEK Nawel, Le principe de la transparence de l'information financière publique, mémoire de master en Droit et sciences politiques, Faculté de Droit et des Sciences Politiques de Tunis, 2012.
- NAIFER Imen, Le Règlement intérieure de l'assemblée nationale constituante, mémoire de master en Droit Public et Commerce International, Faculté de Droit et des Sciences Politiques de Tunis, 2014.
- NIDHAL Farah, Le financement des partis politiques, mémoire de master en Droit et sciences politiques, Faculté de Droit et des Sciences Politiques de Tunis, 2012.
- SFAR Chams Dhouha, La lutte contre la corruption en période de transition, Mémoire pour l'obtention du Diplôme en Mastère en Sciences Juridiques Fondamentales, Faculté des Sciences Juridiques Politiques et Sociales de Tunis, 2013-2014, 112 p.

• TRABELSI Jihène, la justice transitionnelle, Mémoire pour l'obtention du Diplôme en Mastère en Sciences Juridiques Fondamentales, Faculté des Sciences Juridiques Politiques et Sociales de Tunis, 2012, 120 p.

Faculté de Droit de Sfax :

• AYADI Hatem, Le Droit à l'information auprès de l'administration, mémoire de master en Droit Public et Commerce international, sous la direction de Khalil Fendri, Faculté de Droit de Sfax, 2014.

• CHTOUROU Chadia, Le tribunal administratif, juge de l'élection de l'assemblée nationale constituante, mémoire de mastère en droit public, sous la direction de Neji Baccdouche, Faculté de droit de Sfax, 2014.

• GASSARA KANOUN Rim, La protection des données personnelles à travers la loi du 27 juillet 2004, Mémoire de Mastère en Droit privé, Faculté de Droit de Sfax, 2011, 116p. ; 30 cm.

• HMIDA Yoser, Les causes fiscales de la révolution du 14 janvier 2011, mémoire de master en droit public et commerce international, sous la direction de Neji Baccouche, Faculté de droit de Sfax, 2014.

• HAMEM TEMIMI Syrine, Le pouvoir exécutif dans la loi constituante n° 6 portant organisation des pouvoirs publics, mémoire du master en droit public, sous la direction de Mootaz Gargouri, Faculté de droit de Sfax, 2013-2014.

• KATTANI Khouloud : « L'instance de la vérité et de dignité », mémoire de mastère de recherche en droit public (en cours), Faculté de Droit, Sfax.

• LAKHDHER Rabeb, L'infraction de la corruption, mémoire de master en droit privé, sous la direction de Najet Brahmi, Faculté de Droit de Sfax, 2015.

• MAOUIA Najeh, Le Tribunal administratif au lendemain de la révolution (17 Décembre 2010- 14 Janvier 2011), mémoire de master en Droit Public et Commerce International, sous la direction de Néji Baccouche, Faculté de Droit de Sfax, 2014.

Faculté de droit et de sciences politiques de Sousse :

• BEN RAHMA Ines, Coopération de l'État avec la Cour pénale internationale, 2010, Faculté de droit et de sciences politiques de Sousse.

• BAARI Habiba , L'ordre juridique et international et la démocratisation de l'État, 2014, Faculté de droit et de sciences politiques de Sousse.

• BRAHAM Sami, La sécurité démocratique, mémoire de master de recherche en droit public, sous la direction de Jamel dimassi, Faculté de droit et de sciences politiques de Sousse, 2015.

• BOUJNEH Hela, Le gouvernement et le processus législatif en Tunisie, Mémoire de Mastère en Droit public, Faculté de Droit et des Sciences Politiques de Sousse, 2011, 122 p. 30 cm.

• CHEMLALI GHABBARA Wahida, Droit international et Révolutions Arabes, mémoire de master, Faculté de droit et de sciences politiques de Sousse, 2014.

• FATNASI Amina, L'ONU et la démocratie dans les pays émergeants, Faculté de droit et de sciences politiques de Sousse, 2012.

• HMIDI Rawia, Le crime d'agression à travers l'adhésion de la Tunisie au traité de Rome 1998, mémoire de master en droit des affaires, sous la direction de Jamel dimassi, Faculté de Droit et des Sciences Politiques de Sousse, 2015.

• LADJMI Imen, L'adhésion de la Tunisie au statut de Rome relatif à la Cour Pénale internationale, 2012, Faculté de droit et de sciences politiques de Sousse

• MOKRANI Rabeb, Le principe de la libre circulation des personnes en Tunisie, 2013, Faculté de droit et de sciences politiques de Sousse.

Etudes et rapports :

• « Perceptions et attentes des bénéficiaires du décret-loi n°2011-1 portant amnistie à l'égard du processus de Justice Transitionnelle et des mesures de réparations. Rapport final d'une étude quantitative ». Juillet 2015. Avec l'appui du projet de soutien à l'opérationnalisation du processus de justice transitionnelle en Tunisie. Voir ce lien :

• http://www.ivd.tn/ar/wp-content/uploads/2015/12/Perceptions-et-attentes-des-amnisti%C3%A9s-du-processus-de-justice-transitionnelle-et-des-mesures-de-r%C3%A9paration.pdf)

Vers une nouvelle vision diagnostic stratégique : Un outil de programmation et de prospective régionales, Revue du Développement Régional, n° 1, Le Commissariat Général au Développement Régional, Développement Régional en Tunisie premier semestre 2012, 29 p.

L'organisation de la Coopération et du Développement Économiques :

• BETH Elodie, AL-ATTAR Sana, TRIVUNOVIC Marijana, PEASE Peter, Évaluation du cadre d'intégrité dans le secteur public Tunisie, L'organisation de la Coopération et du Développement Économiques, décembre 2012. 115. p.

L'Instance Nationale pour la Réforme de l'Information & de la Communication :

• L'Instance Nationale pour la Réforme de l'Information & de la Communication, Rapport Général de l'Instance Nationale pour la Réforme de l'Information & de la Communication, Tunis, République Tunisienne, 2012, 313 p.

PNUD :

• PNUD, Rapport du dialogue national sur la justice transitionnelle en Tunisie - Octobre 2013

Réseau Tunisien pour la Justice Transitionnelle

• Réseau Tunisien pour la Justice Transitionnelle, rapport sur « Les réparations dans le cadre de la justice transitionnelle : impact et effectivité – Enquête locale en 2014 dans le gouvernorat de Gafsa ». Avec le soutien, du Programme des Nations Unies pour le Développement, du Haut-Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme, et de Centre International pour la Justice Transitionnelle. Voir ce lien : file:///C:/Users/EEMM/Downloads/Rapport__RTJT_Fr.pdf.

Références internet :

• ABDELATIF Hamam, « La mise en place de la redevabilité dans l'Administration tunisienne », [en ligne], Actes de la table ronde prématoire n°3, la bonne gouvernance : objet et condition du financement, disponible sur http://democratie.francophonie.org/IMG/pdf/Mise.place.redevabilite.admin.tunisienne.pdf, consulté le 4 avril 2013.

• BEN ACHOUR (S), « Le cadre juridique de la transition : entre légalité constitutionnelle et légitimité révolutionnaire ». Disponible sur : http://www.nachaz.org/index.php/fr/textes-a-l-appui/politique/34-sana1.html

• CHEKIR Hafidha, « la commission d'établissement des faits et de la justice transitionnelle », [en ligne],

l'Observateur Tunisien de la Transition Démocratique, disponible sur http://observatoiretunisien.org/upload/file/Hafidha(1).pdf. Consulté le 15 février 2012.

• GHRIB Baccar et MAKNI Ayssen, « Economie politique de la transition démocratique », l'Observateur Tunisien de la Transition Démocratique, disponible sur http://observatoiretunisien.org/upload/file/Ghrib-Makni(1).pdf, consulté le 15 février 2012.

• HAMOUDA Mohamed, « la justice transitionnelle », [en ligne], l'Observatoire Tunisien de la Transition Démocratique, disponible sur l'adresse suivante : http://observatoiretunisien.org/upload/file/Hamouda(1).pdf. Consulté le 15 février 2012.

• International Crisis Group, Tunisie : Lutter contre l'impunité, restaurer la sécurité, [en ligne], Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord n°123, 9 mai 2012, disponible sur http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/North%20Africa/123-tunisie-lutter-contre-l-impunite-restaurer-la-securite.pdf.consulté, consulté le 20 mai 2012.

• International Crisis Group, Tunisie : violences et défi salafiste, [en ligne], Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord, n°137, 13 février 2013, disponible sur http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/North%20Africa/Tunisia/137-tunisie-violences-et-defi-salafiste.pdf, consulté le 13 février 2013.

• LUTZ Fanny, « Une décennie de frénésie militaire Dépenses militaires au Moyen-Orient et en Afrique du Nord », Note d'analyse du Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité, 26 février 2013, p2, disponible sur l'adresse suivant http://www.grip.org/sites/grip.org/files/NOTES_ANALYSE/2013/NA_2013-02-26_FR_F-LUTZ.pdf

• « La justice civile abandonne 304 affaires à la justice militaire », [en ligne], Tunisie numérique, 18 juillet 2011, disponible sur http://www.tunisienumérique.com/2011/07/la-jutice-civil-abandonne-304affaires-à-la-justice-militaire/, consulté le 23 mars 2013.

• M'RAD Hatem, « Tunisie, la société civile tunisienne : spontanéité, indépendance et résistance », [en ligne], publié le mardi 4 avril 2013, disponible sur http://www.lecourrierdelatlas.com/448202042013Tunisie-La-societe-civile-tunisienne-spontaneite-independance-et-resistance.html, consulté le 6 mai 2013.

• MEZGHANI (A), « la constitution et le principe de non régression ».Disponible sur : http://www.maghrebemergent.com/component/k2/item/25302-tunisie-la-constitution-et-le-principe-de-non-regression.html

• Ministère du développement régional et de planification et l'Institut tunisien de la compétitivité et des études quantitatives, Indicateur du développement régional : Etude comparative en terme de développement régional de la Tunisie, [en ligne], disponible sur http://www.mdci.gov.tn/fileadmin/Liste_Ouvrages/etudepdf/itceq14_indicateur_de_d%C3%A9veloppement_r%C3%A9gional_mai_F.pdf, République tunisienne, 2012, 25.p.

• Ministère de Développement Régional et de la Planification, Stratégie de Développement de la Tunisie Nouvelle, [en ligne], République Tunisienne, 2012, disponible sur http://www.mdci.gov.tn/fileadmin/Liste_Ouvrages/etudepdf/strategie_dev_tunisie_nouvelle.pdf, 26.p.

English bibliography

Books and book chapters

- NASSAR, H., "Transitional Justice in the wake of the Arab Spring: between complexity and standardization" in FISHER, K.J. and STEWART, R. (eds.), Transitional Justice and the Arab Spring, London, Routledge, 2014.
- PREYSING, D. Transitional Justice in Post-Revolutionary Tunisia, 2011-2013 – How the Past Shapes the Future, Springer VS, Berlin, 2015.

Academic Journals and other academic publications

- ANDRIEU, Kora, « Confronting the Dictatorial Past: Human Rights and the Politics of Victimhood in Transitional Justice Discourses since 2011 », Human Rights Quarterly, vol. 38, Mai 2016.
- FERCHICHI Wahid, "A chronicle of legislative developments in the aftermath of the Tunisian revolution: A revolution seeks the means to succeed", Perspectives, 2 May 2011: p. 248.
- GREY, D.H. and CONNAN, T., "Notes from the Field: Silence Kills! Women and the Transitional Justice Process in Post-Revolutionary Tunisia », The International Journal of Transitional Justice, 2013, 1–10.
- KURZE, A, LAMONT, C, and ROBINS, S., "Contested spaces of transitional justice: legal empowerment in global post-conflict contexts revisited", The International Journal of Human Rights 19 (3), 2015.
- LAMONT, C. et BOUJNEH, H., "Transitional Justice in Tunisia: Negotiating Justice During Transition", Politička misao, Vol. 49, No. 5, 2012, pp. 32-49.
- LAMONT, C. and PANNWITZ, H., "Transitional Justice as Elite Justice? Compromise Justice and Transition in Tunisia", Global Policy, Vol. 7(2), avril 2016.
- LEONARDSON, L., Transitional Justice in Tunisia: Implementation and Challenges, Lund University Publications, Faculty of Law, 2015, at : lup.lub.lu.se/student-papers/record/5434663/file/5470694.pdf
MULLIN, C. and PATEL, I., "Contesting Transitional Justice as Liberal Governance in Revolutionary Tunisia", Conflict and Society, vol. 2, 2016.
- SAMMARI Emna, Transitional justice in Tunisia: Seeking the truth, Common law master, Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales de Tunis 2013, 142 p.
- YAKHINTOU C. and CROESER S., "Transforming Tunisia : Transitional Justice and Internet Governance in a Post-Revolutionary Society", International Journal of Transitional Justice, Vol. 10(2), 2016, pp. 230-249.
URECH, L., "Challenging History: The Power of Transitional Justice in Tunisia", Al Nakhlah – Online Journal of Southwest Asia and Islamic Civilisation, June 2014.

Tunisian NGOs

- AYEB Habib, A Field Study on Issues of Marginalization in Tunisia, SaidaManoubia (Tunis) and Zrig (Gabes) Districts as a Model, Tunis, IADH, 2012.
- FERCHICHI Wahid, BELGACEM Maroua, SAMARI Emna, ALOUI Ahmed, HARZALLAH Nassreddine, The Transitional justice in Tunisia, The absence of a clear strategy and the predominance of improvisation, English and French synthesis, AIHR, Tunis, 2012, 145 p.

International NGOs and international organisations

- Amnesty International, Transitional Justice and Human Rights in Tunisia: One Step Forward, Two Steps Backward ?, 2013.
- EL GANTRI, R., « Tunisia in Transition: One Year after the Creation of the Truth and Dignity Commission », International Center for Transitional Justice, September 2015.
- FERCHICHI Wahid, ANDRIEU Kora, ROBINS Simon, ALOUI Ahmed and BEN HAMZA Hager, The victim zone and collective reparation in Tunisia, Ain Drahem and sidi makhlouf "So rich and yet so poor", Tunisia, May 2016, 79 p.
- FERCHICHI Wahid, ANDRIEU Kora, ROBINS Simon, ALOUI Ahmed, BEN HAMZA Hager and CHEHED Wahid, History and Collective Memory in Tunisia : Contrasted Notions The Teaching of Recent History and the Figure of Bourguiba Today, Tunisia, October 2016, 71p.
- FERCHICHI Wahid, ANDRIEU Kora, ROBINS Simon, ALOUI Ahmed and BEN HAMZA Hager, "To participate is to have hope..." Victim participation in Tunisia's transitional justice process, Tunisia, October 2015, 96.
- FERCHICHI Wahid, BELGACEM Maroua, SAMARI Emna, ALOUI Ahmed, HARZALLAH Nassreddine, Transitional justice in Tunisia, Finally the law, English and French synthesis, ADLI, Kadem, PNUD, Tunis, 2014, 66 p.
- FERCHICHI Wahid, Draft guidelines of transitional justice in the arab world, Arabe Institute for human rights, Tunis 2012.
- HOWARD Varney, « Upholding transitional justice through constitutionalism », communication présentée lors du Séminaire intitulé, Promotion du dialogue national La justice transitionnelle en Tunisie: Pour un processus participatif et consensuel Tunis, 7-9 Mars 2012.
- International Crisis Group « Tunisia : Transitional Justice and the Fight Against Corruption », International Crisis Group, Mai 2016.
- RIJKERS Bob, FREUND Caroline and NUCIFORA Antonio, All in the Family: State Capture in Tunisia, report of The World Bank, in the following link http://wwwwds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/IW3P/IB/2014/03/25/000158349_20140325092905/Rendered/PDF/WPS6810.pdf , March 2014 , 46.p.
- SCHKOLNE, M. Practitioner Perspectives on Transitional Justice: Tunisia. Cape Town : Centre for the Study of Violence and Reconciliation and Goedgedacht Forum for Social Reflection, 2015.

"مشاركتك ...
ترجعلك الأمل"
مشاركة الضحايا
في مسار العدالة الإنتقالية
في تونس
"To participate
is to have hope ..."
Victim participation
in Tunisia's transitional
justice process
October · 2015 · اكتوبر

المنطقة الضحية
و جبر الضرر الجماعي في تونس
معتمديتي عين دراهم و سيدي مخلوف
" فقيرة رغم ثرواتها ..."
The victim zone and collective
reparation in Tunisia
Ain Drahem and Sidi Makhlouf
"So rich and yet so poor ..."
May · 2016 · ماي

التاريخ و الذاكرة الجماعية
في تونس : مفاهيم متباينة
تدريس التاريخ المعاصر و صورة بورقيبة اليوم
Contrasting notions of history
and collective memory in Tunisia
The Teaching of recent history
and the figure of Bourguiba today
October · 2016 · اكتوبر

البحث العلمي
و العدالة الإنتقالية
في تونس
Research and Transitional
Justice in Tunisia
November · 2016 · نوفمبر